



الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج  
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول  
الجزرية الصغيرة النامية

بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

# تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنه على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها.

A/CONF.207/11

منشور الأمم المتحدة

رقم المبيع E.05.II.A.4

ISBN 92-1-603001-X

## المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - القرارات التي اتخذها الاجتماع الدولي .....
١	١ - بيان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية .....
٤٧	٢ - الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة موريشيوس .....
٤٨	٣ - وثائق تفويض الممثلين لدى الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية .....
٤٩	الثاني - الحضور وتنظيم الأعمال .....
٤٩	ألف - تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الدولي .....
٤٩	باء - المشاورات غير الرسمية التي عُقدت للتحضير للاجتماع الدولي .....
٤٩	جيم - الحضور .....
٥٥	دال - افتتاح الاجتماع الدولي .....
٥٥	هاء - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين .....
٥٦	واو - إقرار النظام الداخلي .....
٥٦	زاي - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى .....
٥٦	حاء - اعتماد المنظمات الحكومية الدولية .....
٥٧	طاء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية .....
٥٧	ياء - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض .....
٥٧	كاف - الوثائق .....
٥٨	الثالث - حلقات المناقشة .....
٦٣	الرابع - الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية .....

٦٣	ألف - بيانات ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظماتها وبرامجها وممثلي المنظمات الحكومية الدولية وتقرير منتدى المجتمع المدني .....
٦٣	باء - احتفال التسليم .....
٦٤	جيم - افتتاح الجزء الرفيع المستوى: المناقشة العامة .....
٦٨	الخامس - المائدتان المستديرتان .....
٧٠	السادس - تقرير اللجنة الرئيسية .....
٧٠	ألف - المسائل التنظيمية .....
٧٠	باء - النظر في مشروع الاستراتيجية .....
٧١	جيم - اعتماد تقرير اللجنة الرئيسية .....
٧٢	السابع - اعتماد مشروع البيان ومشروع الاستراتيجية .....
٧٣	الثامن - تقرير لجنة وثائق التفويض .....
٧٦	التاسع - اعتماد تقرير الاجتماع الدولي .....
٧٧	العاشر - اختتام الاجتماع الدولي .....
	المرفقات
٧٨	الأول - قائمة الوثائق .....
٨٠	الثاني - البيانات الافتتاحية .....
٩٥	الثالث - موجزات حلقات المناقشة .....
٩٥	حلقة المناقشة الأولى: جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية .....
١٠٢	حلقة المناقشة الثانية: التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية .....
١٠٦	حلقة المناقشة الثالثة: دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية .....
١٠٩	حلقة المناقشة الرابعة: معالجة التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية .....
١١٤	حلقة المناقشة الخامسة: بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية .....

- ١١٨ . . . . . الرابع - موجزات مناقشات اجتماعي المائتين المستديرتين
- اجتماع المائدة المستديرة الأولى: آفاق المستقبل: حشد الموارد من أجل المضي قدما في تنفيذ
- ١١٨ . . . . . برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- المائدة المستديرة الثانية: آفاق المستقبل: بناء قدرات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة
- ١٢٣ . . . . . النامية
- ١٢٩ . . . . . الخامس - الأنشطة الموازية وذات الصلة
- ١٢٩ . . . . . ألف - المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى المشاركة في الاجتماع الدولي
- ١٣٢ . . . . . باء - أنشطة الشراكات





## الفصل الأول

### القرارات التي اتخذها الاجتماع الدولي

#### القرار ١\*

بيان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد عقد في بورت لويس، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

١ - يعتمد بيان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المرفقين بهذا القرار؛

٢ - يوصي الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين بأن تعتمد بيان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالصيغة التي اعتمدها الاجتماع الدولي.

## المرفق الأول

### بيان موريشيوس

نحن، ممثلي شعوب العالم المشاركة في الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بورت لويس، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

١ - **نؤكد مجدداً** استمرار صلاحية برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١)</sup> كمخطط يوفر الإطار الأساسي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢ - **نؤكد مجدداً أيضاً** التزامنا بمبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٢)</sup> ونشدد على أن التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٣)</sup>، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٤)</sup>، ونتائج سائر المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٣ - **نعيد التأكيد** على أن حالة الضعف المسلم بها بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تمثل شاغلا رئيسيا وأن حالة الضعف هذه ستفاقم ما لم تتخذ خطوات عاجلة؛

٤ - **نؤكد مجدداً** التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال مواصلة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل، بما في ذلك عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وفي مقدمتها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٥)</sup>؛

٥ - **نؤكد مجدداً أيضاً** أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئت تمثل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة؛

٦ - **نسلم** بأن الآثار المأساوية للزلازل ومد تسونامي اللذين شهدهما المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وموسم الأعاصير الأخير في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يلقيان الضوء على ضرورة وضع وتعزيز نظم فعالة في مجال الحد من أخطار الكوارث والإنذار المبكر، والمساعدة في حالات الطوارئ، وقدرات الإصلاح والإعمار؛

- ٧ - نرحب ببيان الاجتماع الاستثنائي الذي عقده قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أعقاب الكارثة الأخيرة التي شهدتها البلدان الواقعة في المحيط الهندي وفيما حوله، وبالنظام الإقليمي للإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية الذي اقترح إنشاؤه في المحيط الهندي ومنطقة جنوب شرق آسيا، وتعزيز التعاون والشراكات الدولية من أجل إقامة وإدارة نظم إقليمية فعالة للإنذار المبكر، وتثقيف الجمهور وتوعيته، ومواجهة الكوارث؛
- ٨ - نلتزم بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(٦)</sup> تنفيذًا كاملاً، ومواصلة تعزيز التعاون الدولي في مجال تغير المناخ؛
- ٩ - نعيد التأكيد على أن وجود نظام متعدد الأطراف فعال يستند إلى القانون الدولي ويحظى بدعم مؤسسات دولية قوية يكون محورها الأمم المتحدة، يكتسي صبغة جوهرية لإحلال السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ١٠ - نعترف بالجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لمعالجة مسائل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتعهد، في هذا الصدد، بتقديم دعمنا من أجل تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛
- ١١ - نؤكد مجدداً التزامنا بدعم استراتيجيات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق التعاون التقني والمالي، وتقديم المساعدة المؤسسية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، وتحسين البيئة الدولية المواتية؛
- ١٢ - نسلم بأن الحكم الرشيد داخل كل بلد على حدة وعلى الصعيد الدولي يكتسي طابعاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ١٣ - نسلم أيضاً بضرورة إيلاء عناية خاصة لتكوين مناعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا وتطويرها، وبناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية؛
- ١٤ - نسلم كذلك بأهمية التجارة الدولية لأجل تكوين مناعة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحقيق التنمية المستدامة فيها، ومن ثم فحيب بالمؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية، أن تولي الاهتمام المناسب لجوانب الحرمان والضعف الهيكلية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- ١٥ - نشدد على ضرورة تركيز الاهتمام على الاحتياجات والشواغل المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية لتمكينها من الاندماج بشكل تام في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفقاً لولاية الدوحة بشأن الاقتصادات الصغيرة؛

١٦ - **نؤكد مجدداً** التزامنا بحفظ التنوع البيولوجي للبيئات الجزرية والبحرية واستخدامه بصورة مستدامة، بوصف ذلك أمراً جوهرياً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٧ - **نسلم** بأن النساء والشباب والمجتمع المدني يضطلعون بدور مهم في تعزيز أنشطة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونشجعهم فيما يبذلونه من جهود؛

١٨ - **نؤكد مجدداً** التزامنا بإقامة عالم صالح للأطفال كما دعت إلى ذلك الوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين<sup>(٧)</sup> ونتعهد، في هذا الصدد، بتقديم جميع أشكال المساعدة من أجل حماية الأطفال وتقليل ما يُلم بهم من آثار الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي؛

١٩ - **نسلم** بأهمية الهوية الثقافية للشعوب وأهميتها في تعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٠ - **نسلم** بتزايد حدوث المشاكل الصحية، وخاصة منها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي تشتد وطأتها بالأخص على النساء والشباب في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وملتزم بالعمل على كفاءة معالجة الاحتياجات الصحية للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو يتسم بالشمولية في جميع البرامج الإقليمية والعالمية؛

٢١ - **اعتمدنا** استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، آخذين بعين الاعتبار القضايا الجديدة والناشئة، وملتزمين بتنفيذ الاستراتيجية في أواها؛

٢٢ - **نعرب عن التقدير** للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على ما تبذله من جهود للنهوض بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعوها إلى تعزيز دعمها للاستراتيجية من خلال تحسين الاتساق والتنسيق والرصد المناسب؛

٢٣ - **نعرب عن امتنان وتقدير خاصين** لحكومة وشعب موريشيوس على استضافة هذا الاجتماع الدولي وعلى المرافق التي أتاحت لكفالة نجاحه الكبير.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورا الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.
- (٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.
- (٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.
- (٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.
- (٦) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.
- (٧) قرار الجمعية العامة د-٢٧/٢، المرفق.

## المرفق الثاني

استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية  
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٨	١٥-١	دياجة
١١	٢٠-١٦	أولاً - تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر
١٣	٢١	ثانياً - الكوارث الطبيعية والبيئة
١٤	٢٥-٢٢	ثالثاً - إدارة النفايات
١٥	٣٢-٢٦	رابعاً - الموارد الساحلية والبحرية
١٨	٣٧-٣٣	خامساً - موارد المياه العذبة
١٩	٤٥-٣٨	سادساً - الموارد من الأراضي
٢٢	٤٩-٤٦	سابعاً - موارد الطاقة
٢٣	٥٢-٥٠	ثامناً - الموارد السياحية
٢٤	٥٤-٥٣	تاسعاً - موارد التنوع البيولوجي
٢٥	٥٩-٥٥	عاشراً - النقل والاتصالات
٢٦	٦٣-٦٠	حادي عشر - العلم والتكنولوجيا
٢٧	٦٥-٦٤	ثاني عشر - رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً
٢٨	٦٩-٦٦	ثالث عشر - التجارة: العولمة وتحرير التجارة
٢٩	٧٢-٧٠	رابع عشر - التنمية المستدامة للقدرات والتعليم لأغراض التنمية المستدامة
٣٠	٧٣	خامس عشر - الإنتاج والاستهلاك المستدامان
٣١	٧٤	سادس عشر - البيئات التمكينية الوطنية والإقليمية
٣٢	٧٨-٧٥	سابع عشر - الصحة

٣٣	٨١-٧٩	.....	إدارة المعارف والمعلومات لأغراض صنع القرار	ثامن عشر -
٣٤	٨٢	.....	الثقافة	تاسع عشر -
٣٥	١٠٤-٨٣	.....	التنفيذ	عشرين -
٣٨	٨٨-٨٧	.....	الوصول إلى الموارد المالية وتوفيرها	ألف -
٣٩	٨٩	.....	العلم والتنمية ونقل التكنولوجيا	باء -
٤٠	٩٠	.....	تنمية القدرات	جيم -
٤١	٩٨-٩١	.....	الحكم على الصعيدين الوطني والدولي	دال -
٤١	٩٢-٩١	.....	١ - البيئة التمكينية الوطنية	
٤٢	٩٥-٩٣	.....	٢ - البيئة التمكينية الدولية	
٤٣	٩٨-٩٦	.....	٣ - التجارة والمالية	
٤٤	٩٩	.....	الرصد والتقييم	هاء -
٤٤	١٠٣-١٠٠	.....	دور الأمم المتحدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل	واو -
			دور المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الرصد	زاي -
٤٥	١٠٤	.....	والتنفيذ	

## دياجة

١ - يظل برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(١)</sup> خطة العمل الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي التي تراعي في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وطنيا وإقليميا لتلك الدول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تُعتبر مقومات النهج الكلي المتكامل في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويضع برنامج العمل المبادئ الأساسية وكذلك الإجراءات المحددة اللازمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإضافة إلى برنامج العمل، فإن مبادئ ريو والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٢)</sup>، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup> (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، ونتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية الأخرى ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٤)</sup>، تُسهم جميعها في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وتمثل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٥)</sup>، إطارا عاما للقضاء على الفقر ودعم التنمية في العالم. وينبغي أن تتضمن الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، استراتيجيات للحد من الفقر، حسب الاقتضاء، وتدابير لعلاج مواطن الضعف لديها وتنمية القدرة على تحمل الصدمات، وذلك لكي تسهم هذه التدابير في تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها دوليا وتشكل عاملا رئيسيا في كفالة دعم المانحين ومنظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - وتسلم الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن التنمية المستدامة مسؤولية وطنية أساسا، بيد أن نجاحها بالنسبة لتلك الدول، نظرا لأوجه ضعفها، يتطلب تطبيق مبادئ ريو، بما في ذلك أمور منها مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة حسبما ورد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية بشكل محدد على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز التعاون والشراكات لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وينبغي لتلك الشراكات أن تكون عريضة الأساس وأن تكفل إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة واشتراكهم.

٤ - وقد أظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية التزامها بالتنمية المستدامة من خلال استخدامها لمواردها الخاصة، بصورة رئيسية، في تنفيذ برنامج العمل، مع قيامها في الوقت نفسه بالتزاماتها المتزايدة بموجب الاتفاقات الدولية. وإضافة إلى ذلك، قدّم المجتمع الدولي



مساعدة مالية وتقنية في القطاعات التي كانت جديدة نسبيا في عام ١٩٩٤. وقد تواصلت، في الغالب، جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل شح الموارد المالية، بما في ذلك الانخفاض عموما في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل<sup>(٦)</sup>. ويتبين أيضا من تحليل التقرير أن هناك زيادة في المشاريع الفردية المخصصة، مقارنة بالنهج الميرمج أو الاستراتيجي. ومن الضروري تعبئة الموارد المحلية واجتذاب التدفقات الدولية وتشجيع التجارة الدولية بوصفها عاملا منسبطا للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني من أجل التنمية، وجعل تمويل الديون أمرا مستداما، والتخفيف من الديون الخارجية، وتعزيز التناغم والتناسق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية.

٥ - وكان استعراض برنامج العمل فرصة ثمينة مكّنت الدول الجزرية الصغيرة النامية من قياس التقدم المحرز في تطبيق أهدافها. وأعدت تقارير تقييم وطنية، كانت بدورها عنصرا في إعداد التقارير التوليفية الإقليمية. وتمثل تلك الوثائق، إلى جانب برنامج العمل، أساس استعراض برنامج العمل وينبغي قراءتها بالاقتران مع هذه الوثيقة للوقوف تماما على العمل اللازم القيام به لكفالة تحقيق المزيد من التقدم.

٦ - والدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحسين معيشة شعوبها عن طريق تنفيذ استراتيجيات تعزز القدرة على تحمل الصدمات وعلى معالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها هذه الدول. ويمكن لهذا أن ييسر عن طريق التعاون الدولي، بما في ذلك مواصلة الجهود التي يبذلها الشركاء في إطار متعدد الأطراف، تكون أكثر استجابة للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧ - وسعيا إلى مؤازرة الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك حاجة ملحة إلى زيادة التماسك والتنظيم والتناسق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية مما ييسر للدول الجزرية الصغيرة النامية الاشتراك في عمليات ومؤسسات صنع القرارات المالية الدولية، وفي عملية سن القواعد والمدونات والمبادئ والمعايير الدولية.

٨ - والحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي أمر لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة. فعلى الصعيد المحلي، تمثل السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية التي تستجيب لاحتياجات الشعب، وسيادة القانون، وتدابير مقاومة الفساد، والمساواة بين الجنسين، ووجود بيئة مواتية للاستثمار، أساس التنمية المستدامة. ونتيجة للعولمة، أصبحت للعوامل الخارجية أهمية حاسمة في نجاح أو فشل الجهود الوطنية التي

تبذلها البلدان النامية. ويدل وجود هوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على استمرار الحاجة إلى بيئة دينامية تمكينية في مجال الاقتصاد الدولي بدعم التعاون الدولي، لا سيما في مجالات المالية ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة، واشتراك البلدان النامية اشتراكا كاملا وفعالا صنع القرارات، إذا ما أُريد للزخم الذي اكتسبه التقدم العالمي نحو التنمية المستدامة أن يتواصل ويتكثف.

٩ - والسلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، فضلا عن احترام التنوع الثقافي، عناصر لا بد من وجودها لتحقيق التنمية المستدامة وكفالة استفادة الجميع منها.

١٠ - والأمن بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مفهوم متعدد الأبعاد. ومن التحديات المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تدهور البيئة، والكوارث الطبيعية، والأمن الغذائي، وندرة المياه، ومتلازمة نقص المناعة البشرية/الأيدز، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة الصغيرة، والأثر الذي يحدثه الإرهاب في القطاعات الاقتصادية، لاسيما السياحة. وينبغي أن يتواصل تنفيذ برنامج التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالرغم من التشديد الحالي على الجوانب الأمنية. ويسلم المجتمع الدولي في هذا السياق بتزايد العبء المالي والإداري الواقع على الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مكافحة الإرهاب عالميا، ويؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتقديم الدعم المالي لها عند الاقتضاء.

١١ - وهناك أهمية بالغة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية في المجالات الاستراتيجية، مثل مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، وبناء القدرات، وإدارة الكوارث، والبيئة، والأغذية، والزراعة، والمحيطات، والمياه، والطاقة، والصحة، والتعليم.

١٢ - وقد أثبتت التجربة مجددا أن التنمية المستدامة تتحقق على الوجه الأمثل عن طريق اعتماد نهج متكاملة وكلية على جميع المستويات.

١٣ - وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية الثقافة في إطار تنميتها المستدامة، حيث أنها تمثل التعبير عن شعبها وتمثل هويته وتشكل أساس الثراء الذي يتسم به تنوعها الثقافي وتقاليدنا وعاداتنا.

١٤ - وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية الدور الجوهرى للشباب فى مجال التنمية المستدامة والحاجة إلى مواصلة كفالة مشاركتهم فى البرامج والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥ - وتؤكد الدول الجزرية الصغيرة النامية من جديد أهمية المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى المشاركة السياسية على جميع الصعد، وفى تكافؤ الفرص الاقتصادية، والوصول إلى الخدمات والبرامج الصحية، وهيئات صنع القرارات المتصلة بالتنمية المستدامة، ووصول جميع الفتيات والصبيان والنساء والرجال على قدم المساواة إلى جميع مستويات التعليم.

## أولاً - تغيير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر

١٦ - تنطوي الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر على مخاطر بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويمكن للآثار الطويلة الأجل التي تترتب على تغيير المناخ أن تهدد وجود بعض تلك الدول ذاتها. وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على ما جاء فى تقرير الأمين العام عن استعراض التقدم المحرز فى تنفيذ برنامج العمل<sup>(١)</sup> وغير ذلك من البيانات المتاحة، أنها تعاني بالفعل من بعض الآثار الرئيسية السيئة لتغير المناخ. وسيظل التكيف مع الآثار السيئة لتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر يشكل إحدى الأولويات الرئيسية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - ويؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بأن يقوم، وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بتحقيق الهدف النهائي للاتفاقية المتمثل فى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة فى الغلاف الجوى بحيث تظل عند مستوى يمكن معه اتقاء تدخل البشر بصورة خطيرة فى النظام المناخى، وذلك ضمن إطار زمنى يكفى لإفساح المجال أمام النظم الإيكولوجية لتتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، ولكفالة عدم تعرض الإنتاج الغذائى لأي تهديدات، وتمكين التنمية الاقتصادية من المضي فى طريقها على نحو مستدام. وتحث الأطراف التي صدقت على بروتوكول كيوتو<sup>(٧)</sup> الملحق بالاتفاقية بشدة جميع الدول التي لم تصدق عليه بعد أن تفعل ذلك فى الوقت المناسب.

١٨ - وفى سياق ما جاء فى الفقرتين ١٦ و ١٧ أعلاه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

(أ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تنفيذاً كاملاً،

ومواصلة تعزيز التعاون الدولي بشأن تغيير المناخ؛

(ب) الاستمرار، وفقاً للاتفاقية ولبروتوكول كيوتو، وحسب الاقتضاء، في اتخاذ خطوات للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق: تدابير التكيف والتخفيف وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة، وتبعاً لقدرات كل طرف؛ والتنفيذ الفعال لبروتوكول كيوتو من جانب البلدان التي صدقت عليه؛

(ج) تشجيع زيادة كفاءة الطاقة، والقيام على سبيل الأولوية بتطوير واستخدام الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأكثر نظافة، وذلك من خلال وسائل منها إقامة الشراكات العامة و/أو الخاصة، واتباع نهج ذات توجه سوقي، والأخذ بسياسات عامة داعمة والتعاون على الصعيد الدولي، ودعم الاستعانة بهذه الوسائل في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيثما يكون الأمر مناسباً، ووفق الأولويات الوطنية لهذه الدول؛

(د) تنفيذ برنامج عمل بوينس آيرس المتعلق بتدابير التكيف والاستجابة، وبخاصة عناصر ذلك البرنامج المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) العمل على تيسير وتعزيز تطوير التكنولوجيات والممارسات المناسبة للتصدي لتغير المناخ، ونقلها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعميمها عليها؛

(و) بناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بسبل منها مواصلة تقديم الدعم للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بغرض تبادل المعلومات والبيانات العلمية، بما في ذلك حيثما يتصل الأمر بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى رصد الغلاف الجوي للأرض، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، استراتيجيات المشاهدات المتكاملة، وذلك بالاستعانة بوسائل منها التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، والعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز مشاركتها في نظم الرصد والمراقبة، وتعزيز سبل حصولها على المعلومات واستخدامها.

١٩ - وستقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء، مستعينة بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، وبوسائل منها تيسير وتحسين إمكانية الحصول على الموارد القائمة، والقيام حسب الاقتضاء باعتماد موارد مالية مكرسة لهذه الأغراض، وكجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، بوضع وتنفيذ استراتيجيات تكيف وطنية، وتيسير التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٢٠ - ويجب أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بمساعدة المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية، حسب الاقتضاء، بمواصلة تعزيز آليات التنسيق الوطنية والإقليمية المعنية بتغير المناخ.

## ثانياً - الكوارث الطبيعية والبيئة

٢١ - تقع الدول الجزرية الصغيرة النامية وسط أشد مناطق العالم تعرضاً للأخطار من حيث شدة وتواتر الكوارث الطبيعية والبيئية وتأثيرها المتزايد، وتواجه خطر التعرض لآثار شديدة غير متناسبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد دلت على هشاشة هذه الدول الآثار الفاجعة للزلازل الذي شهده المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والأمواج السونامية التي أعقبته ومواسم الأعاصير والزوابع والعواصف المدارية العنيفة الذي ألمّ بالبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مؤخراً. وبدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعزز أطرها الوطنية من أجل تحسين قدرتها على إدارة الكوارث، وقد التزمت باتخاذ الإجراءات التالية، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي:

(أ) تعزيز الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وما يتصل بها من آليات إقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها مرافق لتحسين التخفيف من أثر الكوارث وطنياً، والتأهب لها والتحذير المبكر منها، وتعميق وعي الجمهور بالمسائل المتعلقة بالحد من الكوارث وتنشيط الشراكات بين المجالات والقطاعات، وإدراج إدارة المخاطر في عمليات التخطيط الوطنية؛

(ب) اغتنام الفرص مثل استعراض السنوات العشر لاستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة عملها<sup>(٨)</sup>، بما في ذلك الوثيقة الختامية لبرنامج الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي سيعقد في اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، للنظر في الشواغل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المسائل المتصلة برتيبات التأمين وإعادة التأمين المتعلقة بتلك الدول؛

(ج) زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التنبؤ بحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبيئية والتصدي لها، بما فيها حالات الطوارئ التي لها تأثير على المستوطنات البشرية.

## ثالثاً - إدارة النفايات

٢٢ - في حين أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية قد حققت تقدماً ملموساً في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات إدارة النفايات، فإن معظمها يواجه صعوبات خطيرة من حيث القدرة المالية والتقنية على معالجة قضايا إدارة النفايات. وتشكل الانقراض البحرية ومخلفات مياه الصابورة وحطام السفن مع كل ما قد ينجم عن ذلك من مخاطر بيئية بسبب التسربات وغيرها من أنواع النفايات تهديداً للسلامة الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - ويلزم أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية المزيد من الإجراءات، مستعينة بما يلزم من دعم من المجتمع الدولي، لتحقيق ما يلي:

(أ) إنشاء شراكات إقليمية تستفيد من أفضل الممارسات، وإيجاد حلول ابتكارية لإدارة النفايات، والتماس مساعدة دولية في هذا الجهد؛

(ب) العمل على تعزيز الرقابة على حركة المواد الخطرة عبر الحدود، خصوصاً عن طريق تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها<sup>(٩)</sup>، وحيثما ينطبق الأمر اتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة والمشعة إلى بلدان المنتدى الجزرية ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارة هذه النفايات داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ، (اتفاقية وايغاني)؛

(ج) تعزيز الإدارة المستدامة للنفايات بما في ذلك ما يلي:

١' تحديد النظم الفعالة من حيث التكلفة والسليمة بيئياً لإدارة النفايات؛

٢' استطلاع واستخدام الأشكال الابتكارية لتمويل الهياكل الأساسية لإدارة النفايات، بما في ذلك إنشاء صناديق استثمارية بيئية وطنية مناسبة؛

٣' تشجيع مبادرات تخفيض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها ومبادرات إدارة النفايات؛

٤' وضع مشاريع مناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لاستخدام النفايات بوصفها مورداً، بما في ذلك لأغراض إنتاج الطاقة، باعتبار ذلك حلاً لإدارة النفايات؛

(د) تعزيز التعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للحد من كميات النفايات الملقاة في البحر، بما في ذلك العمل مع جهات أخرى في المجتمع الدولي

الأخرى على تعزيز النظم المتعلقة بالتخلص من النفايات في البحر، لا سيما النظم التي أنشأتها المنظمة البحرية الدولية، واتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢)<sup>(١٠)</sup>، والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(هـ) تعزيز الاشتراك على نطاق واسع في الاتفاقية الدولية الجديدة لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية والتعجيل بتنفيذ تلك الاتفاقية.

٢٤ - واعترافاً بأن الشاغل المتمثل في أن تسربات النفط المحتملة من السفن الغريقة التابعة للدول تترتب عليها آثار ضارة على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومراعاة للحساسيات المحيطة بالسفن التي هي قبور بحرية، ينبغي أن تواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأرباب السفن المعنيون معالجة المسألة ثنائياً حالة بحالة.

٢٥ - ويلاحظ المجتمع الدولي أن وقف نقل المواد المشعة عبر مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية هو مبتغى الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان الأخرى، ويعترف بحق حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي. وينبغي أن تقيم الدول حواراً وتجري مشاورات، لا سيما تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية، بغرض تحسين التفاهم المتبادل وبناء الثقة وتعزيز الاتصالات فيما يتعلق بسلامة النقل البحري للمواد المشعة. وتُحَثُّ الدول المعنية بنقل تلك المواد أن تواصل الحوار مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأخرى من أجل مراعاة شواغلها، ومنها مواصلة تطوير وتوطيد نظم الرقابة الدولية، في إطار المنتديات الملائمة، لتعزيز السلامة والمكاشفة والمسؤولية والأمن والتعويض فيما يتعلق بذلك النقل.

## رابعاً - الموارد الساحلية والبحرية

٢٦ - تُعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية بالصلات التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تربطها بالمحيطات والبحار. ولا تزال هذه الدول تعتمد اعتماداً ضخماً على مواردها البحرية، لا سيما فيما يتعلق بالوسائل المستدامة لاكتساب الرزق في المجتمعات المحلية الساحلية. وقد أصبحت إدارة الموارد الساحلية والبحرية مدججة في الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً لإدارة المحيطات منذ بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار<sup>(١١)</sup>. بيد أن التنفيذ لا تزال تعوقه، بالنسبة لتلك الدول التي هي أطراف في الاتفاقية، العقوبات المالية ونقص القدرات.

٢٧ - ومن المهم، للتغلب على هذه القيود، إعطاء الأولوية المناسبة، على جميع الصعد، بما فيها جداول الأعمال الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، للمسائل المتعلقة بالمحيطات، بما فيها مصائد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم، بما يلزم من دعمه المجتمع الدولي، بإنجاز جملة أمور منها ما يلي:

- (أ) إتمام ترسيم حدودها البحرية؛
- (ب) تقديم أيّما يكون لديها من مطالبات إلى لجنة الجرف القاري بحلول ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ أو أي تاريخ بعد ذلك تحدده أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛
- (ج) مواصلة أعمال تقييم الموارد الحية وغير الحية في قاع البحر داخل ولايتها الوطنية.
- ٢٨ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم، بمساعدة المجتمع الدولي، باتخاذ مزيد من الإجراءات لبناء القدرات التقنية والمالية لتحقيق ما يلي:
- (أ) إنشاء نظام فعال للرصد والإبلاغ والإنفاذ ومراقبة سفن الصيد يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها دول علم، لمواصلة تنفيذ خطط العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه و القضاء عليه، وإدارة طاقة الصيد؛
- (ب) تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إدارة مستدامة ومسؤولة، أو إنشاء تلك الآليات عند الاقتضاء، بشكل يتمشى مع مدونة سلوك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥ المتعلقة بصيد الأسماك المسؤول<sup>(١٢)</sup>؛
- (ج) التنفيذ التام لنظم المراقبة والرصد؛
- (د) تحليل حالة الأرصد السمكية وتقييم نتائج ذلك التحليل؛
- (هـ) قيام الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاق ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال<sup>(١٣)</sup>، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ المتعلق بتعزيز الامتثال للتدابير الدولية للحفاظ والإدارة من جانب سفن الصيد في أعالي البحار<sup>(١٤)</sup>، فضلا عن الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة، بالنظر في الانضمام إليها، من أجل حفظ مصائد الأسماك وإدارتها؛



(و) إنشاء أو تعزيز الهياكل الأساسية والقدرات التشريعية وقدرات الإنفاذ الضرورية لكفالة الامتثال الفعلي لمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وتطبيقها وإنفاذها. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية القيام، إلى حين اتخاذ تلك الإجراءات، بالنظر في رفض منح حق حمل علمها للسفن الجديدة، أو تعليق سجلها أو عدم فتح سجل.

٢٩ - وتُشجّع الدول التي تزاوّل صيد الأسماك في المياه النائية أن تقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية ما يلزم من الدعم المالي والتقني لتعزيز فعالية واستدامة إدارة موارد مصائدتها.

٣٠ - وستعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع الدول الأخرى وبلاستفادة من الآليات الإقليمية، على تطبيق سياسات ونهج إدارية متكاملة وسليمة، مثل نهج مناطق المحميات البحرية، بما يتمشى والاتفاقات الدولية ذات الصلة وتنمية القدرات الوطنية على رصد الشعاب البحرية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها وحفظها وإدارتها إدارة مستدامة، مع مراعاة برنامج العمل بشأن التنوع البحري والإيكولوجي الذي اعتمد في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي<sup>(١٥)</sup>. وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تهتم على سبيل الأولوية بما ينجم عن التنمية الساحلية والسياحة الساحلية وممارسات الصيد المكثفة والمدمرة، والتلوث، وكذلك الاتجار غير المبلغ عنه وغير المشروع بالمواد المرجانية، من آثار على صحة الشعاب المرجانية في المستقبل. وتيسيرا لهذه المبادرات، يجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي للأغراض التالية:

(أ) جهود الرصد الإقليمي والشبكة العالمية لرصد المحيطات؛

(ب) برامج العلوم البحرية التي تضعها اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية والتي لها صلة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز شبكات ممثلة لمناطق المحميات البحرية، وفقا للمقرر السابع/٢٨<sup>(١٦)</sup> لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(د) الأنشطة الرامية إلى معالجة آثار التبييض للشعاب المرجانية، بما في ذلك تعزيز القدرة على المقاومة والتعافي.

٣١ - ويجب أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء الإنمائيون الإقليميون والدوليون ذوو الصلة بالعمل سويا لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية، لتعزيز الحفظ المستدام للموارد الساحلية والبحرية وإدارتها، بالاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في مناطق أخرى، مثل السياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات، واعتبار البحر الكاريبي

منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، ومشروع إدارة المحيطات الشامل لجميع المناطق، واتخاذ المبادرات ذات الصلة في المناطق الأخرى للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٢ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء الدوليين في التنمية تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية<sup>(١٧)</sup> تنفيذًا كاملاً، لا سيما بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك عن طريق الاضطلاع بمبادرات تستهدف على وجه التحديد أوجه الضعف التي تحيق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

## خامسا - موارد المياه العذبة

٣٣ - لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات فيما يتعلق بإدارة المياه وإمكانيات الحصول على المياه، وهي تحديات تعود إلى عوامل منها قلة توافر المياه، وقلة استجماع المياه وتخزينها، وتلوث الموارد المائية، وتسرب الملح (الذي يتفاقم بفعل جملة أمور منها ارتفاع منسوب مياه البحر، والإدارة غير المستدامة للموارد المائية والتقلبات المناخية، وتغير المناخ)، والتسرب من شبكات توصيل المياه. وتعوق قلة المورد البشرية والمؤسسية والمالية توافر إمكانية الحصول على المياه المأمونة، وتوفير المرافق الصحية. والوصول إلى مياه الشرب المأمونة وتوافر المرافق الصحية وتعزيز النظافة الصحية هي الأسس التي تقوم عليها الكرامة البشرية والصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي من أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٤ - وقد أثبتت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التزامها عملياً بالتعاون فيما بينها، وذلك من خلال برنامج العمل المشترك المعني بالمياه والمناخ. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ ذلك البرنامج، وأن يدعم الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاقه ليشمل جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبذل، بدعم من المجتمع الدولي، جهوداً إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ والمتعلقة بالوصول المستدام إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، ووضع خطط لتعزيز فعالية الإدارة المتكاملة لموارد المياه بحلول عام ٢٠١٥.

٣٦ - ويجب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل بناء القدرات اللازمة لتطوير ومواصلة تنفيذ برامج المياه العذبة والمرافق الصحية، وتعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك عن طريق مجالات التركيز التي حددها مرفق البيئة

العالمية حيثما يقتضي الأمر؛ والبرنامج العالمي لتقييم المياه؛ ودعم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي ومبادرة الماء من أجل الحياة.

٣٧ - وسيكون المنتدى العالمي الرابع للمياه، الذي سيعقد في مكسيكو في آذار/مارس ٢٠٠٦ وعمليته التحضيرية فرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مواصلة التماس الدعم الدولي في مجال بناء قدرات الاعتماد على الذات وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها بشأنها وفقا لمجموعة الإجراءات المتعلقة بالمياه المقدمة إلى المنتدى العالمي الثالث للمياه، وهي: الإدارة المتكاملة للموارد المائية (كما في ذلك استخدام نظام مرافقة الدورية الهيدرولوجية)؛ وإدارة الطلب على المياه؛ وبناء القدرات في مجال تحسين نوعية المياه؛ وإدارة شؤون المياه؛ والشراكات المائية الإقليمية؛ والشراكات المائية فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## سادسا - الموارد من الأراضي

٣٨ - إن الضغوط التي كانت تنوء تحتها موارد الأراضي قبل عشر سنوات لم تزد إلا تفاقمًا جراء أوجه الاستغلال التنافسة واشتداد قوة الطلب وتدهور حال الأراضي. وينبغي وضع استراتيجيات وطنية بشأن استخدام الأرض المستدام، تعالج مسائل مثل نظم حيازة الأراضي وإدارتها، ومقاومة التصحر، وحماية التنوع البيولوجي. وينبغي لتلك الاستراتيجيات أن تتضمن تقييما للأثر البيئي وتحديدًا للتغيرات اللازم إدخالها في السياسات وللاحتياجات في مجال بناء القدرات في إطار الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة.

٣٩ - ويجب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم، بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، بالسعي إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تنمية قدراتها على الوفاء بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وغيرها من الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بالموارد من الأراضي؛

(ب) تطوير قدراتها على الإدارة المستدامة للأراضي والأنظمة الزراعية - الإيكولوجية الذاتية التوليد، بالاستفادة من النظم المجتمعية لحيازة الأراضي والتخطيط التقليدي لاستخدام الأراضي والممارسة المتبعة في إنتاج المحاصيل وتربية الماشية وإنتاج الزراعات المائية، مع مراعاة تزايد التنافس على الأراضي لأغراض السياحة والتحضر وغيرها من الأنشطة؛

(ج) تعزيز نظم حيازة الأراضي وإدارتها؛ والانتقال في الإنتاج الزراعي من الطور الأوّل إلى الطور الثالث، وتنويع الإنتاج الزراعي تنوعا مستداما.

٤٠ - وتواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات خطيرة ترتبط بتدهور الأراضي نتيجة عدد من الأمور في مجملتها الاستخدام غير المناسب للأراضي ورداءة نظم إدارة الري. وما دام الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا هو التصدي لمشكلة تدهور الأراضي، ونظرا لتعيين مرفق البيئة العالمية بمثابة آلية مالية للاتفاقية، فينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستخدم الموارد المتاحة في إطار المرفق لوضع مشاريع لمعالجة مشكلة تدهور الأراضي وتنفيذ تلك المشاريع عن طريق الإدارة المستدامة للأراضي. وفي هذا الصدد، يجب بذل كل الجهود لضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما.

٤١ - وإذ تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية التحدي المتمثل في تحقيق قدرتها على المنافسة، فإنه يتعين عليها أن تتلمس فرصا إضافية لتنويع اقتصاداتها وأسواقها، لا سيما في قطاع الزراعة، بغية رفع مستوى أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي. والدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة فرديا وفي إطار الشراكات فيما بينها بالسعي، بالاستعانة بما يلزم من دعم من المجتمع الدولي، إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) تهيئة بيئة مواتية لتحسين الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام وتنويع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي؛
- (ب) إزالة القيود التي تعوق الإنتاج ووضع برامج في ميادين من قبيل إنتاج البذور ونظم مكافحة التكامل للآفات؛
- (ج) تحسين تجهيز الأغذية وتسويقها وتطويرها ومراقبة نوعيتها؛
- (د) تشجيع أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة واستخدام التكنولوجيات الحديثة المناسبة؛
- (هـ) تشجيع الزراعة المائية المستدامة.

٤٢ - وبغية وضع استراتيجيات محددة لتعزيز كفاءة واستدامة الإنتاج الزراعي وكفاءة الأمن الغذائي عن طريق مبادرات مثل التنمية الزراعية والريفية المستدامة، لمنظمة الأغذية والزراعة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، تقديم دعم عملي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لإجراء بحوث في مسائل من قبيل: تنويع الزراعة؛ وأوجه الاستخدام البديلة للمحاصيل؛ وتحسين الفلاحة والري وإدارة المياه؛ وتربية الأحياء المائية؛ واستخدام التكنولوجيا الحديثة المناسبة لصغار المزارعين، بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي.

٤٣ - وينبغي للمؤتمر الذي ستعقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوزراء الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٥ أن ينظر في إقرار إجراءات ذات أولوية تهدف إلى تحسين مساهمة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في سياسات التنمية المستدامة لهذه الدول، بالنظر إلى أهمية احتياجات التغذية والأمن الغذائي بالنسبة إليها.

٤٤ - وتكتسي إدارة الغابات إدارة مستدامة تحد من فقدان الغابات وتدهورها أهمية حاسمة لدى للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الدول ملتزمة، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، وفي إطار مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وغيرها من إجراءات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وبرنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي للغابات، وخطة جوهانسبورغ للتنفيذ، بتحقيق ما يلي:

(أ) إنشاء وتعزيز الشراكات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، مثل برنامج إيوكراما للغابات المطيرة؛

(ب) زيادة إشراك أصحاب المصلحة في جميع المناقشات والمفاوضات المتعلقة بتنمية موارد الغابات والأشجار وإدارتها وحفظها؛

(ج) كفالة التقيد بالسياسات والتشريعات الحرجية الوطنية التي وضعت لصون حقوق أصحاب الموارد والمستخدمين الشرعيين أو المرخص لهم من خلال استخدام الآليات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالتصرف في "الحقوق التقليدية"، أو الترخيص باستغلالها، أو نقلها، للأغراض الإنمائية التجارية؛

(د) زيادة الوعي بالتشريعات التي تكفل تطبيق الممارسات التناوبية المستدامة لقطع الأشجار ومبادرات إعادة التشجير، والترويج لهذه التشريعات واعتمادها وإنقاذها.

٤٥ - وفي قطاع التعدين، نعترف بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة، بدعم من المجتمع الدولي، بتحسين قدراتها الوطنية على القيام بما يلي:

(أ) وضع السياسات والتشريعات؛

(ب) وضع قواعد بيانات وتقييمات للموارد من الموارد المعدنية والاجمالية؛

(ج) التفاوض مع الشركات عبر الوطنية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين

شفافية التدفقات من الإيرادات؛

(د) تقييم مشاريع قطاع التعدين، بما في ذلك باستخدام تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لتحديد الفرص والمخاطر وكفالة الامتثال لتدابير التخفيف والتحسين في المجالات التي يكون فيها ذلك الأثر سلبيا، ومعالجة مسائل حيازة المناجم، وتعميق وعي أصحاب الأراضي وكفالة إشراكهم.

## سابعاً - موارد الطاقة

٤٦ - يشكل الاعتماد على الطاقة مصدرا رئيسيا من مصادر الضعف الاقتصادي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أنه بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية النائية والريفية فيها، تنعدم، أو تكاد، إمكانية حصولها على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة. وقد أوجدت البحوث الحديثة خيارات ممكنة تجاريا للتزويد بالطاقة، كالطاقة الريحية والشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة البيولوجية، والطاقة المائية، وطاقة المحيطات. وفي الواقع، أن العديد من هذه الدول تناسبه هذه الخيارات بشكل خاص بسبب موقعه الجغرافي. بيد أن التكنولوجيات الحالية قد لا تكون دائما قابلة للتكيف وفقا لاحتياجات وظروف كثير من المجتمعات المحلية في هذه الدول.

٤٧ - والدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بالقيام، بالاستعانة بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، بتطوير وتنفيذ برامج متكاملة للطاقة. وينبغي لتلك البرامج أن تتضمن في جملة أمور إجراء تقييمات شاملة لموارد الطاقة والأنماط الحالية والمتوقعة لاستخدام الطاقة، وطرق تحسين كفاءتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتشجيع على تطوير واستخدام الطاقة المتجددة وكذلك تكنولوجيات الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة والقابلة للتكيف وفقا للظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وللمصارف الإنمائية الإقليمية دور هام في هذه العملية. ومن المهم دعم نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها ولغرض بناء القدرات.

٤٨ - والدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بالقيام، بالاستعانة بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، بتعزيز الجهود الجارية ودعم جهود جديدة في مجال توفير الطاقة وخدماتها، بما في ذلك تشجيع مشاريع البيان العملي ذات الصلة. ومن المسلم به أنه مطلوب من الجميع القيام بجهود متواصلة لكفالة تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من إحراز تقدم حقيقي ملموس في هذا المجال، بحلول موعد الاستعراض الذي ستقوم به لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٦ وفقا لبرنامج عملها.

٤٩ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الشركاء الدوليين أن يتعاونوا للعمل على توسيع نطاق تعميم وتطبيق تكنولوجيات الطاقة المناسبة لتلك الدول، ولتعزيز

الآليات القائمة، كصندوق الأمم المتحدة للطاقة المتجددة، والصندوق الاستثماري المواضيعي المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحقيقاً لذلك الغرض. ويجب مواصلة السعي إلى تحقيق التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات التي أحرز فيها النجاح، ومن ذلك مثلاً إنشاء وكالة تعاونية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في هذه الدول.

## ثامنا - الموارد السياحية

٥٠ - تسهم السياحة إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أنه معلوم أن هذا القطاع معرض لعديد من الصدمات الخارجية. وإذا لم تكن تنمية السياحة مستدامة فإنه من الممكن أن تحدث تلك السياحة ضرراً بالبيئة الطبيعية التي تجلب السواح، بل ربما تدمرها. وثمة تحدٍ مستمر يتمثل في تحقيق التوازن المناسب بين تنمية السياحة وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى. وهناك تحدٍ خاص يتمثل في ضرورة إقامة الصلات المناسبة مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك مع مقدمي الخدمات المحليين للإبقاء على الموارد داخل البلد، لاسيما بإقامة صلات تآزرية بين قطاعي السياحة والزراعة، بتعزيز سلسلات التزويد بالأغذية والمشروبات، والاستضافة الريفية، والسياحة الزراعية.

٥١ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم، بالدعم اللازم من منظمات السياحة الإقليمية والدولية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، برصد أثر تنمية السياحة لكفالة تحقيق التآزر، على جميع المستويات، بين تنمية السياحة والأولويات الاجتماعية والبيئية. كما يجب عليها أيضاً أن تسهّل وضع أو صقل المبادئ التوجيهية والممارسات المثلى المناسبة لتقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستيعاب، بما في ذلك توفير الدعم التقني والمالي لإجراء هذه التقييمات. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي لهذه الدول أن تنشئ وأن تنفذ شراكات مناسبة. وعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تطبق أيضاً المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتنمية السياحية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في دورته السابعة<sup>(١٩)</sup>.

٥٢ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم أيضاً، بالدعم اللازم من منظمات السياحة الإقليمية والدولية، بإيجاد الطرق والوسائل الفعالة لوضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة للسياحة، في شراكات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لاسيما القطاع الخاص، وإدراج تلك الخطط في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وعليها أيضاً أن تضع وتنفذ مبادرات مجتمعية الأساس تتعلق بالسياحة المستدامة، وبناء ما يلزم من قدرات المجتمع المدني

وأصحاب المصلحة المحليين، عاملة في الوقت نفسه على حماية الثقافة والتقاليد، وحفظ الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل فعال.

## تاسعا - موارد التنوع البيولوجي

٥٣ - صدّقت دول جزرية صغيرة نامية عديدة على اتفاقية التنوع البيولوجي وعلى بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية<sup>(٢٠)</sup>، وبدأت تنفيذ خطط عمل استراتيجية وطنية بشأن التنوع البيولوجي وأنشأت محميات طبيعية ومناطق محمية وطنية. وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الصلات الأساسية بين التنوع البيولوجي ووسائل كسب الرزق. ومن الأمور المهمة بوجه خاص لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولاسيما الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي التي وافق عليها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٥٤ - وتحقيقاً لتلك الأهداف في حدود الأطر الزمنية المتفق عليها، يجب على الدول الجزرية الصغيرة النامية القيام، بالدعم اللازم من المجتمع الدولي، بما يلي:

- (أ) إدراج حماية التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛
- (ب) بناء شراكات فعالة بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة، التي يتوقف عليها حفظ الموارد البيولوجية والاستخدام المستدام لها؛
- (ج) معالجة موضوع التنوع البيولوجي للجزر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي على نحو يستجيب للخصائص الفريدة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتصدى للتهديدات المتصلة بتغير المناخ وتدهور الأراضي وأوجه الضعف التي تنفرد بها هذه الدول؛
- (د) تطبيق المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي على التنوع البيولوجي والتنمية السياحية؛
- (هـ) تعزيز الجهود الوطنية التي تبذلها كل من الحكومات وغيرها من أصحاب المصالح، لتنفيذ برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن المناطق المحمية، بما في ذلك إنشاء مناطق محمية بشكل يتوافق مع القانون الدولي وقائم على المعلومات العلمية؛
- (و) مراقبة الممرات الرئيسية للأنواع الحية المتعدية الغريبة المحتملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛



(ز) بناء قدرات محلية على حماية وتطوير المعارف التقليدية لفئات الشعوب الأصلية بغية تقاسم منافع استخدام الموارد الجينية، على نحو منصف وعادل، مع مراعاة مبادئ بون التوجيهية بشأن إمكانية الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد المحققة من استخدامها التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في دورته السادسة<sup>(٢١)</sup>؛

(ح) تنمية القدرة على تعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في استخدام موارد التنوع البيولوجي والإدارة المشتركة للنظم الإيكولوجية وتبادل الخبرات بما في ذلك عن طريق دعم كل من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة لإنشاء شبكات قوية؛

(ط) الاشتراك في الفريق المخصص المفتوح العضوية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والمعني بوضع نظام دولي للوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، لصياغة ذلك النظام الدولي والتفاوض بشأن طابعه ونطاقه وعناصره، وفقا لأحكام المقرر سابعا/١٩ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، على أن يشمل ذلك أموراً منها مسألة الوصول غير المأذون به للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وإساءة التصرف فيها باعتبار ذلك من الأمور التي تثير قلق الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص؛

(ي) تطوير القدرات البحثية البشرية والمؤسسية، في مجال التنوع البيولوجي، بما في ذلك علم التصنيف، على الصعيدين الوطني والإقليمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ك) تقديم الدعم، من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا، لوضع وتنفيذ أطر وطنية للسلامة البيولوجية؛

(ل) تقديم الدعم إلى الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء قدرات مجتمعاتها المحلية على حفظ الأنواع والمواقع والموائل الهامة.

## عاشرا - النقل والاتصالات

٥٥ - لا تزال وسائل النقل والاتصالات تشكل شرطين مهمين تربط بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والعالم الخارجي. ومع أن التطورات التكنولوجية المثيرة التي شهدتها العقد الماضي، مثل إنشاء الاتصالات عبر الإنترنت وبواسطة السواتل، قد قللت من العزلة التقليدية للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يزال النقل والاتصالات يشكلان تحديات هامة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيقها داخل تلك الدول وفي المناطق التي توجد بها.

٥٦ - وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتعاون وتضع ترتيبات إقليمية للنقل قابلة للتنفيذ، بما في ذلك وضع سياسات أفضل للنقل الجوي والبري والبحري، مستعينة في ذلك بدعم المجتمع الدولي.

٥٧ - ومع أن تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من القيود التنظيمية في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية حمل معه فرصا وتحديات، فإن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يواجه عوائق كبيرة في مجال توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. فقد حال الحجم الصغير لأسواقها دون الاستفادة إلى أقصى حد من كامل منافع تحرير هذا القطاع عن طريق وفورات الحجم.

٥٨ - وتلتزم الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تتخذ، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي، مبادرات في مجالات من قبيل توفير إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها؛ وإنشاء مراكز مجتمعية للوسائط المتعددة؛ وتحقيق الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنمية المهارات؛ ووضع المضامين والتطبيقات المحلية في إطار عملية بناء المجتمعات المستندة إلى المعرفة؛ ورأب الفجوة الرقمية، لا سيما في المجتمعات الريفية. وهناك أيضا حاجة مستمرة إلى صيانة وسائل الاتصال البسيطة تكنولوجيا مثل أجهزة اللاسلكي العالية التردد في المناطق الريفية والنائية. والدعوة موجهة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرهما من المنظمات المعنية لدعم هذه الأنشطة بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، يُشجّع مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على النظر في شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في أعمال المؤتمر.

٥٩ - وتُشجّع الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تنظر، آخذة في اعتبارها أهداف سياساتها الوطنية، في مواصلة تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لديها باعتبار ذلك من الوسائل التي يمكن استخدامها للحد من التكاليف العالية التي يسببها احتكار مقدمي الخدمة الحاليين. وسيلزم في هذا الصدد وضع أطر تنظيمية وطنية مناسبة وكافية للاتصالات.

## حادي عشر - العلم والتكنولوجيا

٦٠ - من المسلّم به أن مجال العلم والتكنولوجيا يشكل مسألة شاملة لجميع القطاعات المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تمكن بعض هذه الدول منذ عام ١٩٩٤ من ترسيخ قاعدة العلم والتكنولوجيا التي تستند إليها اقتصاداتها في حين لا يزال بعضها الآخر بحاجة إلى دعم كبير في هذا المجال.

٦١ - وبالنظر إلى تزايد أهمية العلم والتكنولوجيا في بناء قدرات هذه الدول على تحمل الصدمات، يلزم توجيه الاستثمارات نحو بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا بما يلائم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويلزم أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية المزيد من الإجراءات، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي، لتحقيق ما يلي:

(أ) إدراج العناصر الملائمة من العلوم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ودعم تطوير العلوم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمل على تعزيز وحماية المعارف والممارسات التقليدية؛

(ب) استعراض أنشطة العلم والتكنولوجيا من حيث علاقتها بالتكنولوجيات السليمة بيئياً والتنمية المستدامة؛

(ج) خفض المخاطر البيئية في تطبيق العلم والتكنولوجيا وفي استخدام تكنولوجيات الشعوب الأصلية.

٦٢ - ويمثل تعزيز التعاون والتشارك في الخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواصلة تطوير ذلك عنصراً حاسماً ينبغي إيلاء الأولوية له، لا سيما فيما يختص بالاستفادة من المؤسسات الوطنية والإقليمية لتلك الدول. وثمة نشاط مهم في هذا الخصوص هو بدء العمل بقائمة خبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية، وينبغي لوحة الدول الجزرية الصغيرة النامية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تسعى بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية لإتمام العمل الضروري في هذا المجال بحلول عام ٢٠٠٥.

٦٣ - وتشكل شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية آلية بالغة الأهمية لدعم التنمية المستدامة لتلك الدول وهي بحاجة إلى صيانة وتعزيز ومزيد من التحسين. ومن المتوقع أن يعمل مدخل هذه الشبكة باللغة الفرنسية بكامل طاقته بحلول عام ٢٠٠٥. ومن المفروض أن يجري تطوير مدخل لها باللغة الإسبانية بحلول عام ٢٠٠٥، وأن يطلب من الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية أن تلتزم الحصول على الدعم المالي اللازم لذلك الغرض.

## ثاني عشر - رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً

٦٤ - يعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للقرارات المتعلقة بوضع استراتيجية للانتقال السلس لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، محل ترحيب، ويتعين أن تنفذ تلك القرارات تنفيذ كاملاً. والدولتان اللتان قررت الجمعية العامة مؤخراً رفع اسمهما من قائمة أقل البلدان نمواً وكذلك جميع الدول التي تعد حالياً من بين البلدان المرشحة المحتملة

لرفع من مركز أقل البلدان نموا هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الأمور الحاسمة أن تراعى أوجه الضعف المحددة لدى البلدان التي ترفع أسماؤها من القائمة، لدى إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للانتقال السلس، الموضوعة بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، كما ينبغي ألا يؤدي الرفع من تلك القائمة إلى تعطيل خططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٦٥ - وقد أحرزت لجنة السياسات الإنمائية تقدما مفيدا في توصياتها المتعلقة بمركز أقل البلدان نموا، حيث أبرزت على نحو أفضل أوجه الضعف لدى البلدان النامية التي تعاني عددا من العوائق الخاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة؛ وفي هذا الصدد، فإن العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة جدير بالتشجيع.

### ثالث عشر - التجارة: العولمة وتحرير التجارة

٦٦ - يواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، جراء صغر حجمها ومواطن ضعفها ومعوقاتها الهيكلية المستمرة، صعوبات محددة للاندماج في الاقتصاد العالمي. ويتيح تحرير التجارة والعولمة فرصا وتحديات للدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة من حيث تناقص الأفضليات التجارية. وخير سبيل للإفادة من الإمكانيات التي يتيحها تحرير التجارة والعولمة معالجة قيود ومواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية على كافة المستويات.

٦٧ - ومن شأن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالشمولية والانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويقوم على القواعد، وتحرير التجارة بشكل ملموس، إعطاء دفعة كبيرة للتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يفيد البلدان في كافة مراحل التنمية. وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد التزامنا بتحرير التجارة وبكفالة اضطلاع التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع.

٦٨ - ومن التطورات السارة ذلك القرار الذي اتخذته أعضاء منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ والذي أكدوا فيه عزمهم على اختتام المفاوضات التي بدأت في الدوحة، والتزامهم مجددا بتحقيق البعد الإنمائي للحولة الحالية من مفاوضات المنظمة، الذي يسعى إلى وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج عمل الدوحة. ونذكر أهمية تكثيف الجهود لتيسير مشاركة الاقتصادات الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، مشاركة كاملة وفعالة في مداورات منظمة التجارة العالمية وعملية صنع القرار فيها. فالكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية إما غير ممثلة في مقر منظمة التجارة العالمية في

حنيف أو ما زالت تتلمس خطاها على طريق الانضمام إلى تلك المنظمة. ويواجه معظم تلك الدول أيضا عقبات كأداء تُضعف قدرتها على الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية.

٦٩ - وثمة عدد من المسائل التي تشغل الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص في سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن هذه المسائل ما يلي:

- (أ) عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- (ب) إعادة التصنيف والخروج السلس من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً؛
- (ج) العقبات المتصلة بالقدرات؛
- (د) مواءمة المساعدة التقنية وتنسيقها وتمويلها بشكل مستدام؛
- (هـ) العوائق الهيكلية ومواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (و) تناقص الأفضليات؛
- (ز) التكيف الهيكلي؛
- (ح) العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية؛
- (ط) التجارة والأمن الغذائي؛
- (ي) انعدام التمثيل الكافي في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف.

#### رابع عشر - التنمية المستدامة للقدرات والتعليم لأغراض التنمية المستدامة

٧٠ - لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى الدعم لمعالجة ما تواجهه من تحديات خطيرة في مجال تنمية القدرات على صياغة السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها. وتسعى هذه الدول حالياً إلى معالجة هذه التحديات المتعلقة بالقدرات من خلال اتباع نهج أكثر تكاملاً يضم المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع ملاحظة أنه قد وضع داخل منطقة الجماعة الكاريبية ميثاق يتيح مشاركة جميع المجموعات الرئيسية.

٧١ - وفي حين أن إمكانية الحصول على التعليم داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية قد نمت إلى حد كبير على مدار العقد الماضي، فإنها ما زالت مكوناً رئيسياً من مكونات التنمية المستدامة وبناء القدرات على المدى الطويل. والحق في التعليم هو أيضاً حق من حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تعليمية تضم الاحتياجات الواسعة النطاق المتعلقة بتحسين إمكانية الحصول على التعليم وتحسين نوعيته.

٧٢ - يلزم أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية المزيد من الإجراءات، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي، لمواصلة استخدام التعليم لأغراض التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

(أ) دعم جهود وزارات التعليم في كل منها؛

(ب) تشجيع التعليم الابتدائي الشامل الميسور والمتاح للجميع وضمان المساواة بين الجنسين داخل جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز بشكل أساسي على تخفيض الأمية؛

(ج) تشجيع التعليم التقني والمهني، لتعزيز المهارات وتيسير توافر القدرة الضرورية على تنظيم المشاريع سعياً إلى توفير وسائل مستدامة لاكتساب الرزق؛

(د) تعزيز ترتيبات التعلم من بعد؛

(هـ) إدماج استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبرامج للتثقيف البيئي داخل نظم التعليم، بدعم خاص من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات البيئية الإقليمية وفي إطار عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٥<sup>(٢٢)</sup>؛

(و) المساعدة في مجال الهياكل الأساسية، وتطوير المناهج الدراسية، حيثما كان ذلك مناسباً، وتدريب المعلمين، مع السعي لإدماج المنظور الجنساني؛

(ز) المساعدة على مواصلة تطوير برامج لذوي الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب على وجه الخصوص، لا سيما توفير التدريب على الصعيد الإقليمي؛

(ح) مواصلة تعزيز التدريب والتعليم في مجال مبادئ وممارسات الحكم الرشيد على جميع المستويات وحماية حقوق الإنسان.

## خامس عشر - الإنتاج والاستهلاك المستدامان

٧٣ - استجابة للدعوة الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من أجل وضع إطار يمتد ١٠ سنوات لقياس التقدم المحرز في دعم المبادرات الإقليمية والوطنية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تلتزم بالقيام، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي، بما يلي:

(أ) النظر في جميع المبادرات المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

(ب) اتخاذ تدابير مناسبة لتيسير التنفيذ المتسق لإطار السنوات العشر بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

(ج) تقييم الحاجة إلى برامج بشأن استراتيجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين استناداً إلى الأولويات وأفضل الممارسات على الصعيد الوطني؛

## سادس عشر - البيئات التمكينية الوطنية والإقليمية

٧٤ - يلزم أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية المزيد من الإجراءات، مستعينة بما يلزم من دعم من المجتمع الدولي، لتحقيق ما يلي:

(أ) صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ حسب المتفق عليه في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ب) إدراج مبادئ توجيهية للتنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وجميع السياسات والاستراتيجيات القطاعية؛

(ج) وضع أرقام مستهدفة ومؤشرات وطنية ملائمة للتنمية المستدامة يمكن إدراجها في النظم الوطنية القائمة لجمع البيانات والإبلاغ، من أجل تحقيق جملة أمور منها الوفاء بمتطلبات الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وغيرها من الأرقام المستهدفة العالمية والإقليمية ذات الصلة؛

(د) تحسين الهياكل التشريعية والإدارية والمؤسسية بغرض وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط للتنمية المستدامة، وإدماج شواغل التنمية المستدامة في صلب العملية الشاملة لوضع وتنفيذ السياسات، وتيسير مشاركة المجتمع المدني في جميع مبادرات التنمية المستدامة؛

(هـ) إنشاء فرق عمل للتنمية المستدامة، أو ما يعادلها، والتمكين لها كي تؤدي عملها بوصفها هيئات استشارية متعددة التخصصات وممثلة للمجتمعات؛

(و) ترشيد التشريعات التي تؤثر على التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، حيثما كان ذلك مناسباً، وتحسين التنسيق بين الأطر التشريعية، ووضع مبادئ توجيهية لمن يلزم أن ينفذوا الأهداف التشريعية؛

(ز) وضع وتنفيذ نظم وعمليات للتخطيط المتكامل؛

(ح) إشراك الشباب في وضع رؤى للمعيشة الجزرية المستدامة.

## سابع عشر - الصحة

٧٥ - الصحة من العوامل الرئيسية المحددة للتنمية المستدامة، كما يتبين من خلال الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف التي يتضمنها إعلان الألفية. ويمثل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواصلة تطويرهما في مجال الصحة عنصراً حاسماً الأهمية وينبغي وضعه ضمن الأولويات. ومن الشواغل الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تزايد نشوء تحديات صحية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، وسلالات الملاريا المقاومة للأدوية، وحمى الضنك، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، وفيروس غرب نهر النيل، وإنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض الجديدة والناشئة، واضطرابات التغذية، وداء السكري، وغير ذلك من الأمراض غير المعدية، وما يترتب على هذه المشاكل من آثار على التنمية المستدامة.

٧٦ - وتلتزم الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً بأن تقوم، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي، بالتصدي لداء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتفشي في بلدان عديدة. فهذا الداء له، إلى جانب آثاره على الأفراد والأسر، آثار مدمرة جدا على البلدان المحدودة السكان والتي بها يد عاملة ماهرة محدودة، مما يلحق أضراراً فادحة باقتصاداتها حيث يتسبب في تقليص الإنتاجية وتقليل مستويات الدخل وتقويض النسيج الاجتماعي. والمواجهة الفعالة لهذا الداء مسألة صحة ملحة وضرورة إنمائية أيضاً.

٧٧ - وستظل الأمراض المعدية وغير المعدية الأخرى تؤثر تأثيراً ملموساً على الصحة داخل المجتمعات المحلية بالدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، أظهرت خبرة مناطق كثيرة أن عدم المكافحة الفعالة لأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سوف تكون له آثار سلبية كبيرة على التنمية المستدامة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية مستقبلاً.

٧٨ - هناك حاجة إلى أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع ما يلزم من دعم من جانب المجتمع الدولي، بمزيد من الإجراءات لمكافحة هذه الأمراض بفعالية عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز نُظم الإدارة والتمويل في مجال الصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من كبح وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، وحمى الضنك، والأمراض غير المعدية، وتحسين الصحة العقلية؛

(ب) تقديم مساعدات تقنية، ثنائياً أو من خلال وكالات التعاون المتعدد الأطراف، لتسهيل وصول الأموال فوراً من الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة



البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، وهو ما يشكل أداة رئيسية لمكافحة هذه الأمراض المعدية، ومن ثم لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

- (ج) تعزيز إمكانية الحصول على العقاقير الصيدلانية الفعالة بأسعار معقولة؛
- (د) التنفيذ الفعلي للسياسات الصحية العامة وبرامج الوقاية الفعالة في مجالات من قبيل التحصين والصحة الإنجابية والصحة العقلية والتثقيف الصحي؛
- (هـ) وضع وتنفيذ مبادرات للرصد الفعال على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي؛
- (و) تيسير التشارك المبكر في المعلومات لدى ظهور احتمالات تفشي الأمراض على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ز) تأهب البلدان والمنظمات الإقليمية لمواجهة تفشي الأمراض (سواء التي تحدث طبيعياً أو تكون مقصودة) مواجهة سريعة وفعالة، وما يتطلبه ذلك من وضع خطط مواجهة واختبارها بانتظام، وتعزيز القدرة على المواجهة، وتعيين الموارد التي يمكن الوصول إليها بسرعة؛

- (ح) وضع وتنفيذ تشريعات صحية عامة حديثة ومرنة على الصعيد الوطني؛
- (ط) تشجيع تطوير الأدوية التقليدية، بما في ذلك النباتات الطبية؛
- (ي) تنفيذ برامج الصحة البيئية الرامية إلى منع اعتلال صحة سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل إدارة النفايات ومراقبة تلوث الهواء وتحسين نوعية المياه.
- (ك) تعزيز جمع البيانات بشأن التوجهات الديمغرافية والوبائية.

## ثامن عشر - إدارة المعارف والمعلومات لأغراض صنع القرار

٧٩ - تدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أن هناك فرصاً جديدة أتاحتها التطورات الجديدة المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن تساعد في التغلب على قيود العزلة والبعد وبناء قدرتها على تحمل الصدمات. وتشمل هذه الفرص الجديدة مجالات مثل التجارة الإلكترونية وتحسين وسائل الإنذار المبكر والتطبيب من بعد والتعلم من بعد.

٨٠ - وهناك حاجة إلى أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع ما يلزم أن يقدمه المجتمع الدولي من دعم، بمزيد من الإجراءات لتحقيق ما يلي:

- (أ) تحديد الفجوات في البيانات ومعالجتها وتصنيف المعلومات ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية؛
- (ب) وضع قواعد بيانات، ومؤشرات للضعف، ونظم للمعلومات الجغرافية، وغيرها من نظم المعلومات؛
- (ج) إنشاء مراكز وطنية وإقليمية للمعلومات وقواعد البيانات تشمل جمع البيانات المشتقة ومراقبة نوعيتها واستخدامها، وتحليل البيانات، وتيسير سبل الحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها؛
- (د) توسيع نطاق مبادرة الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، من أجل معالجة شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (هـ) معالجة القضايا المتعلقة بأمن الفضاء الحاسوبي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (و) إنشاء قواعد بيانات لاستخدام الأراضي من خلال جملة أمور منها التدريب على استخدام نظم المعلومات الجغرافية ونظم الاستشعار من بُعد والوصول إليها؛
- (ز) تعزيز البحوث وبرامج الأبحاث والدراسات العليا ذات الصلة وإنشاؤها عند الاقتضاء في المؤسسات التعليمية الإقليمية العليا في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٨١ - وينبغي النظر في إنشاء فرقة عمل لوضع مؤشر للقدرة على تحمل الصدمات بدعم من المجتمع الدولي. ويمكن تعزيز هذا العمل بدرجة كبيرة من خلال التنفيذ الناجح للأنشطة الواردة ذكرها أعلاه.

## تاسع عشر - الثقافة

- ٨٢ - تدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية الهوية الثقافية للسكان وأهميتها في تعزيز التنمية المستدامة، وتدرك أيضا الحاجة إلى إيجاد أنشطة ومبادرات ثقافية، يمكنها أن توفر فرصا اقتصادية كبيرة للتنمية الوطنية والإقليمية. وينظر إلى الأنشطة والمبادرات الثقافية بوصفها مجالات تتمتع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية بميزة نسبية، وتنطوي على إمكانية تنوع اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء قدرتها على تحمل الصدمات في الوقت الذي تتكيف فيه مع التغيرات في الاقتصاد العالمي. والدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بالقيام بما يلي، مع ما يلزم أن يقدمه المجتمع الدولي من دعم:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسات ثقافية وأطر عمل تشريعية وطنية لدعم تنمية الأنشطة والمبادرات الثقافية في مجالات من قبيل الموسيقى والفنون والآداب وفنون الطهي والأزياء والمهرجانات والمسرح والسينما والرياضة والسياحة الثقافية؛
- (ب) وضع تدابير لحماية التراث الثقافي والطبيعي المادي والمعنوي وزيادة الموارد لتطوير وتعزيز المبادرات الثقافية الوطنية والإقليمية؛
- (ج) تحسين القدرة المؤسسية في مجال الترويج والتسويق للمنتجات الثقافية وحماية الملكية الفكرية؛
- (د) التماس رأس المال الاستثماري وفرص الحصول على الائتمانات للمشاريع والمبادرات الثقافية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال إنشاء صناديق لدعم الثقافة في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## عشرين - التنفيذ

٨٣ - تدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي أن مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، فضلا عن تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، تجعلها تدعم بعضها بعضا. وسوف يتطلب هذا الأمر جهودا أكثر تركيزا وأكبر حجما سواء من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية أو من جانب بقية المجتمع الدولي، انطلاقا من التسليم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنمية ذاته، وأنه ليس هناك أدنى شك في أهمية دور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية، مع وضع مبادئ ريو موضع الاعتبار الكامل، بما في ذلك مبدأ المشاركة في المسؤوليات، على اختلافها، كما وردت في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٢٣)</sup>.

٨٤ - ولكي تتصدى الدول الجزرية الصغيرة النامية على الوجه المناسب لأشد التحديات التي تواجهها إلحاحا في مجال التنمية المستدامة، ستضطلع هذه الدول، مستعينة بما يلزم من دعم المجتمع الدولي الذي تتلقاه بسبل من بينها تيسير وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الموجودة، وكذلك من خلال تخصيص موارد مالية مستمرة في الحالات التي يكون ذلك فيها مناسبا، بإجراءات في المجالات الرئيسية التالية:

- (أ) **التكيف مع تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر:** المبادرة، عند الاقتضاء، إلى اتخاذ خطوات تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكيف وتيسير التعاون الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك

في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(٢٤)</sup>، وبدعم من جهات من بينها صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ حيثما يكون ذلك مناسباً؛

(ب) **الطاقة:** التصدي لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة، وتعزيز سبل الوصول إلى تكنولوجيات تتسم بالكفاءة في مجال الطاقة، وإلى تكنولوجيات للطاقة المتجددة وتكنولوجيات متقدمة للطاقة النظيفة على أن تكون تلك التكنولوجيات معقولة التكلفة وجاهزة لتكييفها للظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) **حقوق الملكية الفكرية والتنمية:** حماية الملكية الفكرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها المعارف التقليدية والمأثورات الشعبية (الفولكلور)، والاعتراف بقيمة هذه المعارف والمأثورات؛

(د) **التنوع البيولوجي:** إقامة نظم ممتلئة للمناطق المحمية الأرضية والبحرية والنهوض بتطوير برنامج العمل المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتصل بالتنوع البيولوجي للجزر وتيسير إمكانية الاستفادة من الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها؛

(هـ) **الثقافة والتنمية:** العمل على تطوير الأنشطة الثقافية للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال جملة أمور منها عمليات التبادل الثقافي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى؛

(و) **الكوارث الطبيعية والبيئية:** إقامة شراكات لتنفيذ المخططات التي تحد من كثافة المخاطر وتقلل من أقساط التأمين وتوسع من نطاق تغطية التأمين وبالتالي تزيد من التمويل المتاح لإعادة البناء والإصلاح بعد وقوع الكوارث، وإنشاء وتعزيز نظم فعالة للإنذار المبكر وغيرها من تدابير تخفيف حدة الكوارث والتصدي لها؛

(ز) **الموارد البحرية:** تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة في الإدارة المستدامة للموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تقييم الأرصد السمكية وإدارتها بطرق سليمة ورصد صيد الأسماك ومراقبته بصورة فعالة، بما في ذلك اتخاذ تدابير الإنفاذ الملائمة للتقليل إلى أدنى حد من عمليات صيد الأسماك غير القانونية وغير الخاضعة للتنظيم وغير المبلغ عنها والإفراط في صيد الأسماك ومسح المناطق الاقتصادية الخالصة، وفي تحسين وتعزيز الآليات الإقليمية القائمة، حسب الاقتضاء؛

(ح) **الزراعة والتنمية الريفية:** تعزيز القدرة على المنافسة في المجال الزراعي من خلال تطوير نظم زراعية ذات كفاءة على المدى الطويل، والتنوع، والقيام بأنشطة ذات قيمة مضافة؛ وضمان الأمن الغذائي بسبل من بينها البحث والتطوير؛

(ط) **فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز:** القيام على وجه السرعة بتكثيف الإجراءات على جميع المستويات لمنع ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والسل والملاريا وسائر الأمراض المعدية وغير المعدية وللتخفيف من آثار هذه الأمراض؛

(ي) **النقل والأمن:** تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة وزيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة لمواصلة تنمية الهياكل الأساسية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارتها للوفاء بالمتطلبات الدولية، بما فيها المتطلبات المتصلة بالأمن، علاوة على خفض الآثار البيئية إلى أدنى حد؛

(ك) **الإنتاج والاستهلاك المستدامان:** وضع آليات ملائمة لمعالجة التحديات المرتبطة بتصميم وتنفيذ استراتيجيات للاستهلاك والإنتاج المستدامين للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ل) **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توفير الربط والاتصال بالمعدات والبرمجيات الحاسوبية غير المكلفة.

٨٥ - ويقتضي تقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد الأمور ما يلي:

(أ) تحقيق زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية وسائر الموارد ذات الصلة، العامة منها والخاصة، وكفالة استخدامها بفعالية؛

(ب) تحسين الفرص في مجال التجارة؛

(ج) الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقل هذه التكنولوجيات على أساس ميسر أو تفضيلي، على نحو ما جرى الاتفاق عليه؛

(د) التثقيف ونشر الوعي؛

(هـ) بناء القدرات وتوفير المعلومات لأغراض صنع القرارات وبناء القدرات

العلمية؛

(و) وضع استراتيجيات وطنية تكون ذات توجه قطري وتعود ملكيتها إلى

البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر وبناء القدرة على الانتعاش.

٨٦ - وتؤكد الدول الجزرية الصغيرة النامية مجددا التزامها بالوفاء بأهداف وأولويات التنمية المستدامة الواردة في برنامج عمل بربادوس بالعمل، في جملة أمور، على زيادة فعالية استغلال الموارد المتاحة وتوطيد استراتيجياتها وآلياتها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسوف يتوقف نجاح الاستراتيجية الحالية على الصعيد الوطني، على التنمية الفعالة للقدرات البشرية والمؤسسية والتقنية وتحقيق الفعالية في الرصد والتنسيق، من خلال جملة أمور منها دعم المنظمات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. أما على الصعيد العالمي، فيتعين أن يدعم المجتمع الدولي هذه الأهداف وأن يساعد في تنفيذ الإجراءات المتخذة لتحقيقها، وخاصة بتقديم الدعم المالي والتقني.

## ألف - الوصول إلى الموارد المالية وتوفيرها

٨٧ - يؤكد المجتمع الدولي مجددا التزامه بدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بتقديم الموارد المالية من خلال جملة أمور منها توفير إمكانية الوصول إلى الصناديق وآليات التمويل القائمة، كالبرامج التنفيذية ذات الصلة لمرفق البيئة العالمية، ويؤكد على الأهمية البالغة لمشاركة مجتمع المانحين. بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

٨٨ - وهذا الالتزام يستتبع اعتماد نهج أكثر تماسكا وتنسيقا وتعاوننا لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال جملة أمور منها ما يلي:

(أ) وجود تنسيق معزز ذي توجه قطري بين الجهات المانحة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها مجموعات إقليمية، أو من خلال عمليات تشاور وطنية، باستخدام الأطر القائمة متى كان ذلك مناسباً؛

(ب) تقديم دعم فعلي للتعاون الإقليمي والأقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، كاتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومبادرة المياه لمنطقة البحر الكاريبي - المحيط الهادئ والمبادرة الإقليمية لإدارة شؤون المحيطات؛

(ج) إقامة شراكات واسعة النطاق لكفالة إشراك جميع الجهات المعنية ذات الصلة ومشاركتها، بما في ذلك القطاع الخاص؛

(د) الاستفادة الملائمة من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشجيع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) حث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة نحو تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بوصفه مساعدة إنمائية رسمية على القيام

بذلك، وتشجيع البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الاستفادة مما أُحرز من تقدم لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية للمساعدة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛

(و) التحديد الجيد لأهداف هذه المعونة وتنسيقها جيدا، باتباع جملة طرق منها موازنة إجراءات المانحين، وعدم ربط المعونات بشيء، وزيادة القدرة الاستيعابية، وغير ذلك من التدابير التي تحظى بأهمية خاصة لدى تقديم مساعدة إنمائية رسمية إلى بلدان ذات قدرات محدودة كالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) حث مرفق البيئة العالمية على أن يقوم، تماشيا مع قرارات الهيئات المختصة، بتبسيط وزيادة إمكانية الاستفادة من الدعم الذي يقدمه وفعالية وكفاءة هذا الدعم، بما في ذلك إجراءات دفع الأموال والإجراءات التي تتبعها الوكالات المنفذة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على تيسير إمكانية استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية من مرفق البيئة العالمية.

## باء - العلم والتنمية ونقل التكنولوجيا

٨٩ - لا يزال توفير إمكانية الاستفادة من التكنولوجيات المناسبة من العوامل الحاسمة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركاء التنمية الإقليميين والدوليين ذوي الصلة معا من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) التركيز على نشر واستخدام التكنولوجيا التي تساعد على بناء القدرة على الانتعاش من أجل التصدي لحالة الضعف المتنامية (اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا) للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تعزيز الحصول على تراخيص النظم التكنولوجية، مع الاحترام الواجب لحقوق حاملي التراخيص، لأغراض من بينها إدارة النفايات باعتبارها موردا، واستخدام الطاقة بكفاءة، وتنمية الطاقة المتجددة، من خلال آليات من قبيل المصارف الإنمائية الإقليمية؛

(ج) نشر المعلومات عن تكنولوجيات بناء القدرة على الانتعاش التي يجري نشرها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعن تقديم مساعدات تقنية لهذه الدول؛

(د) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في اعتماد خيارات تكنولوجية حاسمة، وتقديم معلومات عن الخبرات السابقة مع التكنولوجيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك في شراكة مع شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها آلية النشر، ومع المؤسسات الأخرى في هذه الدول؛

- (هـ) تقديم المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها في وضع ترتيبات مؤسسية تفضي إلى تسجيل براءات الاختراع الفكرية وتحديد الشركاء المحتملين لتحقيق التسويق الكامل لها؛
- (و) التشجيع على تحقيق تأزر فيما بين القطاعات؛
- (ز) مواصلة تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- (ح) تيسير البحوث في المنتجات الجديدة بزيادة استخدام موارد الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أقصى حد؛
- (ط) تشجيع وضع برامج ملائمة لدعم الجهود المبدولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في ميداني العلم والتكنولوجيا؛
- (ي) النظر في إنشاء مرفق دائم لنقل التكنولوجيا وتطويرها للدول الجزرية الصغيرة النامية.

## جيم - تنمية القدرات

- ٩٠ - يلتزم المجتمع الدولي بمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنمية القدرة البشرية والمؤسسية من خلال:
- (أ) التعاون مع المبادرات الأخرى والبرامج القائمة في مجال تنمية القدرات، مثل برنامج بناء القدرات لعام ٢٠١٥ الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل توفير الموارد اللازمة لإصلاح التعليم، مما يجعل النظم التعليمية ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بجملة وسائل من بينها دمج استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في المناهج التعليمية؛
- (ب) الاستثمار في التدريب الملائم مع التركيز على المياه وإدارة النفايات، والطاقة، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته، وحقوق الملكية الفكرية، وتنمية الصناعات الثقافية، والسياحة، وإدارة الكوارث، والرعاية الصحية، وتيسير التجارة وظروف التسويق الملائمة، والتأمين، والاستثمار والزراعة، والتعدين، والحراجة ومصائد الأسماك وتنمية منتجات الموارد الطبيعية، وتشترك فيه المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ج) دعم اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشبكتي منظمتها الإقليمية وغير الحكومية من أجل تحسين استخدام الموارد الفكرية لتلك الدول وتوفير كوادرات الخبرة اللازمة لهذه الدول على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبخاصة في مجالات تغير المناخ،



والطاقة، والإدارة المتكاملة للجزر، والتجارة والتنمية المستدامة، وتنمية السياحة المستدامة، والقانون الدولي، وحقوق الملكية الفكرية، ومهارات التفاوض.

(د) تنمية القدرة على رصد الحالة فيما يتعلق بالأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات الثقافية للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تحديد أولوياتها الوطنية وزيادة تطويرها والوفاء بالالتزامات الدولية؛

(هـ) إشراك الشباب في صياغة رؤى لسبل المعيشة الجزرية المستدامة، وتحسين قدرة المجتمع المدني على تمكينهم من المشاركة التامة في عملية التنمية المستدامة؛

(و) إنشاء وتعزيز مراكز التفوق في مجالي التدريب والبحوث التطبيقية داخل المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة؛

(ز) تعزيز تقديم المساعدة التقنية المنسقة والفعالة ومحددة الهدف المتصلة بالتجارة، وتعزيز برامج بناء القدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق المتاحة حالياً أو في المستقبل، ودراسة الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية؛

(ح) تسهيل تنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

## دال - الحكم على الصعيدين الوطني والدولي

### ١ - البيئة التمكينية الوطنية

٩١ - ولا مندوحة عن الحكم الرشيد من أجل التنمية المستدامة. فالسياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة والهياكل الأساسية المحسنة التي تفي باحتياجات الجماهير هي أسس النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل. كما أن الحرية؛ والسلام والأمن؛ والاستقرار المحلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات الموجهة إلى السوق، والالتزام العام بتحقيق مجتمعات عادلة وديمقراطية، هي أيضا متطلبات أساسية يدعم بعضها بعضاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٩٢ - وتتعهد الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تقوم، بالاستعانة بما يحصل عليه من دعم ضروري من المجتمع الدولي، بمواصلة ما يلي:

(أ) تعبئة الموارد على الصعيد الوطني للوفاء بأهداف وأولويات التنمية المستدامة المصاغة على ضوء برنامج العمل؛

- (ب) وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك بواسطة ورقات وطنية لاستراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من السياسات والاستراتيجيات القطاعية؛
- (ج) تطوير وتعزيز هيكلها التشريعية والإدارية والمؤسسية؛
- (د) زيادة وعي جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة واشتراكهم في تنفيذ برامج التنمية المستدامة؛
- (هـ) تعزيز وتهيئة بيئة تمكينية للاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، بما فيها المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، باتباع سياسات ملائمة في وضع الأطر التنظيمية، واتساع أساليب يتماشى مع القانون والظروف القائمة على الصعيد الوطني، بغية دعم قيام قطاع أعمال دينامي يعمل بكفاءة مع الإقرار في الوقت ذاته بأن الدور الملائم الذي تقوم به الحكومة في الاقتصادات ذات التوجه السوقي يختلف من بلد إلى آخر؛
- (و) إشراك مؤسسات الأعمال وغيرها من الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص لكي تساهم في عملية التنمية المستدامة؛
- (ز) تعزيز قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

## ٢ - البيئة التمكينية الدولية

٩٣ - يمثل الحكم الرشيد على الصعيد الدولي شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. وبغية التأكيد على قيام بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، لا بد من تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية بالتطرق إلى مسائل التمويل الدولي، والتجارة، والتكنولوجيا، وأنماط الاستثمار التي تؤثر في الإمكانات الإنمائية للبلدان النامية. ولتحقيق ذلك يتعين أن يتخذ المجتمع الدولي جميع التدابير الضرورية والملائمة بما في ذلك، تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي وإصلاحات الاقتصاد الكلي، والتوصل إلى حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، وزيادة سبل الوصول إلى السوق أمام البلدان النامية. وينبغي كفالة تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية، وبكفالة المشاركة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار. ومن شأن قيام نظام تجاري عالمي شامل للجميع وقائم على القواعد، ومفتوح، وغير تمييزي، ومنصف، وتعدددي، إضافة إلى وجود سياسات مجدية لتحرير التجارة، أن يساهم بقدر كبير في حفز التنمية على نطاق العالم، وأن يفيد البلدان الموجودة في مختلف مراحل التنمية.

٩٤ - وينبغي للمؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية، أن تولي عناية مناسبة للاحتياجات والأولويات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، يسلم

المجتمع الدولي بتنوع الظروف القائمة في البلدان النامية وبالحاجة إلى تجنب اتباع نهج موحد إزاء الجميع. وينبغي للمنظمات الدولية أن تعمل وفقا لنهج متكامل شامل لمختلف القطاعات لكي تكفل الانتفاع الأمثل بالموارد في مختلف القطاعات.

٩٥ - ويعترف المجتمع الدولي بوجود الاضطلاع بكافة الجهود لتنفيذ هذه الاستراتيجية دون اتخاذ تدابير تعيق التنمية المستدامة، ووجوب أن تكون تلك الجهود متفقة مع القانون الدولي، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة.

### ٣ - التجارة والمالية

٩٦ - ينبغي تركيز الاهتمام على احتياجات وشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة ذات الصلة بالتجارة والتنمية لتمكينها من الاندماج التام في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفقا لولاية مفاوضات الدوحة بشأن الاقتصادات الصغيرة.

٩٧ - ولمعالجة شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية، تكتسي الاعتبارات التالية أولوية عالية:

(أ) مضاعفة الجهود من أجل إنجاح المفاوضات التي استهلتها منظمة التجارة العالمية في الدوحة على أساس التوصل إلى نتائج عامة متوازنة تلي طموح ولاية مفاوضات الدوحة إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعها الوزراء في الدوحة؛

(ب) تيسير انضمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء، عن طريق تعزيز المساعدة التقنية؛

(ج) الإقرار بأهمية أفضليات طويلة الأمد والحاجة إلى اتخاذ خطوات لمعالجة مشكلة تناقص الأفضليات؛

(د) استخدام آليات مناسبة طويلة الأجل لتيسير تكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية مع تحرير التجارة بعد مؤتمر الدوحة والعمل في الوقت المناسب على تنفيذ آلية الاندماج التجاري الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي لمعالجة النقص في ميزان المدفوعات الناشئ عن تحرير التجارة المتعددة الأطراف؛

(هـ) مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تقييم مدى قدرتها على تحمل الديون على المدى الطويل؛

(و) تنفيذ برامج لتيسير التحويلات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ودعم تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) تنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية على معالجة المسائل المتصلة بالتجارة التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن تحليل وصياغة السياسات المناسبة ووضع الهياكل الأساسية الملائمة ومدتها بالموارد اللازمة لمعالجة المسائل التي تتصل بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجر الفنية التي تعترض التجارة؛

(ح) تواصل التزام المجتمع الدولي بتمويل الصندوق الاستئماني العالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي، الذي يوفر مساعدة قيّمة لأعضائه من البلدان النامية، وبخاصة البلدان غير الممثلة في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف، للمشاركة على نحو أنشط في حولة مفاوضات الدوحة وفي منظمة التجارة العالمية بصورة أعم؛

(ط) دعم التمثيل الإقليمي في منظمة التجارة العالمية لتعزيز المشاركة الفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنظمة وقدرتها على التفاوض فيها؛

(ي) العمل، في سياق برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن الاقتصادات الصغيرة، على إيلاء الاهتمام الواجب، في إطار برنامج عمل الدوحة، للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه عوائق هيكلية شديدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

٩٨ - فضلا عن ذلك، يُطلب من الأمين العام للأمم المتحدة النظر في إمكانية القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز برامج عمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بشأن المشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تقديم توصيات محددة لمساعدة هذه الدول على الوصول إلى الاقتصاد العالمي والاستفادة بقدر أكبر من فرصه ومنافعه الاقتصادية. وتشجع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على استخدام طرائق الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، وتنسيق برامج المساعدة، بما في ذلك بناء القدرة على مشاركة أكثر فعالية في المفاوضات التجارية، والاعتماد على ورقات استراتيجية الحد من الفقر بغية مراعاة التجارة في الخطط الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

## هاء - الرصد والتقييم

٩٩ - يدرك المجتمع الدولي أهمية الرصد والتقييم المنتظمين لتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك ضمن الإطار العام للمتابعة المتكاملة والمنسقة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدتها الأمم المتحدة.

## واو - دور الأمم المتحدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل

١٠٠ - ستظل لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال الأجهزة والبرامج

والمنظمات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في نطاق مجالات اختصاصها وخبراتها وولاياتها. وينبغي لجميع هيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تنسق وترشد أعمالها المتعلقة بتنفيذ هذه الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، ستدرج اللجنة هذه المسائل في برنامج عملها وفقا لما قررته في دورتها الحادية عشرة.

١٠١- ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل الحشد والتنسيق الكاملين لوكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بما في ذلك على صعيد اللجان الإقليمية، كل في إطار ولايته، وأن يزيد من تعميم القضايا المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تسهيل التنفيذ المنسق لمتابعة برنامج العمل على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي. ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ برنامج العمل، معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

١٠٢- ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكفل كذلك استمرار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لها، في تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وخطه جوهانسبرغ للتنفيذ، واستمرار قيام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتعبئة الدعم والموارد على الصعيد الدولي من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وفقا للولاية المنوطة به.

١٠٣- ويسلم المجتمع الدولي بأنه ينبغي أن تتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية المرونة اللازمة لأن تقدم، عن طريق إجراءات مبسطة، تقارير مشتركة عن تنفيذ برنامج العمل والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأن تُدخل تلك التقارير ضمن المتطلبات الدولية الأخرى للإبلاغ.

## زاي - دور المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الرصد والتنفيذ

١٠٤- ينبغي أن تضطلع المؤسسات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية بدور رئيسي في رصد تنفيذ هذه الاستراتيجية.

### الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 94.I.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق ٢.
- (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

- (٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.
- (٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.
- (٦) E/CN.17/2004/8.
- (٧) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.
- (٨) A/CONF.172/9، القرار ١، المرفق الأول.
- (٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، العدد ٢٨٩١١.
- (١٠) المواد القانونية الدولية، المجلد ٢٦، العدد ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، الصفحة ١٥٥٠ (من النص الإنكليزي)
- (١١) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.
- (١٢) انظر الصكوك الدولية لمصائد الأسماك (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.98.V.11)، الفرع الثالث.
- (١٣) المرجع نفسه، الفرع الأول؛ انظر أيضا A/CONF.164/37.
- (١٤) المرجع نفسه.
- (١٥) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز الأنشطة البرنامجية للقانون البيئي والمؤسسات البيئية) حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (١٦) انظر UNEP/CBD/COP/7/21.
- (١٧) انظر E/CN.17/2002/PC.2/15.
- (١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، العدد ٣٣٤٨٠.
- (١٩) انظر المقرر السابع/١٤ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.
- (٢٠) انظر [Http://www.Biodiv.org/biosafety](http://www.Biodiv.org/biosafety).
- (٢١) UNEP/CPD/COP/6/20، المقرر السادس/٢٤، الجزء ألف.
- (٢٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٥٧.
- (٢٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.
- (٢٤) A/AC.237/18(Part.II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

القرار ٢\*

الإعجاب عن الشكر لشعب وحكومة موريشيوس

إن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية  
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد اجتمع في بور لوي، موريشيوس، من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،  
بدعوة من حكومة موريشيوس،

١ - يعرب عن عميق تقديره لبول ريمون برينغر، رئيس وزراء موريشيوس،  
لإسهامه البارز، بصفته رئيسا للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل  
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة موريشيوس لإتاحتها عقد الاجتماع  
الدولي في موريشيوس ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف الاجتماع من مرافق وخدمات  
ممتازة وموظفين أكفاء؛

٣ - يطلب إلى حكومة موريشيوس أن تنقل إلى مدينة بورت لويس وإلى شعب  
وحكومة موريشيوس آيات امتنان الاجتماع الدولي لما لقيه المشاركون فيه من حسن ضيافة  
وحرارة استقبال.

\* اتخذ في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ للاطلاع على المناقشة، انظر  
الفصل العاشر.

القرار ٣\*

وثائق تفويض الممثلين لدى الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

الحواشي

(١) A/CONF.207/9.

\* اتخذ في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السابع.



## الفصل الثاني

### الحضور وتنظيم الأعمال

#### ألف - تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الدولي

١ - عملاً بقراري الجمعية العامة ٢١٣/٥٨ ألف و ٢١٨/٥٨ بء، انعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بورت لويس، موريشيوس، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقد الاجتماع الدولي ٥ جلسات عامة.

#### باء - المشاورات غير الرسمية التي عُقدت للتحضير للاجتماع الدولي

٢ - عُقدت في بورت لويس، في يومي ٨ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، مشاورات غير رسمية مفتوحة لجميع الدول التي دعيت للمشاركة في الاجتماع الدولي، وذلك للنظر في عدد من المسائل الإجرائية والتنظيمية. وأجريت المشاورات غير الرسمية برئاسة جاغديش كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة. وقدم التقرير المتعلق بالمشاورات (A/CONF.207/L.2) إلى الاجتماع الدولي وقبلت التوصيات الواردة فيه كأساس لتنظيم أعمال الاجتماع الدولي.

#### جيم - الحضور

٣ - حضر الاجتماع الدولي ممثلون عن الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي	إندونيسيا
أذربيجان	أنغولا
إسبانيا	أوكرانيا
استراليا	أيرلندا
إكوادور	أيسلندا
ألمانيا	إيطاليا
الإمارات العربية المتحدة	بابوا غينيا الجديدة
أنتيغوا وبربودا	باكستان

جمهورية كوريا	بالاو
جنوب أفريقيا	البحرين
الدانمرك	البرازيل
دومينيكا	بربادوس
الرأس الأخضر	البرتغال
زمبابوي	بروني دار السلام
ساموا	بلجيكا
سان تومي وبرينسيبي	بلغاريا
سانت فنسنت وجزر غرينادين	بليز
سانت كيتس ونيفيس	بور كينا فاسو
سانت لوسيا	بيرو
سري لانكا	بيلاروس
سنغافورة	تايلند
السنغال	تركيا
سوازيلند	ترينيداد وتوباغو
السودان	توفالو
سورينام	تونس
سويسرا	تونغا
سيشيل	تيمور - ليشتي
شيلي	جامايكا
الصين	الجزائر
غابون	جزر البهاما
غامبيا	جزر سليمانجزر القمر
غرينادا	جزر كوك
غواتيمالا	جزر مارشال
غيانا	الجماعة الأوروبية
غينيا الاستوائية	الجمهورية العربية الليبية
غينيا - بيساو	الجمهورية التشيكية
فانواتو	جمهورية ترازيا المتحدة
فرنسا	الجمهورية الدومينيكية

ملديف	الفلبين
المملكة العربية السعودية	فنلندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا	فيجي
الشمالية	قبرص
موريشيوس	قطر
موزامبيق	الكرسي الرسولي
موناكو	كرواتيا
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	كمبوديا
ناميبيا	كندا
ناورو	كوبا
النرويج	الكويت
النمسا	كيريباس
نيجيريا	كينيا
نيوزيلندا	لبنان
نيوي	لكسمبرغ
هايتي	ليتوانيا
الهند	مالطة
هولندا	ماليزيا
الولايات المتحدة الأمريكية	مدغشقر
اليابان	مصر
اليمن	المغرب
اليونان	المكسيك

٤ - وحضر الاجتماع الدولي بصفة مراقب الأعضاء المنتسبون إلى اللجان الإقليمية التالية  
أسمائهم:

أروبا  
أنغولا  
بورتوريكو  
بولينزيا الفرنسية  
جزر الأنتيل الهولندية

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

غوام

كاليدونيا الجديدة

مونتسيرات

٥ - وحضر الاجتماع ممثلون لأمانات اللجان الإقليمية التالية أسماؤها:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦ - وحضر الاجتماع ممثلون عن هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية أسماؤها:

الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص

المناعة المكتسب (الإيدز)

مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية

جامعة الأمم المتحدة

مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن

- ٧ - وحضر الاجتماع ممثلون عن أمانات الاتفاقيات التالية أسماؤها:  
اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة  
اتفاقية التنوع البيولوجي  
اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة  
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ  
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو  
من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
- ٨ - وحضر الاجتماع ممثلون عن الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية أسماؤها:  
منظمة العمل الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
منظمة الصحة العالمية  
البنك الدولي  
منظمة الطيران المدني الدولي  
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
صندوق النقد الدولي  
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
منظمة الأرصاد الجوية العالمية  
منظمة السياحة العالمية  
منظمة التجارة العالمية
- ٩ - وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية أسماؤها:  
مصرف التنمية الأفريقي  
الاتحاد الأفريقي

اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

مصرف التنمية الآسيوي

جماعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بجوز الهند

رابطة الدول الكاريبية

المركز الإقليمي (الكاريبي) لاتفاقية بازل

الجماعة الكاريبية

مصرف التنمية الكاريبي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

المكتب الزراعي الدولي للكمونولث

أمانة الكومونولث

مرفق البيئة العالمية

المنظمة الهيدروغرافية الدولية

المنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية

المنظمة الدولية للهجرة

منظمة دول شرق الكاريبي

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ

١٠ - وحضر الاجتماع الدولي عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. واعتمدت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية للاجتماع الدولي وللإجتماع الدولي ذاته وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية (انظر E/CN.17/2004/9 و A/59/409 و Corr.1 والمرفق الخامس - ألف).

١١ - واستنادا إلى الدعوة الدائمة الموجهة إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، شارك الاتحاد في الاجتماع بصفة مراقب.

## دال - افتتاح الاجتماع الدولي

١٢ - في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، افتتح الاجتماع الدولي سعادة السيد أنوار الكريم شودري، الأمين العام للاجتماع الدولي. وألقى بول ريمون بيرينجيه، رئيس وزراء موريشيوس ورئيس الاجتماع الدولي بيانا افتتاحيا؛ كما أدلى الأمين العام للاجتماع الدولي ببيان (انظر المرفق الثاني).

## هاء - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

١٣ - انتخب الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

### الرئيس

بول ريمون بيرينجيه، رئيس وزراء موريشيوس، (انتُخب بالتركية).

### نواب الرئيس:

الدول الأفريقية: الرأس الأخضر والمغرب وموريشيوس

دول أوروبا الشرقية: الجمهورية التشيكية وكرواتيا وليتوانيا

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بربادوس وبليز وجزر البهاما

دول أوروبا الغربية: إيطاليا وبلجيكا ونيوزلندا

الدول الآسيوية: توفالو وتيمور - ليشتي وناورو

### نائب الرئيس (بحكم منصبه)

برافن كومار جوغنوت، نائب رئيس الوزراء وزير المالية والتنمية الاقتصادية في

موريشيوس، (انتُخب بالتركية)، نائبا لرئيس الاجتماع الدولي بحكم منصبه.

### المقرر العام

كريستوفر فيتزهربرت هاكيت، الممثل الدائم لربادوس لدى الأمم المتحدة (انتُخب

بالتركية).

### رئيس اللجنة الرئيسية

دون ماكاي، الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة (انتُخب بالتركية).

## واو - إقرار النظام الداخلي

١٤ - أقر الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير النظام الداخلي (انظر A/CONF.207/2).

## زاي - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

١٥ - أقر الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير جدول الأعمال الوارد في الوثيقة A/CONF.207/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١ - افتتاح الاجتماع الدولي.
- ٢ - انتخاب الرئيس.
- ٣ - إقرار النظام الداخلي.
- ٤ - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين غير الرئيس.
- ٥ - إقرار جدول الأعمال: اعتماد المنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية الأخرى.
- ٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية.
- ٧ - وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع الدولي:
  - (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
  - (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.
- ٨ - الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٩ - إقرار النتائج النهائية للاجتماع الدولي.
- ١٠ - اعتماد تقرير الاجتماع الدولي.
- ١١ - اختتام الاجتماع الدولي.

## حاء - اعتماد المنظمات الحكومية الدولية

١٦ - وافق الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير، وفقا للوثيقتين A/CONF.207/6 و Add.1 على وثائق تفويض المنظمين الحكوميتين الدوليتين



التاليتين: لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ والمكتب الزراعي الدولي للكومنولث.

#### طاء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية

١٧ - وافق الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على تنظيم الأعمال بالصيغة الواردة في الوثيقة A/CONF.207/4.

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، وافق الاجتماع الدولي على الجدول الزمني المقترح لأعمال الاجتماع الدولي واللجنة الرئيسية بالصيغة الواردة في مرفق الوثيقة A/CONF.207/4.

#### ياء - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

١٩ - وافق الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على التوصية القاضية بتعليق المادة ٥١-٢ من النظام الداخلي بغية تمكين لجنة وثائق التفويض من الاجتماع بحضور الأعضاء الحاضرين التالية أسماؤهم: الاتحاد الروسي، وترينيداد وتوباغو، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية.

#### كاف - الوثائق

٢٠ - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على الاجتماع الدولي.

## الفصل الثالث

### حلقات المناقشة

١ - وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، عقد الاجتماع الدولي خمس حلقات مناقشة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال "الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وذلك في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وترد موجزات المناقشات التي دارت في حلقات المناقشة في المرفق الثالث. ويرد أدناه سرد لوقائع حلقات المناقشة.

### حلقة المناقشة الأولى

#### جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢ - أعدت أمانة الاجتماع الدولي وثيقة معلومات أساسية تتضمن المسائل المتصلة بالموضوع (A/CONF.27/CRP1)

٣ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، عقدت حلقة المناقشة الأولى (جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية) برئاسة تاغالواتوالا سال تاغالوا، وزير الموارد الطبيعية والبيئة في ساموا، وماريان هوبز، وزيرة البيئة ونائبة وزير الخارجية والتجارة (المساعدة الإنمائية الرسمية) في نيوزيلندا، اللذين أدليا ببيانات استهلايين.

٤ - وأدار حلقة المناقشة السيد كلاوس توففر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أدلى أيضا ببيان وفتح باب المناقشة.

٥ - كما أدلى ببيانات استهلايين أعضاء حلقة المناقشة التالية أسماءهم: راجيندراك. باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتيوفيلوس فرغيسون جون، وزير التنمية الطبيعية، والبيئة والإسكان في سانت لوسيا، وسالفانو برسينيو، مدير الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وكينريك ليسلي، مدير مركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية، بليز.

٦ - وعقد الرئيسان وأعضاء حلقة المناقشة حوارا تفاعليا بشأن الموضوع مع ممثلي بليز وموريشيوس وكورواتيا وغيانا وجزر مارشال وممثل مالديف (تلا الممثل رسالة من رئيس جمهورية مالديف، مأمون عبد القيوم)، ومصر والرأس الأخضر وفرنسا وجزر القمر والولايات المتحدة الأمريكية وغرينادا وبربادوس وإندونيسيا والكويت وتونغا، فضلا عن

ممثلي أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والمركز الدولي للزراعة والعلوم البيولوجية.

٧ - كما شارك في المناقشة ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الجماعة العلمية والتكنولوجية؛ والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية.

٨ - ورد أعضاء حلقة المناقشة على التعليقات التي أبدتها المشتركون.

٩ - ويرد في المرفق الثالث موجز المناقشة.

### حلقة المناقشة الثانية

التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية

١٠ - أعدت أمانة الاجتماع الدولي ورقة معلومات أساسية تتضمن المسائل المتصلة بالموضوع (A/CONF.207/CRP.2).

١١ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، عقدت حلقة المناقشة الثانية (التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية)، برئاسة جايا كورتاري، وزير الخارجية والتجارة الدولية في موريشيوس، الذي أدلى ببيان افتتاحي.

١٢ - وأدار المناقشة في حلقة المناقشة الثانية حبيب أواني، مدير البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية نمواً، والبلدان النامية الجزرية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي أدلى ببيان وافتتح باب المناقشة.

١٣ - كما أدلى ببيانات استهلاكية أعضاء حلقة المناقشة التالية أسماؤهم: أنطوني سيفيرين، السفير بمكتب رئيس وزراء سانت لوسيا والسفير لدى الجماعة الكاريبية؛ ومحمد لطيف، الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة، وهانز - بيتر فيرنر، المستشار بشعبة التنمية، منظمة التجارة العالمية؛ وسيفارامين بالايثان، المستشار التجاري، البعثة الدائمة لموريشيوس لدى منظمة التجارة العالمية؛ وديب فورد، المستشار التجاري الأقدم، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

١٤ - وعقد رئيس وأعضاء حلقة المناقشة حواراً تفاعلياً بشأن الموضوع مع ممثلي مصر وجزر القمر وسنغافورة ودومينيكا والرأس الأخضر والجماعة الأوروبية وكوبا وموريشيوس، فضلاً عن ممثلي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والجماعة الكاريبية.

١٥ - كما شارك في المناقشة ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: نقابات العمال والأعمال التجارية والصناعية.

١٦ - ورد أعضاء حلقة المناقشة على التعليقات التي أبدتها المشتركون.

١٧ - ويرد في المرفق الثالث موجز المناقشة.

### حلقة المناقشة الثالثة

#### دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٨ - أعدت أمانة الاجتماع الدولي ورقة معلومات أساسية تتضمن المسائل المتصلة بالموضوع (A/CONF.207/CRP.3).

١٩ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، عقدت حلقة المناقشة الثالثة (دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية) برئاسة راتشمات ويتولار، وزير الدولة للبيئة في إندونيسيا، الذي أدلى ببيان افتتاحي.

٢٠ - وأدارت حلقة المناقشة الثالثة، بيرليت لويزي، الحاكمة العامة لسانت لوسيا، التي أدلت ببيان وافتتحت باب المناقشة.

٢١ - وأدلى ببيانات استهلاكية أعضاء حلقة المناقشة التالية أسماؤهم: فيليب دو لا اوسي لالوفير، رئيس الجمعية التاريخية لموريشيوس ورئيس مجلس صندوق التراث الوطني؛ وأدي ميريتوي راتونا بوابوا، كبيرة موظفي شؤون التنمية الثقافية، وزارة الثقافة الفيجية؛ ورالف ريجنغانو، مدير المركز الثقافي لفانواتو؛ وكيث نيرس، جامعة وست إنديز؛ وسيدني بارتلي، وزارة التعليم والشباب والثقافة لجامايكا.

٢٢ - وعقد رئيس وأعضاء حلقة المناقشة حوارا تفاعليا بشأن الموضوع مع ممثلي جزر كوك وفرنسا وفيجي وموريشيوس وجامايكا وبربادوس والمغرب، وكذلك مع ممثل مصرف التنمية الكاريبي.

٢٣ - كما شارك في المناقشة ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: النساء والأطفال والشباب.

٢٤ - ورد أعضاء حلقة المناقشة على التعليقات التي أبدتها المشتركون.

٢٥ - ويرد في المرفق الثالث موجز المناقشة.

## حلقة المناقشة الرابعة

### معالجة التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٦ - أعدت أمانة الاجتماع الدولي وثيقة معلومات أساسية، تتضمن المسائل المتصلة بالموضوع (A/CONF.207/CRP.4).

٢٧ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، عقدت حلقة المناقشة الرابعة (معالجة التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية) برئاسة ماركس بيشيل، وزير الصحة والبيئة في جزر البهاما؛ وبروس بيلسن، الأمين البرلماني للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في أستراليا، اللذين أدليا ببيانات افتتاحيتين.

٢٨ - وأدار حلقة المناقشة الرابعة الدكتور لين إشميل، المدير العام لمنظمة الدول شرق الكاريبي، الذي أدلى أيضا ببيان وافتتح باب المناقشة.

٢٩ - وأدلى أعضاء حلقة المناقشة التالية أسماؤهم ببيانات استهلاكية: غريغ أروين، الأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ؛ وصونيا إليوت، موظفة اتصال بمكتب الأمم المتحدة للاتصال مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكورتيس وارد، مستشار بلجنة لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة؛ والبروفيسور ريكس نيتلفورد، الأستاذ الفخري بجامعة جزر الهند الغربية.

٣٠ - وعقد رئيسا وأعضاء حلقة المناقشة حوارا تفاعليا بشأن الموضوع، مع ممثلي موريشيوس وكوبا وفرنسا وبورتوريكو وساموا وهاييتي.

٣١ - كما شارك ممثلو المجموعات الرئيسية التالية في المناقشة: المرأة والطفل والشباب، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية والمهنية، والتجارة والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

٣٢ - ويرد في المرفق الثالث موجز المناقشة.

## حلقة المناقشة الخامسة

### بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٣ - أعدت أمانة الاجتماع الدولي وثيقة معلومات أساسية، تتضمن المسائل المتصلة بالموضوع (A/CONF.207/CRP.5).

- ٣٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، عُقدت حلقة العمل الخامسة (بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية) برئاسة ماريا ماتالينا بريتونيفيس، وزيرة الزراعة والبيئة ومصائد الأسماك في الرأس الأخضر، التي أدلت ببيان افتتاحي.
- ٣٥ - وأدار حلقة المناقشة الخامسة ألبرت هنري بينغر، مدير مركز البيئة والتنمية بجامعة جزر الهند الغربية ومنسق فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أدلى أيضا ببيان وافتتح باب المناقشة.
- ٣٦ - وأدلى ببيانات استهلالية أعضاء حلقة المناقشة التالية أسماؤهم: توك تالاغي، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في نيوي؛ وميشيل ويدر، من جامعة جزر الهند الغربية؛ وتيريزا مانارانغي - تروت، من جزر كوك؛ وسيف ينسن، رئيس اللجنة المالية في البرلمان النرويجي؛ وكيم هاك سو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- ٣٧ - وعقدت رئيسة وأعضاء حلقة المناقشة حوارا تفاعليا بشأن الموضوع مع ممثلي السنغال وفرنسا وفانواتو وغيانا، وكذلك مع ممثل مصرف التنمية الكاريبي.
- ٣٨ - كما شارك في المناقشة ممثل المزارعين والسلطات المحلية، وهي مجموعات رئيسية.
- ٣٩ - ورد أعضاء حلقة المناقشة على التعليقات التي أبدتها المشتركون.
- ٤٠ - ويرد في المرفق الثالث موجز المناقشة.

## الفصل الرابع

### الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

#### ألف - بيانات ممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظماتها وبرامجها وممثلي المنظمات الحكومية الدولية وتقرير منتدى المجتمع المدني

١ - شرع الاجتماع الدولي في جلسته الأولى المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير في النظر في البند ٨ من جدول الأعمال واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وممثل منطقة جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس (بيان مشترك)، ومنظمة الأمم المتحدة، للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيدو، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووحدة أقل البلدان نمواً، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأغذية والزراعة؛ والأونكتاد؛ ومنظمة العمل الدولية.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والمكتب الزراعي الدولي للكومنولث، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، وجماعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بجزر الهند والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو مركز التوثيق والبحث والتدريب لجنوب غرب المحيط الهندي؛ ومركز المعلومات المعني بشواغل منطقة المحيط الهادئ؛ وشبكة الكاريبي للتنمية الريفية المتكاملة؛ ومركز شؤون الطبيعة في سيشيل والمركز الكاريبي لوضع السياسات.

#### باء - احتفال التسليم

٤ - في ١٣ كانون الثاني/يناير، نظم الاجتماع الدولي احتفالاً لتسليم رعاية عملية الدول الجزرية الصغيرة النامية من بربادوس إلى موريشيوس واستمع إلى بيانات أدلى بها اوين آرثر، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في بربادوس، وبول ريمون بيرينجيه، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

## جيم - افتتاح الجزء الرفيع المستوى: المناقشة العامة

- ٥ - انعقد الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الدولي يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير.
- ٦ - وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلن بول ريمون بيرينجيه، رئيس وزراء موريشيوس ورئيس الاجتماع الدولي افتتاح الجزء الرفيع المستوى وأدلى ببيان.
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة ببيان.
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى جان بينغ، رئيس الجمعية العامة ببيان.
- ٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى بيانات أوين آرثر، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في بربادوس، وناصر عبد العزيز الناصر، الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (النيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وجان لويس شيلتز، وزير التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية بلكسمبرغ (النيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، والبلدان المنضوية ضمن عملية تعزيز الاستقرار والارتباط، والبلدان المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود)؛ وجيمس مايكل، رئيس جمهورية سيشيل؛ وازالي أسوماقي، رئيس جزر القمر؛ ولودويك سكوئي، رئيس جمهورية ناورو؛ وأتوني تونغ، رئيس جمهورية كيريباتي؛ وتيودور اوبيانغ انغويما امباساوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية؛ و دنزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس؛ وتويلايا سايليلي ماليلفاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في ساموا؛ وماتيا توفيا، رئيس وزراء توفالو، وجيم ماروراي، رئيس وزراء جزر كوك؛ وماري الكاتيري، رئيس وزراء تيمور - ليشتي؛ والأمير اولو كالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الطيران المدني بتونغا؛ وجون بريسينو، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد الطبيعية والبيئة ووزير الدولة بوزارة المالية ببليز؛ وتوكي تالاغي، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة في نيوي؛ وجاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛ ورحمت فيتولار، وزير الدولة للبيئة بجمهورية إندونيسيا؛ وفيرغوسون جون، وزير التنمية والبيئة والإسكان بسانت لوسيا؛ وأ. أحمد، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالهند؛ ودوغلاس سلاتز، وزير الصحة والبيئة بسانت فينسنت وجزر غرينادين؛ وماريان هويس، وزير البيئة والوزير المعاون للشؤون الخارجية والتجارة المساعدة الإنمائية الرسمية بنينوزيلندا؛ وإيرول كورت، وزير المالية والاقتصاد بأنتيغوا وبربودا.



١٠ - وفي الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيان كل من كيساي نوتي، رئيس جمهورية جزر مارشال، والسير ألان كيما ليزا كيماكرا، رئيس وزراء جزر سليمان، والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، المبعوث الخاص لحكومة البحرين، ومارسل بانجيفا، وزير خارجية جمهورية مدغشقر، ولي زاو سينغ، المبعوث الخاص للرئيس بو جيناتو وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وأن انطوان، وزيرة الصحة والبيئة والشؤون الكنسية بغيرنادا؛ وكليفورد ماريكا، وزير العمل والتنمية التكنولوجية والبيئة بجمهورية سورينام؛ ومحمد اليازغي وزير تخطيط الأراضي والمياه والبيئة بالمغرب؛ وأوفيدو مانويل باربوسا ميكينو، وزير الخارجية والتعاون وشؤون المجتمع في سان تومي وبرينسيبي؛ وريكاردو كابريساس ويز، وزير الحكم المحلي بكوبا؛ وبيل راميل، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وفرانسيس ريفير، وزير الشؤون الخارجية والتجارة والتسويق بدومينيكا؛ وكاليوبات تافولا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية بفيجي؛ وكونور لينهام، وزير الدولة بوزارة الخارجية والتنمية الخارجية وحقوق الإنسان بأيرلندا؛ وايسوشي إيد، الأمينة البرلمانية نائبة وزير بوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الاتحادية بألمانيا؛ وهان ميونغ سوك، عضو البرلمان ووزيرة البيئة السابقة بجمهورية كوريا؛ وبروس بيلسومي، الأمين البرلماني للشؤون الخارجية في أستراليا؛ وماريا مادالينا بريتونيفيس، وزيرة الزراعة والبيئة ومصائد الأسماك بالرأس الأخضر؛ وييف اندري وينرايت، وزير البيئة بهايي؛ وبينيلوب بيكلس، وزير الشؤون العامة والبيئة بترينيداد وتوباغو؛ ودين بيرت، وزير الأراضي والبيئة بجامايكا؛ وعبد القادر مساهل، الوزير المعني بشؤون المغاربة والشؤون الأفريقية بالجزائر؛ والفريدو لويغي ماتتيكا، نائب وزير الشؤون الخارجية بإيطاليا؛ وسوراجاك كاسويسوفان، نائب وزير خارجية تايلند.

١١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من كوشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو؛ ومايكل جارود، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وجوكي والر هنتر، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ وايبان غولدن، نائب الرئيس للشؤون الخارجية والاتصالات وشؤون الأمم المتحدة بالبنك الدولي؛ وعبد الله حنا، الأمين العام المساعد بالمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢ - وفي الجلسة العامة الرابعة المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيان كل من جوزيف أروسنال، رئيس جمهورية ولايات ميكرونيزيا الموحدة؛ وكلسيك الياس جن، نائب رئيس جمهورية بالاو؛ وساتو كلمان، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فانواتو؛ وستيفن كالوزو مسيوكا، وزير البيئة والموارد الطبيعية بكينيا؛ وجون كاشميلا، وزير تنسيق الشؤون البيئية بموزامبيق؛ وعيسى محمد العون، وكيل وزارة الطاقة بالكويت، ولويس مايكل،

المفوض لشؤون التنمية والشؤون الإنسانية بالجماعة الأوروبية؛ ويعقوب بن إبراهيم، وزير البيئة والموارد المائية بسنغافورة؛ وماركوس بيثيل، وزير الصحة والبيئة بجزر البهاما؛ وخافيير داركوس، وزير التنمية والتعاون بفرنسا؛ وماجد جرحس الياس غطاس، وزير الدولة لشؤون البيئة بمصر؛ واركادو تناغازوا، وزير الدولة (البيئة وشؤون الاتحاد) بجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وحميدو سديي، وزير التخطيط والتنمية المستدامة بالسنگال؛ واولي موسي، وكيل وزارة الدولة للشؤون المتعددة الأطراف بالدايمرك؛ ونافين شاتدربال، المبعوث الخاص لرئيس غيانا المعني بالبيئة والتنمية المستدامة؛ ويوريكو كاواغوشي، المستشار الخاصة لرئيس وزراء اليابان؛ وايفري بيديس شيليانديس، نائب وزير خارجية اليونان؛ ودرازين مارغيتا، مساعد وزير خارجية كرواتيا؛ وزين العابدين عثمان، الأمين البرلماني لوزارة الخارجية بماليزيا؛ وباتريشيا اولماندي توريس، الوكيل المعني بقضايا حقوق الإنسان والقضايا المتعددة الأطراف بوزارة الخارجية بالمكسيك؛ وسانديل اسكرمشو، المفوضة السامية لكندا لدى موريشيوس والمبعوثة الخاصة لوزارة التعاون الدولي إلى الاجتماع الدولي؛ وبيتكو دراغونوف، نائب وزير خارجية بلغاريا؛ وخوزيه اغلسياس سواريس، رئيس وفد البرتغال ورئيس المعهد البرتغالي للمساعدة الإنمائية؛ ومحمد لطيف، رئيس وفد المديف؛ وايفانوفنا، رئيسة وفد الاتحاد الروسي؛ وأمينو بشير والي، رئيس وفد نيجيريا؛ وهارالد نبيل، رئيس وفد النرويج؛ وبشير أبو ستة، رئيس وفد السودان؛ واوزوالدو دوريفا باريتو، رئيس وفد بيرو؛ وسيشان سيف، نائب رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية؛ واولريرتس لهنر، رئيس وفد سويسرا؛ وهجالمار هانيسون، رئيس وفد أيسلندا؛ وماريتزا اماليا غوريرو، نائبة رئيس وفد الجمهورية الدومينيكية؛ وغيرهارد فزيلتر، رئيس وفد النمسا؛ وعبد العزيز ناصر الشمسي، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

١٣ - وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيان كل من موي افوي، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء ووزير البترول والطاقة والقائم بأعمال وزير التخطيط الوطني والتنمية الريفية في بابوا غينيا الجديدة؛ وجارسولاف سيرو، رئيس وفد الجمهورية التشيكية؛ وميخائيلو شوراتفيسكي، رئيس وفد أوكرانيا؛ وسيد حسن حافيد، رئيس وفد باكستان؛ وعلي غوتالي، رئيس وفد تونس؛ وكارلوس سيرجيو سوبرال دوارتي، رئيس وفد البرازيل؛ وكلوديو روجاس، رئيس وفد شيلي؛ وكارلل كوربن، وزير الدولة للشؤون الخارجية لجزر فيرجن الأمريكية؛ وجوزيف مانواتي، رئيس وفد كاليدونيا الجديدة؛ ورونالد انطونوس، رئيس وفد جزر الأنتيل الهولندية.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدى بيانات كل من دون ماكينون، الأمين العام لأمانة الكومنولث؛ وأدوين كارينغتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية؛ وانديرو ندييا، نائبة المدير

العام للمنظمة الدولية للهجرة؛ وريموند فورددي، عضو المجلس التنفيذي ورئيس لجنة الصليب الأحمر في بربادوس، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي؛ وليونارد دغوود، المدير التنفيذي ورئيس مرفق البيئة العالمية؛ وبول فيرغس، عضو مجلس وزراء لجنة المحيط الهندي؛ والسيد سيكو توري، مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وأن كاجومولو تيبيجوكا، المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وشرشنا ناند بيسونوشنغ، منظمة الصحة العالمية؛ وجيرغن ريتماير، الممثل المقيم الأقدم بصندوق النقد الدولي؛ وهاك سو كيم، المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وساشيكو كوابارا ياماموتو، الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية بازل وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ (بيان معمم).

## الفصل الخامس

### المائدتان المستديرتان

١ - وفقا لمقرر اتخذه الاجتماع الدولي في ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد الاجتماع الدولي مناقشتين من مناقشات المائدة المستديرة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال (استعراض شامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وكان أساس المناقشة أثناء المائدتين المستديرتين موجزات حلقات المناقشة الواردة في الوثيقة A/CONF.0207/7/Add.1-5. (للاطلاع على أعمال حلقات المناقشة انظر الفصل الثالث؛ وللإطلاع على موجزات حلقات المناقشة، انظر المرفق الثالث).

٢ - وترد موجزات مناقشات المائدتين المستديرتين في المرفق الرابع\* كما يرد أدناه سرد لأعمال المائدتين المستديرتين.

**اجتماع المائدة المستديرة الأولى: آفاق المستقبل: حشد الموارد من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية**

٣ - في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، انعقدت المائدة المستديرة الأولى (حشد الموارد من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج العمل) واشترك في رئاستها اوين آرثر، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في بربادوس، ولويس ميتشل، مفوض التنمية والشؤون الإنسانية في الجماعة الأوروبية. وأدى السيد آرثر ببيان افتتاحي.

٤ - وأدى أيضا مدير المناقشة ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان وافتتح باب المناقشة.

٥ - وأدى ببيان ممثل كل من غرينادا وتوفالو وفانواتو والولايات المتحدة الأمريكية ودومينيكا وجمهورية ترازيا المتحدة وجزر مارشال وفرنسا وكوبا والرأس الأخضر وساموا وفنلندا وماليزيا وجزر القمر وتونس وموريشيوس وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وكذلك ممثلون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والجماعة الكاريبية.

\* A/CONF.207/8 والإضافات.

- ٦ - وشارك في مناقشة المائدة المستديرة أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية من منطقة البحر الكاريبي ومناطق المحيطين الأطلسي والهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.
- ٧ - ورد الرئيسان على تعليقات المشاركين.
- ٨ - وأعد الرئيس السيد ميتشل، موجزا للمناقشة (انظر المرفق الرابع).

### اجتماع المائدة المستديرة الثانية: آفاق المستقبل: بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

- ٩ - في ١٣ كانون الثاني/يناير، انعقدت المائدة المستديرة الثانية (بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية) واشترك في رئاستها كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال، وجاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. وأدى كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال، ببيان افتتاحي.
- ١٠ - وأدى مدير المناقشة ليونارد غود المسؤول التنفيذي الأول ورئيس مرفق البيئة العالمية، ببيان وافتتح باب المناقشة.
- ١١ - وأدى بيانات ممثل كل من غرينادا وأيرلندا وإيطاليا وجامايكا والهند وبليز وأيسلندا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا والولايات المتحدة الأمريكية وساموا وتوفالو وكوبا وماليزيا واليابان وكندا والمملكة العربية السعودية وفرنسا وجمهورية كوريا وأستراليا وإندونيسيا وسنغافورة وسانت فينسنت وجزر غرينادين ودومينيكا وتونس وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما، إضافة إلى ممثلي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ١٢ - وشارك ممثلو المجموعات الرئيسية الآتية في مناقشة المائدة المستديرة: منطقة المحيط الهادئ والشبكات الدولية.
- ١٣ - ورد الرئيسان على تعليقات المشاركين.
- ١٤ - وأعد الرئيس السيد زوما موجزا للمناقشة (انظر المرفق الرابع).

## الفصل السادس

### تقرير اللجنة الرئيسية

#### ألف - المسائل التنظيمية

- ١ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبعد أن أقر الاجتماع الدولي جدول الأعمال وتنظيم أعماله على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.207/1، قرر إحالة البند ٩ من جدول الأعمال (إقرار النتائج النهائية للاجتماع الدولي) إلى اللجنة الرئيسية التي كان يتعين عليها تقديم توصياتها إلى الاجتماع الدولي.
- ٢ - وعقدت اللجنة الرئيسية جلستين في ١٠ و ١٣ كانون الثاني/يناير؛ كما عقدت عددا من الجلسات غير الرسمية.
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة الرئيسية الوثائق التالية:
  - (أ) مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها مشروع استراتيجية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.207/L.1).
  - (ب) مشروع تقرير اللجنة الرئيسية (A/CONF.207/L.4 و Add.1-8)
- ٤ - وكان رئيس اللجنة الرئيسية، هو دون ماكيه (نيوزيلندا) الذي انتُخب بالتزكية في الجلسة العامة الأولى للاجتماع الدولي في ١٠ كانون الثاني/يناير.
- ٥ - وانتُخت اللجنة الرئيسة في جلستها الأولى بيمينيا سيلا (ساموا) مقررة بالتزكية.

#### باء - النظر في مشروع الاستراتيجية

- ٦ - استمعت اللجنة الرئيسية في جلستها الأولى المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير إلى بيان من رئيسها.
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت اللجنة الرئيسية إلى بيانين من ممثلي البرازيل وموريشيوس.
- ٨ - وفي الجلسة الثانية للجنة، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير، انتقلت اللجنة بعد استماعها إلى بيان من رئيسها، إلى الموافقة على مشروع الاستراتيجية فصلا فصلا، على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.207/CRP.5.

٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل اليابان ببيان قبل اعتماد الفصل الثالث (إدارة النفايات) من مشروع الاستراتيجية.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، وقبل الموافقة على مشروع الاستراتيجية ككل، اقترح ممثل ناورو تعديل عنوان مشروع الاستراتيجية، ليصبح "استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

١١ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة تعديل عنوان مشروع الاستراتيجية وقررت اعتماد مشروع الاستراتيجية ككل، لإحالة إلى الاجتماع الدولي لاعتماده.

### جيم - اعتماد تقرير اللجنة الرئيسية

١٢ - اعتمدت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير، مشروع تقريرها على النحو الوارد في الوثائق A/CONF.207/L.4 و Add.1-8 و A/CONF.207/CRP.7.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ببيان ممثل كل من موريشيوس ولكسمبرغ، وأدلى بعدهما الرئيس ببيان ختامي.

## الفصل السابع

### اعتماد مشروع البيان ومشروع الاستراتيجية

#### ألف - مشروع البيان السياسي

- ١ - في الجلسة الخامسة للاجتماع الدولي، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، نظر الاجتماع بناء على توصية رئيسه في مشروع بيان سياسي بعنوان "بيان موريشيوس"، كان قد أحيل إليه في الوثيقة A/CONF.207/L.6 و Corr.1.
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، اعتمد الاجتماع الدولي مشروع البيان (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول).

#### باء - مشروع الاستراتيجية

- ٣ - في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، قدمت مقرر اللجنة الرئيسية، تقريراً عن نتائج مناقشات اللجنة الرئيسية بشأن مشروع استراتيجية بعنوان "استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، بالصيغة الواردة في الوثائق A/CONF.207/L.4 و Add.1-7 و A/CONF.207/CRP.7.
- ٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد الاجتماع الدولي، بناء على توصية اللجنة الرئيسية، مشروع الاستراتيجية وأوصى بأن تعتمده الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني).



## الفصل الثامن

### تقرير لجنة وثائق التفويض

١ - تنص المادة ٤ من النظام الداخلي للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على ما يلي:

”يجري في بداية الاجتماع الدولي تعيين لجنة لوثائق التفويض من تسعة أعضاء. ويستند تكوينها إلى الشكل الذي تم به تكوين لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين. وتقوم بفحص وثائق تفويض الممثلين وتقدم تقريراً إلى الاجتماع الدولي دون إبطاء.“

٢ - وتم إبلاغ الاجتماع الدولي في جلسته العامة الأولى المعقودة يوم ١٠ كانون الثاني/يناير، بأن خمسة بلدان وهي أوروغواي وبنن وبوتان وغانا وليختنشتاين من أصل الأعضاء التسعة الذين تتكون منهم لجنة وثائق التفويض للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أشارت إلى أنها لن تحضر الاجتماع الدولي. وقرر الاجتماع الدولي تعليق المادة ٥١-٢ من النظام الداخلي حتى يتسنى انعقاد لجنة وثائق التفويض بحضور الأعضاء الأربعة التالية أسماءهم: الاتحاد الروسي وترينيداد وتوباغو والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة يوم ١٢ كانون الثاني/يناير.

٤ - وتم انتخاب أنطوني ديفيد إدغيل (ترينيداد وتوباغو) رئيساً للجنة بالإجماع.

٥ - وكان معروضا على لجنة وثائق التفويض مذكرة من إعداد أمانة الاجتماع الدولي، مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير، بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى الاجتماع الدولي. وأدى ممثل المستشار القانوني للأمم المتحدة ببيان يتعلق بالمذكرة التي أعدها أمانة الاجتماع الدولي.

٦ - وكما ورد في الفقرة ١ من المذكرة وفي البيان المتعلق بها، فقد وردت وثائق تفويض رسمية للممثلين لدى الاجتماع الدولي، بالشكل المطلوب بموجب المادة ٣ من النظام الداخلي للاجتماع الدولي، وقت اجتماع لجنة وثائق التفويض من الدول الـ ٥١ التالية ومن الجماعة الأوروبية: أسبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، بابوا غينيا الجديدة، مالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بليز، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، جزر كوك، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا،

الداغرك، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، سانت لوسيا، سنغافورة، سويسرا، سيشيل، الصين، غرينادا، غيانا، فرنسا، فنلندا، فيجي، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كرياس، كينيا، لكسمبرغ، ماليزيا، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النرويج، هايتي، الهند، اليابان، اليونان.

٧ - وكما ورد في الفقرة ٢ من المذكرة والبيان المتصل بها، تم إبلاغ أمانة الاجتماع الدولي، وقت اجتماع لجنة وثائق التفويض، بالمعلومات المتعلقة بتعيين ممثلي الدول لدى الاجتماع الدولي، بواسطة البرق أو الفاكس من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية من الوزارات أو السفارات أو البعثات الدائمة المعنية، من الدول الـ ٤٩ التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أستراليا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، بربادوس، بلجيكا، توفالو، تونغيا، تيمور - ليشي، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية ترازيا المتحدة، دومينيكا، ساموا، سان فنسنت وجزر غرينادين، سان كيتس ونيفيس، السنغال، السودان، سورينام، شيلي، غابون، غينيا الاستوائية، فانواتو، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البافارية)، قبرص، قطر، كندا، كوبا، الكويت، لبنان، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، مصر، موزامبيق، النمسا، نيوزيلندا، نيوي، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - وأوصى الرئيس بأن تقبل لجنة وثائق التفويض وثائق تفويض ممثلي جميع الدول والجماعة الأوروبية المذكورة في مذكرة أمانة الاجتماع الدولي، شريطة تزويد أمانة الاجتماع الدولي في أقرب وقت ممكن بوثائق تفويض رسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه.

٩ - وبناء على اقتراح من الرئيس، اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار التالي بدون تصويت:

### ”إن لجنة وثائق التفويض،

”وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين لدى الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المشار إليها في مذكرة أمانة الاجتماع الدولي، المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

”تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشار إليها في المذكرة المشار إليها أعلاه.“

١٠ - وبناء على اقتراح من الرئيس، قررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي الاجتماع الدولي باعتماد مشروع قرار بالموافقة على تقرير اللجنة.

### الإجراء الذي اتخذته الاجتماع الدولي

١١ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، بدأ الاجتماع الدولي نظره في البند الفرعي ٧ (ب) ونظر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.207/9).

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد الاجتماع الدولي مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٣).

## الفصل التاسع

### اعتماد تقرير الاجتماع الدولي

- ١ - في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، قام المقرر العام، بعرض تقرير الاجتماع الدولي (A/CONF.207/L.3 و Add.1 و 2).
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد الاجتماع الدولي مشروع التقرير وأذن للمقرر العام بوضع التقرير في صيغته النهائية، وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، وذلك بغية تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

## الفصل العاشر

### اختتام الاجتماع الدولي

- ١ - في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، قام ممثل قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) بعرض مشروع قرار للإعراب عن امتنان الاجتماع الدولي وشكره لشعب وحكومة موريشيوس (A/CONF.207/L.5).
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمد الاجتماع الدولي بالإجماع مشروع القرار (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٢).
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير، أدلى رئيس الاجتماع الدولي ببيان.
- ٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى الأمين العام للاجتماع الدولي ببيان.
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكندا (باسم اليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا).
- ٦ - وفي الجلسة ذاتها، أعلن رئيس الاجتماع الدولي اختتام الاجتماع الدولي.

## المرفق الأول

## قائمة الوثائق

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	٥	A/CONF.207/1
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها النظام الداخلي المؤقت للاجتماع الدولي	٣	A/CONF.207/2
تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها الاجتماع التحضيري للاجتماع الدولي		A/CONF.207/3
مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية	٦	A/CONF.207/4
رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة	٨	A/CONF.207/5
اعتماد منظمة حكومية دولية لدى الاجتماع الدولي		Add.1 و A/CONF.207/6
موجزات حلقات المناقشة	٨	Add.1-5 و A/CONF.207/7
موجز المائدتين المستديرتين	٨	Add.1 و 2 و A/CONF.207/8
تقرير لجنة وثائق التفويض	٧	A/CONF.207/9
مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية موريشيوس لدى الأمم المتحدة	٨	A/CONF.207/10
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها مشروع الاستراتيجية	٩	A/CONF.207/L.1
تقرير عن المشاورات غير الرسمية المعقودة لتحضير الاجتماع الدولي		A/CONF.207/L.2
مشروع تقرير الاجتماع الدولي		Add.1 و 2 و A/CONF.207/L.3
مشروع تقرير اللجنة الرئيسية		Add.1-8 و A/CONF.207/L.4
الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة موريشيوس: مشروع قرار مقدم من قطر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين	١٠	A/CONF.207/L.5

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	الرمز
مشروع البيان السياسي	٩	A/CONF.207/L.6 و Corr.1 و 2
ورقة معلومات أساسية للفريق الأول	٨	A/CONF.207/CRP.1
ورقة معلومات أساسية للفريق الثاني	٨	A/CONF.207/CRP.2
ورقة معلومات أساسية للفريق الثالث	٨	A/CONF.207/CRP.3
ورقة معلومات أساسية لفريق المناقشة الرابع	٨	A/CONF.207/CRP.4
ورقة معلومات أساسية للفريق الخامس	٨	A/CONF.207/CRP.5
ورقة معلومات أساسية للمائدتين المستديرتين الأولى والثانية	٨	A/CONF.207/CRP.6
مشروع الاستراتيجية		A/CONF.207/CRP.7 (بالانكليزية فقط)
معلومات للمشاركين		A/CONF.207/INF/1
قائمة الوفود		A/CONF.207/INF/2 (Part.1) و Rev.1
اعتماد المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى في الاجتماع الدولي		Corr.1 و A/59/409
اعتماد المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى في الاجتماع الدولي واجتماعه التحضيري		E/CN.17/2004/9

## المرفق الثاني

### البيانات الافتتاحية

#### بيان أنوار الكريم شودري، الأمين العام للاجتماع الدولي

يشرفني ويسرني أن أعلن افتتاح الاجتماع الدولي لاستعراض السنوات العشر لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يعقد في هذا الصرح الجديد والعظيم، مركز سوامي فيفكاناندا الدولي للمؤتمرات.

إننا نلتقي هنا في موريشيوس في أعقاب ما وقع من موت ودمار مروعين من جراء موجات السونامي التي ضربت منطقة آسيا منذ أسبوعين. وقد قامت الأمم المتحدة على الفور، بقيادة أمينها العام كوفي عنان، وبناء على توجيهاته، بحشد طاقاتها وتعبئة مواردها وتقوم باتخاذ جميع الخطوات الممكنة بالتعاون مع سائر أعضاء المجتمع الدولي لمعالجة الآثار المأساوية التي نجمت عن هذه الكارثة غير المسبوقة.

واسمحوا لي أن أهنيئ جمهورية موريشيوس على استضافتها لهذا الاجتماع الدولي للأمم المتحدة، وعلى تصدرها للمرحلة التحضيرية بوصفها رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإني واثق كل الثقة من أن هذا الاجتماع، بزعامة موريشيوس، سيُكلل بالنجاح، وأنا سندخل مرحلة جديدة في جهودنا من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل.

كما أوجه التهنئة لكم، يا سيادة رئيس الوزراء، ولحكومتكم، لإتاحة هذا المركز الرائع الجيد التجهيز لعقد اجتماعنا. وهذا يرمز إلى تصميم بلدكم على القيام بدور دولي أكبر وبناء شراكات فعالة لمنفعة الجميع.

وبوصفي الأمين العام لهذا الاجتماع الدولي، أشكر حكومة وشعب موريشيوس لما قدماه من تعاون ممتاز إلى الأمم المتحدة في تنظيم هذا الحدث الكبير. وقد قطعنا شوطاً طويلاً بالفعل منذ بدء العملية التحضيرية قبل أكثر من سنة، من الوجهتين التنظيمية والفنية على السواء.

إن المهمة الملقة على عاتق الاجتماع الدولي هي مهمة بالغة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

فبالرغم من الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لم تتحقق الإنجازات المتوقعة فيما يتعلق بالدعم والتعاون الدوليين من أجل تنفيذ برنامج العمل.



وعلى عكس هذه الخلفية التشاؤمية، فإنني أشعر بالسعادة لأن ألاحظ أن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد شرعت في إجراء إصلاحات محلية في سياساتها الاقتصادية الكلية لتيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي. وعلى الصعيد الإقليمي، أحرزت هذه الدول تقدما في اتخاذ ترتيبات ملائمة لتحقيق التكامل بين نهجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن هذه الإجراءات دون شك أن تساعد على زيادة الفرص المتاحة لها ومضيها قداما بعد الاجتماع الدولي.

بيد أن صغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواقعها النائية ما زال يمثلان مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتقديم المعونة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. فالمشاريع والبرامج تكون في كثير من الحالات غير قادرة على الاستمرار عندما تكون موجهة إلى بلدان معينة. ومن الناحية الأخرى، فإنه عندما تتكاتف تلك الدول لتحقيق التكامل بين اقتصاداتها ومواجهة التحديات المشتركة، يمكن أن تكون مشاريعها وبرامجها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قادرة على الاستمرار وأن تسفر عن نتائج أفضل. لذلك فإنني أحث البلدان الجزرية الصغيرة النامية على أن تكثف جهودها للإسراع بخطى التكامل الاقتصادي الإقليمي.

واسمحوا لي أيضا أن أضيف هنا أن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها، يمكن أن يعزز جهودها في مجال التنمية المستدامة - وهي فرصة من الغريب أنه لم يرد لها أي ذكر في برنامج العمل.

وإلى جانب قضايا التنمية المستدامة في سياق بربادوس، برز عدد من القضايا الجديدة والناشئة، يتصل بصفة خاصة بالتجارة والأمن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي قضايا سوف تحظى بما تستحقه من اهتمام كبير من المجتمع الدولي الممثل هنا.

وبالإضافة إلى حلقات المناقشة التفاعلية التي ستعالج خمسة مجالات اهتمام رئيسية، سيشتميز هذا المؤتمر بسمة خاصة جدا، هي عقد مائتين مستديرتين خلال الجزء الرفيع المستوى الذي سيستمر لمدة يومين وسيركز على آفاق المستقبل - الطرق والوسائل العملية والمحددة لتنفيذ النتائج التي سيعتمدها الزعماء في اليوم الختامي لهذا المؤتمر. وهذا أمر فريد من نوعه بالنسبة لأي مؤتمر ويتمثل في بدء مناقشة طرائق تنفيذ نتائجه النهائية بينما لا يزال المشتركون موجودين في موقع المؤتمر.

إن المقررات التي أعلنت في الاجتماع الدولي ستيسر كثيرا مهمة جميع أصحاب المصلحة في رسم مسار التعاون المتعدد الأطراف من أجل تنفيذ الأولويات التي حددت هنا في موريشيوس. ولكن إذا أريد لنا إحراز تقدم ملموس بصدد برنامج العمل، وإذا أريد لنا أن

نعالج القضايا الجديدة والناشئة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الحالي، وإذا كنا عازمين على وضع هذه البلدان الأكثر ضعفا على طريق أكثر أمنا للتنمية المستدامة - يلزم ألا تكون الأولويات التي حددت في موريشيوس واقعية ومتاحة فحسب، بل ينبغي أن تحظى بدعم كامل وحقيقي من المجتمع الدولي.

وخلال العقد الماضي كانت إحدى السمات البارزة لعدم تنفيذ برنامج العمل هو انخفاض مستوى الدعم والمواد المقدمة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك جميعا أن المجتمع الدولي يواجه مجموعة من القضايا الأخرى التي تشغل اهتمامه وتؤدي إلى تحويل انتباهه وموارده. ومن ثم فإنني أحث الاجتماع الدولي على أن يضع نصب عينيه أهمية مواصلة الدعوة من أجل تنفيذ ما يتوصل إليه من نتائج. وتعد الدعوة الصادرة من أعلى المستويات في الأمم المتحدة ضرورية لزيادة الوعي بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية ولإبقاء تلك القضايا في بؤرة اهتمامات المجتمع الدولي.

ومن منطلق الروح الحقيقية للشراكة التعاونية التي نتوخاها هنا، ستكون هناك مشاركة من جانب البلدان المانحة، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها في تنفيذ ما سيتخذ الاجتماع الدولي من مقررات. ومن المهم للغاية في هذا المقام أن نضع في اعتبارنا أن الجهود الوطنية يلزم أن تحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي. وفي هذه العملية سيكون من المتعين على المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، أن تقوم بدور حيوي. وإني أود في هذا الصدد أن أحث شركاء التنمية بوجه خاص على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى هذه البلدان الضعيفة.

وعلى الصعيد الوطني، يجب على الحكومات أن تقوم أيضا باعتماد سياسات تشجع على تهيئة بيئة مواتية، وتنسيق وحشد جهود وموارد جميع الأطراف من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإنني أحث، لأغراض التنسيق والرصد، المنظمات الإقليمية ولا سيما المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية على أن تعمل، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، على توسيع نطاق دورها وإثرائه. فهذه الهيئات الإقليمية تعرف مناطقها ربما أفضل من أي منظمة دولية أخرى. وهي تعرف إمكانات مناطقها ومشاكلها ومصالحها. ويمكنها أن تسهم بصورة مجدية في التنفيذ عن طريق إقامة برامج ومشاريع، وتنسيق تدفق الموارد الدولية، ورصد النتائج.

إنني أناشد هذا الاجتماع الدولي أن يخرج بتدابير محددة لتعزيز تنفيذ الأولويات التي حددت هنا في موريشيوس. وستواصل منظومة الأمم المتحدة من جانبها دورها بوصفها شريكا حقيقيا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن جانبي، بوصفي الأمين العام للاجتماع الدولي، وبوصفي الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، سأواصل تقديم أفضل ما يمكن تقديمه من دعم ومشورة وتوجيه إلى المجتمع الدولي بأسلوب يساعد على تحقيق أمان شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية.

### بيان بول ريمون بيرينجيه، رئيس وزراء موريشيوس ورئيس الاجتماع الدولي

إن موريشيوس تتشرف فعلا بقبول رعاية عملية الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعلن هنا رسميا التزامها بالقيام في جميع الأحوال بدعم مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية والدفاع عنها وتعزيزها. وإننا ممتنون غاية الامتنان للحكومة وشعب بربادوس لرعاية تلك المصالح بامتياز خلال السنوات العشر الماضية.

يسرني كثيرا أن أرحب بكم جميعا في الجزء الرفيع المستوى من هذا الاجتماع الدولي. وأود أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالأمين العام للأمم المتحدة، الذي شرفنا بحضوره البارز اليوم.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية توجد اليوم في مفترق الطرق. ففي عام ١٩٩٤، اجتمع في بربادوس ١١١ بلدا لاعتماد برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يحدد مسار التنمية المستدامة فيها على أساس فرضية مفادها أن تلك الدول تمثل، بسبب مواطن الضعف المتأصلة فيها، حالة خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة. واحتفى برنامج العمل بوصفه إنجازا كبيرا. واليوم، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، ونحن نلتقي لاستعراض تنفيذ ذلك البرنامج، نجد أن التقدم الذي أحرز يمكن على أحسن تقدير وصفه بأنه بين بين. والواقع أن النتائج التي تحققت في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية كانت غير مرضية، وأن البعض منها الذي استطاع تحقيق تحسن كان إنجازا ذا ك من خلال جهوده الذاتية. ويمكن أن يعزى هذا الفشل إلى عدة عوامل، أهمها عدم توفر الموارد التي تعهد بها المجتمع الدولي. ومما يزيد الأمور تعقدا أن القضايا الجديدة والناشئة مثل العولمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشواغل الأمنية أدت إلى تفاقم عجز هذه البلدان عن تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه.

ويقدم لنا ما وقع في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من زلزال وموجات سونامية مصاحبة غير مسبوقة في المحيط الهندي، وكذلك مواسم الأعاصير التي حدثت مؤخرا في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فرصة منبهة للتأمل من جديد في ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحقيقة أن هذا الضعف آخذ في التزايد.

وإني أدعوكم من منطلق هذا الضعف بصفة عامة إلى إمعان النظر في بعض الحقائق الأساسية التي تميزت بها العقود القليلة الماضية، التي حصل فيها معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستقلال.

فخلال عقد الأمم المتحدة الإنمائي للسنتين، حثت الدول الجزرية الصغيرة النامية الحديثة الاستقلال على جذب رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار، ولكن جهودها صادفت قدرا محدودا من النجاح. وفي فترة السبعينات حاول الكثير من تلك الدول بناء مؤسسات وعلاقات دولية جديدة، ولكن جهودها كُتبت في عالم لم يشجع التنوع في الاستراتيجيات الإنمائية. وخلال فترة الثمانينات، تعين على الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية بصفة عامة أن تضطلع ببرامج التكيف الهيكلي التي أدت إلى انتكاس الكثير من مبادرات السياسات الاجتماعية التقدمية التي استلزمته سنوات الإهمال التاريخي. وفي فترة التسعينات، دعا توافق آراء واشنطن إلى الترويج لسياسة التصدير بقيادة القطاع الخاص إلا أن تحرير نظم التجارة الدولية أدى إلى تآكل المعاملة التفضيلية التقليدية فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق والتي تمتعت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وما زال من المتعذر تنفيذ هذه المشورة برغم كونها منطقية. ولم يتوقف الأمر عند حد زيادة صعوبة إمكانية الوصول إلى الأسواق، بل إن الاستثمار اللازم للتنوع وللصناعات الجديدة لدعم النمو الاقتصادي لتلك الدول لم يتحقق أيضا.

و لم تنفع أي من هذه العلاجات فعليا بصورة مرضية تماما.

وفي مستهل الألفية الجديدة، انضمت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المجتمع الدولي في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية لكي تضيف إلى الأهداف والغايات الإنمائية الدولية المتفق عليها. وبعد ذلك بستين، قطعت التزامات أخرى في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا.

وتتسق هذه الأهداف مع برنامج العمل الذي اتفق عليه في عام ١٩٩٤ وتزيد في تعزيزها. بيد أنه مما يخشى أنه ما لم تتخذ تدابير ملموسة في إطار بيئة تمكينية ملائمة، فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الموارد وحشدها، والوصول إلى التكنولوجيا، وبناء

القدرات، سيظل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل وتحقيق الأهداف المتوخاة أمرا بعيد المنال.

وقد أدى خفض المساعدة الإنمائية الخارجية بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا على مدى السنوات العشر الماضية وشح الموارد في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إعاقة تنميتها بدرجة كبيرة. ومما يعرقل الجهود الإنمائية لهذه الدول إلى حد كبير عزلتها وصغر حجم أسواقها المحلية وضعف قدرتها على الانتعاش بعد تعرضها للصدمات الخارجية، فضلا عن تعرضها الشديد للكوارث الطبيعية والمشاكل البيئية العالمية مثل تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر، ونفاد الأوزون، وإزالة الأحراج.

وسعى لتوليد الدخل وإيجاد فرص للعمل وتحقيق النمو الاقتصادي، كثيرا ما تضطر الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى اللجوء إلى استغلال مواردها الطبيعية بصورة مفرطة بما يؤدي إلى تدهور البيئة، وفي بعض الحالات، الإضرار بنطاق تنميتها المستدامة. وفي حين أنه يتحتم على تلك الدول أن تعمل على تحسين أوضاعها الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة، فإن ذلك ينبغي أن يجري دون إلحاق مزيد من الضرر بالنظم الإيكولوجية الرئيسية.

لقد كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية، تاريخيا، موردة تقليدية للسلع الأساسية للدول الاستعمارية السابقة. بموجب ترتيبات تجارية تفضيلية كان يمكن وصفها فعليا بـ "ترتيبات توريدية" وليس ترتيبات تجارية. واستمرت هذه الترتيبات بعد نيلها الاستقلال السياسي ومثلت مصدرا مهما لعائداتها بينما أدت في الوقت ذاته إلى درجة من الاعتماد.

ومنذ مؤتمر بربادوس، أسفر العمل بنظام تجاري جديد عن زيادة تعقد البيئة العالمية التي تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في ظلها.

ويعجز الكثير من هذه الدول عن مواجهة المنافسة القاسية ويصادف صعوبات كثيرة في الاضطلاع بعملية التكيف المؤلمة المطلوبة. وبالرغم من جميع الجهود المضنية التي تبذلها للصدوم أمام المنافسة العالمية، فإنها تتعرض لمخاطر زيادة تهميشها، وما لم يُوفر لها الدعم اللازم ويتاح لها بعض المرونة في مجال السياسات في هذا المنعطف الحرج، سيتعذر عليها أن تحقق أهداف التنمية المستدامة.

إن الحقيقة هي أنه ما لم يُقدم دعم دولي متجدد، ستظل تلك الدول تواجه مستقبلا غامضا، ستكون نتيجته الحد من قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتدعيم مكاسبها الاجتماعية والاقتصادية.

وليس هناك أي شك في أنه يتعين علينا أن نواصل جهودنا الوطنية الدؤوبة من أجل تحقيق نمونا الاقتصادي وتمميتنا الاجتماعية والبيئية. إلا أن هذا لا يكفي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لتيسير التجارة والاستثمار وبناء القدرات وزيادة إمكانية تحمل الصدمات والتأهب لمواجهة النكبات الطبيعية وغيرها من الكوارث.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم زيادة التركيز على التعاون الإقليمي وإقامة الشراكات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية لأنه من الواضح أنه يمكن معالجة عدد من المشاكل بصورة أكثر فعالية من خلال المبادرات الإقليمية والعبارة للحدود.

وثمة تحدٍّ رئيسي أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء قدرتها على الانتعاش يتمثل في اعتماد ثقافة جديدة تجاه سياسة الطاقة. إذ أن تعرض تلك الدول للصدمات في مجال الطاقة هو من أكثر العوامل الخارجية المعطّلة لنمو تلك الدول. ويؤدي اعتمادها الشديد على استيراد الطاقة إلى حدوث تدفقات خارجية كبيرة من النقد الأجنبي. والطبيعة المتقلبة لسوق الطاقة العالمي خلال فترات قصيرة نسبياً هي المسؤولة عن تعطيل النمو الاقتصادي ورفع معدل التضخم في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، فقد ثبت أن تلك الدول تتمتع بقدر كبير من موارد الطاقة المتجددة المستمدة من الشمس والمحيطات. وبالتالي فإن لها مصلحة ذاتية مزدوجة في استغلال مصادرها من الطاقة.

وبالرغم من أن المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي موئل لأكثر من ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، فإنها لا تتحكم إلا بقدر ضئيل في ذلك الحيز. وهناك أنشطة غير قانونية وغير منظمة وغير مبلّغ عنها لصيد الأسماك تجري في المناطق الاقتصادية الخالصة لتلك الدول ينشأ معظمها نتيجة لافتقارها إلى القدرة على المراقبة. لذلك فإن تلك الدول بحاجة عاجلة إلى مساعدات ومستلزمات في مجال نظم رصد ومراقبة السفن فضلاً عن التدريب التقني اللازم، لكي تكون قادرة على إدارة مواردها البحرية بصورة كاملة ومستدامة.

وعلى مستوى منظمة التجارة العالمية، يلزم بذل جهود خاصة لكي تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف. وإلى جانب توفير إمكانية مأمونة للوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي يمكن التنبؤ به، هناك حاجة ماسة لبناء قدرة تلك الدول فيما يتعلق بجانب العرض. وهذا يستلزم وضع قواعد دولية تمكينية لتعويضها عن جوانب قصورها المتأصلة، وعوائقها الهيكلية، ومواطن ضعفها الشديد. ومن ثم، فإنه من الضروري أن تسفر المفاوضات الجارية في جولة

الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن حلول لمعالجة المشاكل المتصلة بالتجارة لتلك الدول.

ومن المتوقع أن تؤدي جميع هذه المبادرات إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الانتعاش. ومع ذلك، فإنه يتعين على جميع تلك الدول أن تتكلم بصوت واحد لضمان أخذ شواغلها تماما في الحسبان في جميع المنتديات الدولية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن توفر عملية إصلاح الأمم المتحدة آلية للرصد تكفل تنفيذ برنامج العمل تنفيذًا فعالًا. وينبغي في هذا الصدد، أن تُمنح الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والمؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج، ولايات واضحة لكي تتمكن من إجراء رصد منتظم لتنفيذ نتائج الاجتماع الدولي.

إن ما حدث في أعقاب موجة السونامي يفرض علينا أن نفكر مجدداً في إيجاد نظم للإنذار المبكر في جميع مناطق العالم. وقد كان تركيزنا حتى الآن ينصب على التأهب لإدارة الكوارث على الصعيد الوطني. أما الآن، فليس أمامنا خيار سوى أن نلجأ إلى المبادرات الإقليمية بل والعالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أولوية النظر لإنشاء صندوق استئماني خاص لتشغيل نظم الإنذار المبكر وتطوير التأهب للكوارث. ومن المهم بالقدر ذاته أن نستثمر في الحد من الكوارث عن طريق التعليم ونشر المعلومات وخلق الوعي.

وأخيراً، أود أن أسجل أن موضوعي مناقشات المائتين المستديرتين، وهما حشد الموارد من أجل المضي قدماً في تنفيذ برنامج العمل وبناء قدرات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يمثلان اختياراً جيداً. وإنه مما يسعدني أننا، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، ناقش كلا من آفاق المستقبل وقضايا التنفيذ. وهذا يدل على وجود التزام ثابت على أعلى مستويات المجتمع الدولي.

اسمحوا لي أن أكرر هنا تأكيد رغبتي الصادقة في أن أرى تدابير ملموسة وواقعية تنبثق عن الاجتماع الدولي؛ وسيتطلب التنفيذ الكامل والفعال لهذه التدابير نفس الالتزام من شركائنا في التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

إن هذا العام يبشر بأن يكون عاماً مهماً للغاية للأمم المتحدة وللتعددية. وسيكون الاجتماع الذي يعقد في الأسبوع المقبل في كوي، اليابان، حاسماً فيما يتعلق بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ومن المتوقع بعد ذلك أن يسفر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير عن بعض النتائج المهمة للغاية في القمة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وليكن هذا العام أيضاً هو عام التنمية

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا المقام، من الأهمية بمكان، أن تلقى القضايا التي تهم تلك الدول بالذات ما تستحقه من اهتمام في نتائج العمليتين السالفتين الذكر.

نعم بالتأكيد، إن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الآن في مفترق الطرق، وهذه لحظة حاسمة حقيقة في مستقبلنا.

ونحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود، الحاضرون هنا، نتمسك في الواقع بأيدينا، اليوم وغدا، مستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته.

واسمحوا لي أن أكرر أنه ليس من حقنا أن نخطئ، فالأجيال المقبلة لن تغفر لنا إذا ضيعنا هذا النجاح الذي طالما ناشدناه، والذي هو في متناول أيدينا في هذه اللحظة التاريخية.

لقد بذلت الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية جهودا شاقة، بل شاقة جدا، من أجل ما يمكن ويتعين علينا تحقيقه اليوم وغدا هنا في موريشيوس.

إننا جديرون بأن نحقق النجاح، بل ويجب علينا أن ننجح، وسننجح.

### بيان كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

أود أن أشكر رئيس الوزراء بيرينجيه وشعب موريشيوس على ما أبدياه من حنكة فائقة في التحضير لهذا الاجتماع وعلى استضافته، وهو الاجتماع الذي اكتسب أهمية أكبر في أعقاب موجة التسونامي التي ضربت المنطقة بهذا العنف منذ ١٨ يوما فقط.

وباستثناء الموجات العاتية التي وقعت على مسافة لا تبعد كثيرا عن هذه العاصمة، فإن موريشيوس قد نجت من القوة المدمرة لأمواج التسونامي. وهناك أعداد كبيرة جدا من الرجال والنساء والأطفال، من آسيا وأفريقيا، لم يكونوا محظوظين مثلنا.

لقد قمت للتو بزيارة لبعض المواقع التي أصيبت بإصابات شديدة. وشاهدت بعض آثار الدمار الرهيب - مناطق شاسعة ليس فيها أي أثر للحياة، كانت تعج في السابق بمجمعات محلية مفعمة بالحياة. والتقيت بأسر مشردة، واستمعت إلى قصص تبعث على الأسى تفوق الخيال. كما شاهدت العاملين في مجال الإغاثة في حركة دائبة ليل نهار لإيصال المعونة.

إن ما شاهدته هو مجرد عينة صغيرة لما حدث. فهذا الحجم من المعاناة وهذا القدر من الخراب والدمار، إنما يصدم المرء من حيث حجمه والسرعة التي وقع بها. وإننا نحن بني البشر شعرنا بضالكتنا مرة أخرى، إزاء قوة الطبيعة وقدرتها على أن تغير في لحظة حياتنا بل وحتى وجه الأرض ذاته. ولكن الوقت الذي قضيناه في المنطقة قد كشف لي أيضا عن شيء



آخر لا يمكن للطبيعة أن تطفئ جذوته: الإرادة البشرية، التي عبرت عن نفسها في هذه الحالة، بالتصميم على إعادة البناء، والأكثر إشراقاً من كل هذا، روح التكاتف في الاضطلاع بهذا الجهد.

دعونا نعلن تضامننا القوي مع الناجين من هذه الكارثة. لقد تدفقت المساعدات من كل مكان، بما في ذلك من بلدان محدودة الموارد أو تكافح لمعالجة أزمتها هي. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها دون أن تألو جهدها لضمان وصول المساعدات إلى من يحتاجون إليها، بسرعة وفعالية. وهذا يعني الآن، في المرحلة الطارئة الحالية، توفير المياه النظيفة والمرافق الصحية والأغذية والرعاية الطبية. وهي تعني على المدى الطويل، أن نولي الاهتمام للتعمير والتنمية الطويلة الأجل. وإذا ما وقعت كارثة مرة أخرى، وسيحدث ذلك في مكان ما من العالم، لا بد أن نكون قادرين على أن نقول إننا فعلنا كل ما في وسعنا لبناء مجتمعات قادرة على الانتعاش.

لقد علمتنا هذه المأساة مرة أخرى أننا بحاجة إلى آلية للوقاية والإنذار المبكر. وقد دعا الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي في جاكرتا، إلى إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر للمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ولكن ينبغي لنا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك. فنحن بحاجة إلى نظام إنذار عالمي - نظام لا يقتصر على تغطية مجرد الأمواج السونامية، بل أيضاً جميع المخاطر الأخرى، مثل موجات العواصف العاتية والأعاصير الحلزونية. وينبغي في هذا الجهد ألا نغفل أي منطقة في العالم. ويجب أن نفكر على مستوى العالم بأسره، وأن ننظر في اتخاذ تدابير ترقى إلى مستوى المهمة.

كما يجب علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ تدابير حاسمة للتصدي لظاهرة تغير المناخ. فلم يعد من العسير أن نتصور ما يمكن أن يحدث من جراء ارتفاع منسوب مياه البحر، الذي يخبرنا كبار علماء العالم أنه سيصاحب ظاهرة الاحترار العالمي. فمن الذي يمكن أن يدعي بأننا نفعل ما فيه الكفاية؟

لقد أبرزت أيضاً الأحداث التي وقعت خلال الـ ١٨ يوماً الماضية قضايا أخرى تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم.

والدول الجزرية الصغيرة تشكل مجموعة متباينة. ولكنها تواجه أخطاراً مشتركة، لا تقتصر على مجرد تغير المناخ وضعفها الفريد أمام الكوارث الطبيعية، بل أيضاً تدهور النظم الإيكولوجية الرئيسية مثل الشعاب المرجانية والمانغروف، التي تأثرت أيضاً تأثراً شديداً من موجات السونامي. وهي تواجه عقبات متأصلة في بنيتها مثل صغر حجم اقتصاداتها، ومحدودية كميات المياه العذبة فيها، وشح مواردها من الأرض وغيرها من الموارد

الطبيعية. ويمثل التخلص من النفايات مشكلة متنامية. وتكاليف الطاقة فيها مرتفعة، مما يعني أنه يلزم اتخاذ المزيد من الاجراءات لتشجيع استغلال موارد الطاقة المتجددة. كما تعاني من عوائق بسبب النزعة الحمائية لدى البلدان الأخرى، سواء المتقدمة النمو أو النامية. والكثير من الدول الجزرية الصغيرة، التي هي بالكاد فوق منسوب سطح البحر، ونائية عن الأسواق العالمية، تحتل هوامش مجتمعا العالمي. ويعد وجود بعضها ذاته في خطر.

وقد سعت مؤتمرات الأمم المتحدة من ريو إلى جوهانسبرغ ومونتيري، وفوق كل ذلك اجتماع بربادوس منذ عشر سنوات، إلى حشد اهتمام العالم من أجل قضية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأحرز بعض التقدم، فقد استطاع بعض الجزر الصغيرة أن يقتطع موطئ قدم في الأسواق الجديدة، وبخاصة في مجال الخدمات من قبيل المالحة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات. وهذا المجال الأخير بالذات ساعدها في التخفيف من عزلتها.

ولكن مازالت هناك تحديات اقتصادية كبيرة. وبصفة عامة، فإن تنفيذ ما اتفق عليه ووعده به في بربادوس ما زال مخيبا للآمال على أحسن الفروض. وفي الوقت ذاته، نشأت تحديات جديدة. فقد حدث تفشي لوباء الإيدز، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، التي تحتل الآن الموقع الثاني بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في نسبة عدد الراشدين المصابين بالمرض.

وبالتالي فإن ما كان منذ عقد من الزمن جدول أعمال مُلح بالفعل للجزر الصغيرة، قد أصبح أكثر إلحاحا وإحباطا. ويمكن إحراز قدر لا بأس به من التقدم هنا في موريشيوس. وسيكون من المهم للغاية إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية والاجتمع المدني. كما أن مشاركة القطاع الخاص تعد أمرا أساسيا. وستواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدورها، بما في ذلك عن طريق الدعوة، بهدف إبقاء القضايا التي تم الجزر الصغيرة على قمة قائمة الاهتمامات الدولية.

وإنه مما يثلج صدري أن عددا كبيرا من الزعماء قد حضر هذا الاجتماع، وأن هذا الجزء الرفيع المستوى يركز تركيزا شديدا على التنفيذ. ومن شأن هذا أن يمكنكم من أن تخلصوا من هذا الاجتماع بتوافق سياسي قوي في الآراء وخطة قابلة للتنفيذ. وربما يكون من الأمور البالغة الأهمية أنه يجب علينا أن ندرك أن ما يحدث في الدول الجزرية الصغيرة النامية يهمننا جميعا.

إن هذا الترابط ذاته - بين الدول وفيما يتعلق بالأخطار والتنمية والأمن - يمثل أحد التوجيهات الرئيسية في التقرير الذي صدر في الشهر الماضي عن الفريق الرفيع المستوى المعني

بالأخطار والتحديات والتغيير. وأود أن أعلق ببعض الكلمات على تقرير الفريق، لأنه يمثل وثيقة محورية في برنامج التنمية.

لقد طرح الفريق رؤية جديدة وشاملة للأمن الجماعي تركز تركيزاً قوياً على الوقاية، وعلى بناء قدرات الدول على التصدي للأخطار والوفاء بمسؤولياتها. كما ذكر الفريق بوضوح أن التصدي لتحديات التنمية مثل الفقر المدقع، وتغير المناخ، وتفشي الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا يعتبر أمراً لا غنى عنه لأمننا الجماعي. وشدد الفريق على الأثر المدمر الذي يحدثه الإرهاب والصراع والجريمة المنظمة على التنمية. وقدم لنا توصيات واقتراحات واسعة النطاق في مجال السياسات بشأن إجراء تغييرات ملموسة في مؤسساتنا المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة.

إن العناء الآن يقع على عاتق الدول الأعضاء في قبول تحدي التغيير. وبعد أربعة أيام من اليوم سيظهر معلم آخر على طريق اجتماع قمة الجمعية العامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥: تقرير مشروع الألفية. وسيقدم لنا ذلك التقرير وصفا للطريقة التي يمكن بها الوفاء بالغايات الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥. ولكن الأمر سيستلزم ما هو أكثر من الجهود المعتادة. بل إنه سيؤكد على ضرورة زيادة الاستثمارات على نطاق العالم زيادة كبيرة. كما سيدعو إلى اتخاذ إجراءات واسعة النطاق على الصعيدين القطري والدولي بشأن المعونة وتخفيف عبء الدين والتجارة والعلم والتكنولوجيا.

وسأستفيد من كلا التقريرين عند إعداد تقريرتي، الذي من المقرر أن يصدر في آذار/مارس ٢٠٠٥، بشأن جميع جوانب إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ومع توفير هذه الوثائق، ومع إحراز تقدم طيب في مناقشاتكم، من المتوقع أن يكون شهر أيلول/سبتمبر هو موعد اتخاذ مقررات بعيدة المدى بشأن مستقبلنا المشترك.

إن علمنا هذا الذي نعيش فيه هو بمثابة جزيرة واحدة. وإننا جميعاً، غنيّاً وفقيرنا، ضعيفنا وقوينا، سواء كنا مواطنين لدولة عظمى أو لجزيرة مرجانية ضئيلة تضمنا شبكة واحدة نعم فيها بنفس الفرص ونعاني من نفس جوانب الضعف.

وكان ينبغي علينا أن نعرف ذلك من قبل، ولكن الأمر اقتضى حدوث أمواج السونامي لكي نعي تلك النقطة. والسؤال الآن هو ما إذا كنا سنعمل على المدى البعيد، ليس في الجزر الصغيرة فحسب، بل أيضاً في كل مكان، بنفس الروح الواحدة التي تميز اللحظة الراهنة.

وإنه إذا قدر لنا أن نخرج بخير من الطوفان الذي أحدثه السونامي، فإنني أأمل أن يكون ذلك هو أننا أثبتنا بصورة قاطعة أننا بحاجة إلى الانتباه إلى علامات التحذير، وأنه ينبغي لنا أن نتكاتف قبل وقوع المأساة، وأن نواصل القيام بجهد جماعي لوضع حد للبؤس البشري وبناء أسس قوية من التنمية والسلام.

وأتمنى لكم كل النجاح لهذا الاجتماع الدولي. وأتطلع إلى العمل معكم للتخفيف من أثر المعاناة الحالية، ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرصة الفريدة التي تنتظرنا في السنة المقبلة.

### بيان جان بينغ، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن شكري الخالص لموريشيوس، حكومة وشعباً، على ما لقيناه من حفاوة الاستقبال منذ وصولنا إلى مدينة بورت - لويس التاريخية الجميلة، وما ذلك إلا مرآة للسخاء العريق للبلدان الجزرية.

إن أول شيء ينصرف إليه تفكيري في هذه اللحظة التي يعقد فيها الاجتماع الدولي، هو العدد الذي لا يحصى من ضحايا الزلزال الذي يعد من أشد الزلازل تدميراً في التاريخ. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر رسمياً عن تعاطف الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤازرتها للدول والشعوب التي تضررت تضرراً شديداً من هذه المأساة الرهيبة.

إن لجرى التاريخ منطقته الخاص، وإذا كان إدراك كنه هذا المنطق متعذراً في أغلب الأحيان، فإنه يدعونا دائماً إلى التدبر وإعمال الفكر. وإن الزلزال العنيف والمد الطوفاني اللذين شهدتهما منطقة جنوب شرقي آسيا وجزء من الساحل الأفريقي على المحيط الهندي، ليضيفان أهمية خاصة جداً على اجتماعنا.

فهذه المأساة غير المسبوقة، تلقي ضوءاً ساطعاً على اجتماعنا، وتذكرنا بقساوة بالواقع اليومي الذي تعيشه الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أصبحت شديدة الضعف من جراء تدهور البيئة وأصبحت عرضة لأخطار الطبيعة.

ومن الشواهد الدالة على حالة الضعف تلك الآثار المدمرة التي خلفتها الأعاصير العارمة والأمواج العاتية الأخرى التي أودت العام الماضي بحياة العديد من الأشخاص وألحقت أضراراً مادية بالغة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الهندي.

ولعل هذه المآسي، بما فيها تلك التي تقوض يوماً حياة جزء كبير من البشرية المتضررة من الجوع والمرض والفقر، تذكرنا بأن الأرض هي تراثنا المشترك. وتمثل التهديدات

والأخطار التي تواجهها في جميع أنحاء الكرة الأرضية، تحديات يتعين التصدي لها لما فيه صلاح البشرية جمعاء.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن سروري بمظاهر التضامن القوي الذي أبان عنه المجتمع الدولي لنجدة البلدان والسكان المنكوبين بالكارثة الطبيعية التي حصلت في المحيط الهندي. وأحيي أيضا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية. وستكرس الجمعية العامة دورة كاملة للنظر في ما يلزم اتخاذه من تدابير مناسبة لمواجهة آثار تلك الجائحة، فور استئناف أعمالها في ١٨ كانون الثاني/يناير المقبل.

إن تكاثر الجوائح الطبيعية وتواترها يجب أن يشجعنا على تكثيف جهودنا من أجل تزويد الأمم المتحدة بآلية أكثر متانة، يكون من شأنها أن تتولى تنسيق إجراءات المجتمع الدولي في مجال الإنذار السريع، ودرء الأخطار، ومواجهة الآثار المفجعة التي تحدثها تلك الكوارث.

وإنني على يقين من أن أداة من هذا القبيل ستسهم، بفضل دعم المنظمات الوطنية والإقليمية، في تعزيز قدرتنا على تقديم المساعدة للبلدان المنكوبة في الأجلين القصير والطويل؛ وينصرف تفكيري بالتحديد إلى البلدان النامية، وخاصة منها الدول الجزرية الصغيرة.

وآمل أن يتيح لنا المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية الذي سيعقد بعد بضعة أيام في كوبي باليابان، إمكانية التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن هذه القضية الرئيسية.

ها نحن نجتمع في موريشيوس لتقييم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية النامية بعد انقضاء عشر سنوات على اعتماده ومرور خمس سنوات بعد الاستعراض الخماسي الذي أجرته بشأنه الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إنه يتعين وضع تدابير جديدة أكثر فعالية بالإضافة إلى التدابير التي سبق اتخاذها، لكفالة التنفيذ التام للأولويات الأربع عشرة التي يحددها برنامج العمل.

ومن شأن هذه الآلية أن تسهم في المستقبل في تنمية قدرات الدول الجزرية الصغيرة في مجال الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية والمالية؛ وأن تسهم أيضا في تقليص ما تواجهه تلك البلدان من مخاطر وتحديات، قديمة وجديدة، ولا سيما منها المتعلقة بالضغوط المرتبطة بالتجارة الدولية أو الأمن أو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ومن ثم فإن الاجتماع الدولي يشكل فرصة سانحة للمجتمع الدولي لاعتماد مجموعة من التدابير المحددة لتعزيز التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع الاستراتيجية الذي وضع في إثر المشاورات المثمرة التي جرت على امتداد العملية التحضيرية لاجتماعنا، يشكل نقطة انطلاق تبعث على التفاؤل.

ولا بد هنا من تهيئة الأمين العام للاجتماع الدولي، على تفانيه في سبيل قضية الدول الجزرية الصغيرة، وتشجيعه على حشد مزيد من الدعم والموارد الضرورية لتنفيذ التوصيات التي ستمخصص عنها أعمالنا.

وأود هنا أن أؤكد الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة في تنسيق برنامج العمل وتنفيذه. ذلك أن معرفتها بالواقع المحلي يجعل منها محاورا مطلعاً للمستثمرين والشركاء المحتملين.

وتقتضي الجهود التي تبذلها الدول الجزرية النامية التزاما صريحا في الأجل الطويل من جانب الشركاء الإنمائيين والاجتمع الدولي قاطبة.

ويجب أن يندرج هذا الالتزام في الإطار الأوسع للجهود الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

وكما تعلمون، فإن الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بنيويورك، سيركز بالأخص على تقييم تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نحصر على أن تقوم الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة بالنظر في توصيات الاجتماع الدولي، واتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذه بطريقة فعالة.

إن التقدم الهائل الذي أحرزه عدد كبير من البلدان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، دليل كاف على أن التخلف ليس قدرا محتوما.

ولذلك فإن علينا كمواطنين في هذا العالم الذي نتقاسمه، أن نعقد العزم على التغلب على الآفات التي تصيب البشرية. وهذه مسؤوليتنا المشتركة.

وإن علمنا لم يسبق له أن كان في يوم من الأيام أقدر من الناحيتين التقنية والمالية على التصدي للفقر والمرض والمختلف ضروب التهديدات والمخاطر.

على أنه يتعين علينا أن نتسلح باليقظة وأن نضاعف جهودنا، من أجل تسخير تلك الإمكانيات الهائلة في بناء عالم أكثر رخاء وتضامنا وسلاما، وأوفر حرية أيضا.

## المرفق الثالث

## موجزات حلقات المناقشة

## حلقة المناقشة الأولى:

## جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية

## مقدمة

١ - ناقشت حلقة المناقشة الأولى موضوع جوانب الضعف البيئي التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وترأس حلقة المناقشة تاغالوا توالا تاغالوا، وزير الموارد الطبيعية والبيئة في ساموا، وماريان هوبز، وزيرة البيئة ونائبة وزير الخارجية والتجارة (المساعدة الإنمائية الرسمية) في نيوزيلندا، وأدار المناقشة كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعضاء حلقة المناقشة الأربعة هم: راجيندرا ك. باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتيوفيلوس فرغيسون جون، وزير التنمية الطبيعية، والبيئة والإسكان في سانت لوسيا، وسالفانو برسينيو، مدير الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وكينريك ليسلي، مدير مركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية.

٢ - وأعرب كافة أعضاء حلقة المناقشة وكافة المتحدثين عن عميق تعاطفهم مع الحكومات والشعوب المتضررة من الزلزال وأمواج تسونامي في المحيط الهندي التي أودت بحياة ١٦٠ ٠٠٠ شخص وأسفرت عن تدمير واسع النطاق لسبل العيش والمساكن في ١٣ بلدا في قارتين. وفي هذا الصدد، تليت في الاجتماع رسالة من رئيس ملديف، مأمون عبد القيوم، يدعو فيها إلى الوحدة والشراكة العالمية لإحداث آلية تعالج الفواجع البيئية مستقبلا (انظر التذييل).

٣ - وأثارت عروض أعضاء حلقة المناقشة حوارا تفاعليا مع الرئيسين ومع ما يزيد على ٢٠ متحدثا من الحضور، بمن فيهم ممثلون عن الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي غيرها. وقدمت توصيات المناقشة إلى اجتماعي المائتين المستديرتين الرفيعتي المستوى للاجتماع الدولي (انظر المرفق الرابع) لتنشيط الحوار الحكومي الدولي بشأن التدابير العملية للنهوض بخطة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - وركزت المناقشات على تقييم وتعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدارة جوانب ضعفها البيئي وبناء قدرتها على التكيف في مجالات محددة منها: التكيف مع

تغير المناخ، والتأهب وتخفيف حدة الكوارث الطبيعية، وتعزيز استراتيجيات الإدارة المتكاملة للنفايات وتطوير موارد الطاقة المتجددة. ويمكن جمع المسائل التي أثّرت والتوصيات المقدمة في ثلاث فئات رئيسية، على النحو المبين أدناه، إلى جانب إجراءات لمواصلة النظر فيها.

### جوانب الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية

٥ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية وإن كانت تتباين في عدة جوانب، فإنها تجمعها عدة خصائص مشتركة. فالحجم الطبيعي المحدود، والكثافة السكانية العالية، وضعف الهياكل الأساسية وقلة الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه العذبة، ليست لها فحسب آثار جيوفيزيائية، بل لها أيضا آثار اقتصادية واجتماعية تتفاقم بفعل تقلب المناخ وأحوال الطقس الحادة. ويواجه سكان السواحل في كافة البلدان ذات الأراضي المنخفضة مخاطر ارتفاع مستوى البحر، والأعاصير والفيضانات وأمواج تسونامي، غير أنه في الدول الجزرية الصغيرة النامية تتعاطم هذه الأخطار وليس ثمة حيز كاف أو مجال لنقل السكان المتضررين أو توفير وسائل عيش بديلة.

٦ - كما تواجه الخصائص الفريدة للنظم الإيكولوجية الجزرية، بما فيها مصائد الأسماك، والشعاب المرجانية، والمنغروف، أخطارا ناشئة عن تغيرات المناخ، والكوارث الطبيعية والنمو الاقتصادي غير الخاضع للتخطيط. وهذا ما يحتمل أن تكون له آثار على القطاعات الاقتصادية من قبيل السياحة والزراعة وكذا على الأمن الغذائي والتغذية. ومن الشواغل الخاصة في منطقة البحر الكاريبي خطر البراكين تحت سطح المياه على مقربة من غرينادا وكذلك تعرض المنطقة للأعاصير طيلة ستة أشهر من السنة.

٧ - كما أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بصفة خاصة لخطر تسرب النفط بسبب قربها من طرق الشحن التي تسلكها ناقلات النفط الكبيرة والسفن الأخرى. وأبرزت الرأس الأخضر وجزر القمر هذا المشكل بصفة خاصة. وتشكل تصريفات سفن الجولات البحرية خطرا يتهدد الشواطئ والمناطق البحرية وكذا النظم الإيكولوجية الهشة والشعاب المرجانية.

### التكيف مع حالة الضعف

٨ - أكد كثير من المشاركين أن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ليس فقط مسألة بيئية بل إن لها آثارا اجتماعية واقتصادية ضخمة، على نحو ما تبين من الآثار المدمرة الناجمة عن العديد من الكوارث الطبيعية التي حدثت في العالم النامي، بما فيها أمواج تسونامي الأخيرة في شرق آسيا. وفي الوقت ذاته، فإن خطر تغير المناخ ليس خطرا جيوفيزيائيا



فحسب، بل إنه يطرح مخاطر جسيمة تحدى بالاستمرارية الاجتماعية والاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - إن التكيف مع الضعف البيئي وتغير المناخ أمر حيوي، بل إنه سيفرض خيارات ومعاوضات صعبة في مجال وضع السياسات، بما فيها مثلا، مواصلة التنمية الساحلية المكثفة أو إمكانية تحديدها أو تقييدها. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية لا توجد ثمة أراض خلفية ولا يمكن تفادي الساحل. ويتحدد الاختيار في البقاء في الجزيرة/الحلقة المرجانية أو عدم البقاء فيه.

١٠ - بل إنه حتى في الوقت الذي تتزايد فيه الأخطار الطبيعية، يتزايد الضعف أيضا بسبب ارتفاع مستويات الفقر والتدهور العشوائي والتدهور البيئي. وكما لاحظ أحد المتحدثين فإن "الأخطار الطبيعية لا مناص منها، غير أن الكوارث ليسا قدرا محتوما". وينبغي النظر في مسائل دور إزالة الأشجار واستخدام الأراضي في تعريض الدول الجزرية الصغيرة النامية للمزيد من الأخطار الطبيعية.

١١ - وأبرزت أهمية استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وأكد على ضرورة الانتقال من التصدي للكوارث إلى بناء القدرة على الوقاية منها. ودعا عدد من المشاركين إلى إقامة نظم للإنذار المبكر والإعلام بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما ذكرت ضرورة إقامة نظم إقليمية لمراقبة المناخ لتحسين رصد تقلباته. ولوحظ أن أمواج تسونامي التي أصابت شرق آسيا قد وحدت العالم وولدت زخما سياسيا ينبغي توظيفه لمواصلة توسيع نطاق التعاون الدولي لوضع نظم للإنذار المبكر والإعلام في سياق جهود أوسع للوقاية من الكوارث. غير أن أي نظام من هذا القبيل لا بد أن يكون مراعيًا للخصوصيات بما يكفي لتلبية احتياجات الدول الصغيرة، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - وأبرزت أهمية حفظ التنوع البيولوجي. فينبغي وضع نظم للمحاسبة عن الموارد الطبيعية، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، لمراعاة القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة.

١٣ - وأكد العديد من المشاركين أهمية الشراكات في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتطوير التكنولوجيات وبناء القدرات الإدارية على الحد من حالة الضعف وإدارة حالات الكوارث. فالدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لبناء تلك الشراكات والشروع في تطوير التكنولوجيات.

### الحد من حالة الضعف عن طريق تسخير الطاقة المتجددة

١٤ - لقد لوحظ أن عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على أنواع الوقود الأحفوري المستورد، وأن هناك حاجة إلى وضع مجموعة من خيارات الطاقة. وتمتلك الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرات مهمة لتوسيع استخدام الطاقة المتجددة، وذلك باختيار المصادر التي تناسب ظروف الدول المعنية. وأشار أيضا إلى ضرورة مراعاة محدودية أسواق الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى إعداد خيارات الطاقة.

١٥ - ورغم أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمدت مجموعة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، فما زال يتعين مواصلة العمل من أجل إنشاء أطر تنظيمية مناسبة وداعمة، وتيسير نقل التكنولوجيا. ولوحظ أن المواقف التقليدية في مجال استخدام الطاقة ما زالت تشكل حاجزا يجب التغلب عليه في سياق إدخال تكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - ورغم أن حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة عموما قد ازدادت في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فما زالت ثمة حاجة إلى تعبئة الدعم السياسي اللازم لمواصلة تطويرها كأداة مهمة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتسخير إمكانات الموارد الطبيعية في مجال إنتاج الطاقة وخفض التكلفة الباهظة لاستيراد الطاقة/الوقود. وتم تسليط الضوء على أهمية الشراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المتجددة، فضلا عن إبراز أهمية التعاون والشراكة في ميدان تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة وبناء القدرات المالية والبشرية والمؤسسية ذات الصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وسبق عدد من الأمثلة على تكنولوجيات الطاقة المتجددة المعتمدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي موريشيوس، تم توسيع استخدام ثفل قصب السكر الذي ظل مدة طويلة يستخدم لأغراض توليد الطاقة في معامل صناعة السكر اعتمادا على طريقة المزاجحة، ليشمل معامل توليد الطاقة المعتمدة على الفحم، مما يؤدي إلى استبدال الوقود الأحفوري. وقامت حكومة بربادوس بوضع حوافز لتشجيع تركيب نظم تسخين الماء المعتمدة على الطاقة الشمسية بنجاح.

### الإجراءات الموصى بمواصلة النظر فيها

١٨ - توصي الحلقة بمواصلة النظر في الإجراءات التالية:

- إنشاء و/أو تعزيز نظم الإنذار المبكر والمعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

- تسخير إمكانيات الطاقة المتجددة كمصدر لتخفيض غازات الدفيئة وتلبية احتياجات الطاقة المتزايدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة أكثر استدامة.
- بناء القدرات البشرية والتقنية والإدارية اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية للحد من آثار الكوارث والوقاية منها، بما في ذلك من خلال التعاون والشراكة على الصعيد الدولي.
- الالتزام بالربط بين الجهود والموارد في مجال العمل الإنساني والحد من الكوارث.
- إيلاء عناية خاصة لجوانب الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال المؤتمر العالمي المقبل المعني بالحد من الكوارث المزمع عقده في كوبيه، اليابان، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار حالة الضعف والكوارث الطبيعية لبلوغ الأهداف والغايات المنصوص ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.
- إدراج مسائل الحد من الكوارث في قرارات لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

## تذييل

## كلمة رئيس جمهورية ملديف مأمون عبد القيوم إلى حلقة المناقشة الأولى للاجتماع الدولي المنعقد بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

١ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استيقظنا لنعاين الحقيقة المريعة المتمثلة في حالة الضعف التي تميز بيئتنا. فقد اجتاحت أمواج تسونامي التي أحدثها زلزال سومطرة في صبيحة ذلك اليوم جميع أنحاء أرخبيل ملديف في هيجان رهيب، مما أدى إلى خسائر في الأرواح، وتدمير الهياكل الأساسية، وتعطيل الاقتصاد، والقضاء على عقود من الكدح والعمل الشاق لشعبنا. وبالفعل، فقد كانت كارثة تسونامي تلك كارثة غير مسبوقة وشكلت أسوأ جائحة طبيعية بل الجائحة الأولى من نوعها في تاريخ ملديف.

٢ - وقد شرعنا الآن في الأعمال الهائلة المتمثلة في توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، وإعادة بناء حياتنا وأسباب معيشتنا وإعمار بلدنا. وتلك تحديات جسيمة بالفعل: فقد لقي ٨٢ شخصا حتفهم وما زال ٢٦ آخرين في عداد المفقودين، كما تعين إخلاء ١٣ جزيرة برمتها. وشرد ١٥ ٠٠٠ شخص ونيف، وثمة عدد كبير ممن يواجهون ندرة في الأغذية والمياه. ولقد تعطلت أنشطة السياحة وصيد الأسماك، حيث تعين إغلاق ١٩ من بين ٨٧ منتجعا. وهذه المنتجعات تحتاج إلى إصلاحات كبيرة لإعادة تشغيلها. وفقدت جزر عديدة مراكبها للصيد، مما أدى إلى إتلاف وسيلتها الرئيسية في كسب الرزق. وتقدر الخسائر الكلية بما يفوق بكثير ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة. وبما أننا نركز حاليا على جهود الإغاثة والإصلاح، فإن الفرصة لم تتح لنا بعد لتقييم أثر الكارثة على بيئتنا غير المنيعة. على أن العلامات تنذر بالسوء. ذلك أن نباتات جزيرتنا تموت شيئا فشيئا نتيجة للفيضانات وتسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية. وسيؤدي إتلاف النباتات إلى تفاقم حالة الضعف البيئي التي تسم جزيرتنا الصغيرة. والأدهى من ذلك، حسب رأي العلماء، أن خزانات المياه الجوفية العذبة بجزيرتنا الصغيرة قد تحتاج إلى عدة سنوات من الأمطار كي تنتعش وتتجدد وتصبح صالحة للشرب.

٣ - إن كارثة تسونامي تتيح الفرصة للتفكير في حالة ضعف الدول الجزرية الصغيرة وسائر المناطق الساحلية المنخفضة. كما أنها تشكل لحظة لاتخاذ قرار مهم تفاديا لمثل تلك الجوائح أو التقليل من حجم خسائر الكوارث الطبيعية في المستقبل. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تراجعت أمواج تسونامي في غضون ساعات. بيد أن الأمواج والفيضانات الناجمة

عن ارتفاع مستوى البحر من جراء الاحترار العالمي لن تعرف تراجعاً. وعندئذ سيكون الضرر متعذراً عن الوصف وسنغدو كلنا لاجئين بيئيين.

٤ - إن بروتوكول كيوتو سيدخل حيز النفاذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، مما سيمكننا من تعزيز التعاون البيئي وتحقيق الأهداف الموضوعية من أجل تخفيض غازات الدفيئة. ويتعين علينا أن نبذل مزيداً من الجهد من أجل حماية بيئتنا العالمية. وليس بروتوكول كيوتو وحده كافياً لمواجهة المستقبل البيئي القاتم لبلداننا.

٥ - لقد أسهمت كارثة تسونامي في توحيد العالم على نحو لم نشهد له مثيلاً منذ أمد بعيد. وينبغي تسخير هذه الوحدة من أجل إنشاء الآليات اللازمة لمواجهة الجوائح البيئية في المستقبل. إن هذه الجائحة قد بينت أيضاً أن الكوارث البيئية لا تقف عند حدود الأوطان وأنها أشد إضراراً بالدول الجزرية الصغيرة. لقد تأثر ثلاثة عشر بلداً تقع في قارتين اثنتين تأثراً مباشراً بالتسونامي، كما فقدت بلدان أخرى عدداً من مواطنيها في الكارثة.

٦ - ولنكن في لحظة الحداد العالمي هذه أكثر إصراراً على إقامة شراكة عالمية في معالجة مشاكل بيئتنا المشتركة. وأتمنى التوفيق للاجتماع الدولي، وآمل أن يزودنا استعراض برنامج العمل بمخطط لمعالجة اهتمامات واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة في القرن الحادي والعشرين.

## حلقة المناقشة الثانية:

### التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية

#### مقدمة

١ - ناقشت حلقة المناقشة الثانية موضوع التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية. وترأس الحلقة جايا كريشنا كورتاري، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي لموريشيوس. وأدار المناقشة حبيب كواني، مدير البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأونكتاد. وكان أعضاء حلقة المناقشة الخمسة هم: أنطوني سيفيرين، السفير المفوض وفوق العادة بمكتب رئيس وزراء سانت لوسيا وسفير سانت لوسيا لدى الجماعة الكاريبية؛ ومحمد لطيف، الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة؛ وهانز - بيتر فيرنر، المستشار بشعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية؛ وسيفارامين بالايانان، المستشار التجاري بالبعثة الدائمة لموريشيوس لدى منظمة التجارة العالمية؛ والدكتور ديب فورد، المستشار التجاري الأقدم بقسم السلع والتجارة بمنظمة الأغذية والزراعة.

٢ - وأعقبت عروض أعضاء الحلقة مناقشة تفاعلية. وقدمت توصيات الحلقة إلى اجتماعي المائتين المستديرتين الرفيعتي المستوى للاجتماع الدولي (انظر المرفق الرابع) تحفيزاً للحوار الحكومي الدولي حول التدابير الواقعية التي من شأنها أن تدفع قُدمًا بجدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - وقد تناولت الحلقة ثلاثة مواضيع رئيسية هي الضعف الاقتصادي، والمسائل التجارية فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتدابير المؤسسية للتصدي لهذه التحديات. وقد أوصت الحلقة باتخاذ إجراءات لمواصلة النظر في هذه المسائل.

#### المسائل المتعلقة بالضعف الاقتصادي

٤ - إن اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية هي اقتصادات مفتوحة وصغيرة النطاق ومواردها محدودة وتعتمد اعتماداً شديداً على الأسواق والموارد الخارجية. كما أنها تعاني من العديد من العوائق الهيكلية والتنافسية. وتتخصص معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجموعة محدودة من المنتجات كما أن سوقها المحلية محدودة. والعديد من هذه الدول تصدر سلعة واحدة، وتعتمد اعتماداً شديداً على حصائل الصادرات. علماً بأن اعتمادها على

الخارج يزيد من ضعفها حيال الأخطار والصدمات الاقتصادية الخارجية. ووجه المشاركون نداء عاجلا من أجل العمل على تحاشي زيادة تهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - ولوحظ أن مساوئ الافتقار إلى اقتصاديات الحجم مرتبطة ارتباطا مباشرا بارتفاع تكلفة الوحدة لإنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى جعل أسعارها غير تنافسية. ويؤدي إلى تفاقم هذا الوضع ارتفاع تكاليف النقل بسبب بُعد هذه الدول جغرافيا. كما أن هذه الدول تواجه بشكل عام صعوبات في الحصول على رأس المال، بما في ذلك من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ثم إن العولمة قد زادت من تهميش هذه الدول في السوق العالمية.

٦ - وأكد عدد من المتكلمين أن القاعدة الحالية المتعلقة برفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا، وهي مسألة بالغة الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي إعادة النظر فيها. إذ إن الدول الجزرية النامية التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نموا، تصبح، في وقت قصير نسبيا، غير مستحقة للمعاملة التساهلية أو التفضيلية، مما يجد بشدة من قدرتها على التعافي، مثلا، من آثار الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية التي هي معرضة لها بشدة. وتم توضيح هذه المسألة بمثال ملديف التي واجهت مؤخرا إحدى كوارث سونامي. ويستلزم الأمر اتخاذ تدابير خاصة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على التكيف مع الظروف اللاحقة لرفعها من قائمة أقل البلدان نموا.

### المسائل المتعلقة بالتجارة

٧ - لاحظ المشاركون أن النظر في أمر الدول الجزرية الصغيرة النامية هو أحد الملامح الجديدة نسبيا في المفاوضات التجارية الدولية. وتم التأكيد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف المقنن ينبغي أن يأخذ في الاعتبار العوائق الاقتصادية الخاصة لتلك الدول التي غالبا ما تمثل شركاء تجاريين ضعافا، وتواجه مصاعب شديدة في التنافس في حلبة التجارة الدولية. وأشار إلى النظام التجاري للاتحاد الأوروبي باعتباره نموذجا ناجحا فيما يتعلق بمنح المعاملة الخاصة التفاضلية للاقتصادات الأضعف والأصغر. فقد سمح هذا النظام لبلدان مثل البرتغال واليونان بإجراء تكيف هيكلي مع الاقتصاد العالمي والاندماج اندماجا كاملا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨ - وينبغي للمفاوضات التجارية التي ستجرى في المستقبل أن تجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر عدالة من خلال الاعتراف بالعوائق الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذا من شأنه أن يسمح لهذه الدول المشاركة بمزيد من المساواة في التجارة الدولية، والحصول على فرص أضمن للوصول إلى الأسواق الخارجية، والاشتراك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية كشركاء مساوين لغيرهم. وأوضحت موريشيوس الحاجة

إلى منح معاملة تفضيلية وممايزة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تصدر سلعا أساسية. وأشير في هذا الصدد إلى مثال الإصلاح الذي قام به مؤخرا الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسكر. فقد أدى هذا الإصلاح إلى خفض أسعار السكر بحوالي ٣٧ في المائة، مما يمكن أن يؤدي إلى القضاء على قطاع السكر في موريشيوس.

٩ - ولوحظ أن المفاوضات التجارية الدولية في منظمة التجارة العالمية تجري في إطار برنامج الدوحة الإنمائي، الذي يشتمل على أحكام معينة تتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتجارة الخاصة بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة. كما لوحظ أن المفاوضات، ولا سيما تلك المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية وبالوصول إلى الأسواق والحصول على إعانات مالية لقطاع الزراعة، لم تتقدم على النحو المأمول إبان اعتماد إعلان الدوحة الوزاري في عام ٢٠٠١.

#### الاستجابات المؤسسية للمسائل ذات العلاقة

١٠ - كان من رأي المشاركين بوجه عام أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لن تتمكن من تحقيق المرونة الاقتصادية وإقامة اقتصادات تنافسية من دون دعم من شركائها في التنمية. ولا بد لتعزيز قدراتها على التكيف من زيادة تدفقات المعونة من شركاء التنمية الثنائيين ومن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ولا بد كذلك من تكثيف التعاون الاقتصادي داخل مناطق هذه الدول، بما في ذلك عن طريق تجميع الموارد. وينبغي أن تواصل وكالات الأمم المتحدة تقديم مساعدتها في هذا الصدد.

١١ - وبناء القدرات المؤسسية ذو أهمية بالغة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد قطع العديد من هذه الدول خطوات واسعة على طريق تنمية قدرتها على التجارة، بيد أن نقاط الضعف الاقتصادية لا تزال كبيرة وينبغي بذل جهود خاصة من جانب المجتمع الدولي لتعزيز قدرة هذه البلدان على التكيف مع الظروف. ومن المهم تحديد طرق عملية لبناء القدرات، ومناهج واستراتيجيات إقليمية لدعم تنميتها الاقتصادية، بمساعدة الشركاء الإنمائيين الدوليين.

١٢ - وتعدُّ المفاوضات التجارية وما يتصل بها من التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تبرر الجهود المبذولة لتنمية القدرات التفاوضية لهذه الدول. كما أنها تتطلب منها اتخاذ مناهج ابتكارية. ولوحظ أنه لا أساس للتخوف من أن تؤدي المعاملة الخاصة لهذه الدول إلى تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف.



## الإجراءات الموصى بمواصلة النظر فيها

- مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية.
- ضمان أن يأخذ النظام التجاري المتعدد الأطراف المقنن في الاعتبار الواجب نقاط الضعف الاقتصادي لهذه الدول.
- تنفيذ أحكام إعلان الدوحة الوزاري المتعلقة بالمعاملة التمايزية والتفضيلية لهذه الدول، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالوصول إلى الأسواق الخارجية.
- إقامة آليات مالية مبتكرة للتصدي للعوائق الهيكلية التي تعانيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تحسين قدرة هذه الدول على المشاركة مشاركة فعالة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
- تعزيز القدرات المؤسسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها قدرتها على وضع السياسات ذات الصلة بالتجارة واتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة.
- إتاحة قصص نجاح الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية الاقتصادية وبناء القدرات لأغراض الاستفادة منها.
- تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال الكيانات الإقليمية، بدعم من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية.
- إعادة النظر في القاعدة المتعلقة برفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً في ضوء نقاط الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- زيادة نطاق قبول الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها تمثل حالة مستحقة للمعاملة الخاصة في منظمة التجارة العالمية.
- دعوة هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة إلى إعطاء قائمة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية مركزاً رسمياً لأغراض المعاملة الخاصة.

## حلقة المناقشة الثالثة:

### دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

#### مقدمة

١ - ناقشت حلقة المناقشة الثالثة دور الثقافة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وترأس حلقة المناقشة راتشمات ويتولار، وزير البيئة في إندونيسيا، وأدارت المناقشة بيرليت لويزي، الحاكمة العامة لسانت لوسيا. ولتيسير الحوار الحكومي الدولي، استمع المشاركون في الحلقة إلى عدد من المتكلمين بشأن مواضيع خاصة، كما يلي: فيليب دو لا أوس دو لالوفير، رئيس مجلس صندوق التراث الوطني لموريشيوس، عن موضوع "إدماج التراث الثقافي في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ وأدي ميريتوي راتونابابوا، كبير موظفي شؤون التنمية الثقافية بإدارة الثقافة والتراث في وزارة شؤون فيجي، عن موضوع "كيفية حماية التراث الثقافي للجزر الصغيرة بشكليه المادي واللا مادي وكيفية النهوض به وتعزيزه"؛ ورالف ريجنانون، مدير المركز الثقافي لفانواتو، عن موضوع "إدارة المجتمعات المحلية للتراث الثقافي والموارد والتعليم"؛ وكيث نرس، أحد كبار المحاضرين في معهد العلاقات الدولية في جامعة ويست إنديز، بترينيداد وتوباغو، عن موضوع "الصناعات الثقافية والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ وسيدني بارتلي، مدير الثقافة في وزارة التعليم والشباب والثقافة في جامايكا، عن موضوع "إيلاء الاهتمام للثقافة على غرار السياسات التجارية والسياسات العامة الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

٢ - كان هناك اتفاق عام على أن الثقافة احتلت مكانة هامة في عملية متابعة برنامج العمل وكذا في التنمية المستدامة عموماً. واعتبرت الثقافة الدعامة الرابعة للتنمية المستدامة. واعترف بأن ثقافة الجزر وتراثها يوفران سبلاً هامة للتنمية المستدامة، من خلال مجالات كالسياحة المستدامة، والمعارف التقليدية، والموسيقى، والمهرجانات. وتعتبر الهوية الثقافية والتراث الثقافي أمرين أساسيين في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ويستحيل بالفعل استدامة التنمية ما لم تكن الهوية الثقافية مرتكزها ومنبعها.

٣ - وأبدت الوفود تأييداً كبيراً لوضع اتفاقية دولية جديدة عن التنوع الثقافي. وذكر أن التبادل الثقافي يغذي وينمي التنوع الثقافي والهوية الثقافية؛ كما أنه يبذل سوء التفاهم ويحول دون التطرف.

٤ - وأيدت وفود عديدة حماية التراث الثقافي والتنوع الثقافي، وتوفير موارد إضافية لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق ذلك. ودعا عدد من الوفود والمجموعات الإقليمية إلى المحافظة على لغات الشعوب الأصلية واللغات المحلية وإلى تدريس الثقافة والتقاليد ضمن مناهج التعليم الوطنية. وعلاوة على ذلك، ارتئي أن من الضروري أن تكون للدول الجزرية الصغيرة النامية كلمتها في وسائل الإعلام حتى تقدم صورة إيجابية عن ثقافات هذه الدول. فقد لوحظ أن توارث التقاليد الثقافية بين الأجيال يساعد في بناء مجتمع حيوي عفي.

٥ - ونادت بعض الوفود بوجود سياسات ثقافية وطنية وأطر تشريعية لدعم تنمية الصناعات والمبادرات الثقافية في مجالات من قبيل الموسيقى والفن والمهرجانات والمسرح والأفلام والسياحة الثقافية. فوجود صناعات ثقافية قادرة على الاستمرار تجاريا من شأنه أن يغذي التلاحم الاجتماعي ويعزز الهوية الوطنية. وينبغي تعزيز المؤسسات والصناعات الثقافية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية الوطنية والإقليمية ومواجهة التنافس على الصعيد الدولي. فهذه المؤسسات والصناعات تشكل مجالات تمتلك فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية ميزة نسبية ويمكن استخدامها لرفع مستوى هذه البلدان اجتماعيا واقتصاديا. وتشكل الثقافة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مصدرا رئيسيا من مصادر حمايتها إذ أنها تساعد على احتواء ما تحدته العولمة من صدمات خارجية.

٦ - وحدد المشاركون مجالات العمل التالية بوصفها مجالات ذات أولوية:

- إشراك المجتمعات المحلية في عملية وضع السياسات الرامية إلى حماية التراث الثقافي، بما في ذلك تحديد الأشياء التي تستحق الحماية وتحديد مالكيها.
- تحسين إدارة مواقع التراث الثقافي والطبيعي والعمل على أن تكون أبوابها مفتوحة أمام الجميع وأن تجري صيانتها بأقل تكلفة ممكنة.
- إقامة شراكات بين الحكومات والمجتمعات المدنية من أجل تحقيق إدارة مستدامة للتراث.
- دعم قدرات المجتمعات المحلية وتعزيزها في مجالي إدارة الموارد وتسيير الشؤون العامة.
- وضع برامج لتسجيل المعارف التقليدية وحفظ القيم والتقاليد والممارسات الثقافية الموروثة.
- تضمين المناهج الدراسية الأساسية تعليم ونقل القيم التي تتوارثها المجتمعات المحلية وما يرتبط بها من معارف محلية ومعارف تمتلكها الشعوب الأصلية.

- تسجيل لغات الشعوب الأصلية وحفظها كوسيلة لدعم إدماجها الدائم في مناهج التعليم المدرسية والتشجيع على إصدار مؤلفات بهذه اللغات.
- بناء القدرات الثقافية من خلال التعليم والتدريب في مجالات الفنون، والإدارة الفنية، وإدارة التراث، وإدارة المشاريع الثقافية.
- الاستثمار في الصناعات الثقافية لتوليد فرص محلية جديدة للعمالة والتصدير، والمساهمة في تنويع المجالات الاقتصادية، وتعزيز الثقة والصلات الثقافية وتوسيع نطاقها مع المجتمعات خارج البلاد.
- تكثيف المشاورات بين الحكومات والصناعات الثقافية من أجل تكييف السياسات الحكومية مع الممارسات القائمة في مجالات الثقافة والتجارة والصناعة والسياحة والتعليم وحماية الملكية الفكرية، والقطاعات الأخرى.
- حماية الملكية الفكرية للدول الجزرية الصغيرة النامية من القرصنة في مجالات الموسيقى والنشر والصناعات الإبداعية الأخرى، وبناء القدرات في مجالات حفظ الحقوق، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية لحماية جميع أشكال الإبداع والابتكار، وتوعية العامة بهذه المسائل.
- تحسين القدرة المؤسسية على الدفاع عن المنتجات الثقافية والخدمات والملكية الفكرية، بما فيها حقوق النشر، والترويج لها وتسويقها.
- زيادة إمكانيات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على رؤوس الأموال والقروض، لا سيما في مجالات تمويل التنمية والهبات التي تساعد على تنمية السوق، وإنشاء صناديق لدعم الثقافة في المناطق التي توجد فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## حلقة المناقشة الرابعة:

### معالجة التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

#### مقدمة

١ - تناولت حلقة المناقشة الرابعة موضوع التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وترأس حلقة المناقشة ماركس بيرتيل، سيناتور ووزير البيئة والصحة في جزر البهاما، وبروس بيلسن، أمين الشؤون البرلمانية بوزارة الخارجية والتجارة، في أستراليا، وأدار المناقشة إيثميل، المدير العام لمنظمة دول شرق الكاريبي. وأعضاء حلقة المناقشة الأربعة هم: غريغ أوروين، الأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ؛ وصونيا إليوت، موظفة اتصال بمكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمثلة لذلك المكتب، وديسموند جونز، وكورتيس وارد، مستشار بلجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب؛ وريكس نيتلفورد، الأستاذ الفخري بجامعة جزر الهند الغربية.

٢ - وأثارت عروض أعضاء حلقة المناقشة حوارا تفاعليا مع ممثلين عن الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي غيرها. وقدمت توصيات المناقشة إلى اجتماعي المائتين المستديرتين الرفيعتي المستوى للاجتماع الدولي (انظر المرفق الرابع) لإجراء حوار حكومي دولي بشأن التدابير العملية للنهوض بخطة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - وركزت مناقشات الحلقة على عدد من التحديات الاجتماعية والتوجهات الناشئة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد المشاركون على أن برنامج عمل أوثق صلة بالموضوع من أي وقت مضى في سياق هذه التوجهات الناشئة.

٤ - ولا يزال تخفيف حدة الفقر يمثل تحديا أساسيا يواجه التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية حتى في الوقت الذي يتم فيه إحراز تقدم نحو تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لها نسبة عالية من الشباب، وتزايد نسبة التحضر فيها وتتسم بكثافة سكانية عالية بالمقارنة مع الموارد الطبيعية المتاحة. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات محدودة العمالة وخيارات التعليم العالي، لا سيما بالنسبة للشباب. كما أن

تضافر ارتفاع مستويات البطالة والتحضر يفوق طاقة تقديم الخدمات، وتزايد قطاعات السكن غير النظامي ويرتفع معدل الفقر الحقيقي.

٥ - ولاحظ المشاركون أن الجوانب الاجتماعية للعولمة وتحرير التجارة بادية للعيان في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ أن السياسات التجارية والنظم الضريبية التي لا تراعي ظروفها الخاصة تؤثر سلبا على اقتصاد المجتمعات المحلية. ويواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدي إدماج المعايير والممارسات الثقافية المحلية في أطر ومؤسسات الحكم الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. وقد دفعت السياسات والنظم الدولية بالعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التحول من اقتصادات الموارد التقليدية إلى اقتصادات الخدمات. وكان لهذا التحول آثار انتقالية كبيرة لا يستهان بها على المجتمعات المحلية والعمل والتشغيل. فالأسواق العالمية لا تدرج في الحسبان الرعاية الاجتماعية بينما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبة في توفير شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة. وإذا كانت الملكية العقارية المحلية وتوفير فرص الحصول عليها مسألتين أساسيتين بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن نظم التجارة العالمية تجعل تقييد الملكية الأجنبية أمرا تتزايد صعوبته على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي بعض الحالات، تزايدت الملكية العقارية الأجنبية بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في قطاع السياحة، مما أسهم إسهاما إضافيا في تآكل فرص حصول المجتمعات المحلية على الملكية العقارية والموارد الطبيعية. وتؤجج هذه العوامل التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضمان الاكتفاء الذاتي وتقرير المصير.

٦ - إن من شأن الخطط الإنمائية القصيرة النظر غير المصممة لحماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية أن تعمل أيضا على تقويض قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على حماية صحة ورفاه مجتمعاتها المحلية. ويلزم أن تركز الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنمية الأسواق المخصصة. وسيكون محرك التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية همّ الناس، لا القطاع الخاص، إذا وفر لهم الدعم والموارد الكافية. وينبغي أن تراعي حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه المسألة في سياساتها وبرامجها، بطريقة تعزز الرصيد الثقافي الفريد لمجتمعاتها المحلية وتستند إلى الاحتياجات المحددة ذاتيا بدل الاحتياجات المحددة من الخارج.

٧ - ولئن لم يكن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز توجها ناشئا، فإنه لم يحظ بإقرار كاف باعتباره تحديا إنمائيا قائما منذ ١٠ سنوات خلت. غير أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديد خطير ومنتام يتفاقم بالتنقل المتكرر للناس وبالمحرّمات الثقافية المستمرة التي تحول دون إجراء نقاش مفتوح بشأن الممارسات الجنسية. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مجرد شاغل صحي، بل إن آثاره شديدة الانتشار وتطرح تحديا إنمائيا

مستمرًا. وتساهم قلة التوعية والفرص الاقتصادية في سوء السلوك الصحي وفي الاختيارات غير السليمة.

٨ - ويهدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة متزايدة القوة العاملة المنتجة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ويستنزف الخدمات الصحية المنهكة فعلا. ويصيب بشدة الشريحة العمرية الشابة الحضرية والأكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية، حيث يعرض المرأة الشابة لخطر بالغ. وتعد منطقة البحر الكاريبي المنطقة الثانية الأشد تضررا في العالم. ويتزايد الضعف مع ثقافة الإنكار، وقلّة فرص الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم، وارتفاع مستويات الفقر. ومن المهم للغاية توفر التزام سياسي راسخ وقيادة قوية، معززة بتخطيط محدد بإحكام وشبكة لتقديم الخدمات. وينبغي السعي إلى إيجاد الحلول في السياقات الوطنية والإقليمية والثقافية كما ينبغي تمويلها على النحو الواجب.

٩ - وليس فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو المسألة الصحية الرئيسية الوحيدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل إن ثمة أمراضا مزمنة أخرى وظروفا صحية تشكل هي أيضا شاغلا رئيسيا وتستلزم كذلك إيجاد حلول منسقة ومتكاملة لها؛ ومن هذه الأمراض السكري، والسمنة والسل والملاريا.

١٠ - وفي حقبة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نشأت عن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب وتمويله طلبات جديدة على مؤسسات إنفاذ القوانين، وعلى الموارد والهياكل الأساسية. وإذا كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية من الشركاء الراغبين المنخرطين في الجهد الدولي لتحسين الأمن العالمي والتصدي للإرهاب، فإنها تواجه معركة شاقة في إيلاء الأولوية لهذه المسائل على المسائل الملحة الأخرى من قبيل تخفيف حدة الفقر والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية والأوبئة وأعباء الديون الثقيلة. وإن تكلفة عدم التصدي للشواغل الأمنية الداخلية والخارجية باهظة من حيث أثرها على الموارد المالية والبشرية والمؤسسية. غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل ديونا إضافية في جهودها الرامية إلى معالجة مسائل الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الأمن. وثمة حاجة ماسة إلى بناء القدرات لضمان تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تلبية الاحتياجات الأمنية دون المخاطرة بالضروريات الإنمائية الأخرى. وهذا ما يملي ضرورة وضع إطار مؤسسي للتعاون والتنسيق بين الدول لبناء قدرة الأمن الوطني والعالمي. ولاحظ المشاركون ضرورة النظر في إمكانية إنشاء صندوق استئماني للأمن العالمي عن طريق البنك الدولي، تديره المصارف الإنمائية الإقليمية.

١١ - وإلى جانب الإرهاب، ثمة جرائم عبر وطنية أخرى تطرح تحديا كبيرا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه الدول معرضة بشدة باعتبارها أماكن مستهدفة لارتكاب الجريمة الدولية، بما فيها تهريب البشر والاتجار بالمخدرات. ولهذه الجرائم أثر يزعزع استقرار المجتمعات المحلية ويؤثر على الاقتصادات السياحية ويقوض الحكم.

١٢ - وما فتئ بذل الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي يثبت فائدته في مواءمة الإطارات من أجل إدارة للحكم بصورة أكثر تكاملا. وتتحرك الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو بناء تحالفات وتجميع الموارد والاستثمار في الهياكل الأساسية الإقليمية سعيا منها إلى التغلب على العديد من معوقاتها، بما فيها محدودية الوفورات في الحجم وارتفاع التكاليف المترتبة بالعزلة الجغرافية.

### الإجراءات الممكنة مواصلة النظر فيها

١٣ - ما فتئت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل من أجل إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في تخطيطها وعملياتها الإنمائية. ولا تزال النهج التشاركية القائمة على الناس، ولا سيما تمثيل المرأة في كل مستويات إدارة الحكم، تشكل أمورا أساسية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد عززت كارثة طوفان تسونامي في المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ أهمية نهج التنمية المستدامة الطويلة الأمد المستندة إلى الشراكات الحقيقية والاحترام المتبادل، بدل تقديم الصدقات القصيرة الأمد. وأبرزت الحلقة العناصر التالية باعتبارها إجراءات يمكن مواصلة النظر فيها:

- تقديم المزيد من الدعم الدولي، في إطار شراكات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لوضع برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- إنشاء صندوق استئماني للأمن العالمي يديره البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية؛
- تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات والتخطيط ووضع البرامج لا سيما مشاركة المرأة والشباب؛
- تحسين فرص العمل والتعليم المتاحة للفقراء والمحرومين لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وتكوين رأس المال الفكري؛



- دعوة حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ضمان التوزيع العادل للدخل وخلق فرص العمل ووصولها وضمان حماية حقوق العمال بالتصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛
- بناء القدرة المؤسسية على تدريب الناس محليا بغرض تنمية أسواق مخصصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما سيعمل على المحافظة على فرص العمل ودعم خيارات التقاعد على المدى البعيد؛
- اتباع نهج أكثر تكاملا في السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة المسائل الصحية العديدة، مع التسليم بآثارها الواسعة النطاق على الإنتاجية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي؛
- وضع برامج وطنية للتنفيذ ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقيام بتقييم للأثر الجنساني لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- إقامة نظام للإنذار المبكر لرصد الأمن الغذائي.

## حلقة المناقشة الخامسة:

### بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية

#### مقدمة

١ - ناقشت حلقة المناقشة الخامسة موضوع بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ورأسست الفريق ماريا مادالينا بريتو نيفيس، وزيرة البيئة والزراعة ومصائد الأسماك في جزر الرأس الأخضر. وأدار النقاش البروفيسير ألبرت بينغر، مدير مركز البيئة والتنمية بجامعة جزر الهند الغربية ومنسق فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعضو لجنة السياسة الإنمائية. وكان أعضاء فريق النقاش الأربعة: توك تالاغي نائب رئيس وزراء نيوي ووزير بيئتها، والبروفيسير ميشيل ووتر من جامعة جزر الهند الغربية وعضو فريق خبراء البرنامج الإنمائي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتيريزا مانارانغي - تروت المستشارة الخاصة من جزر كوك؛ وسيف ينسن رئيس اللجنة المالية في البرلمان النرويجي.

٢ - وناقشت عروض أعضاء الحلقة، والتعليقات والأسئلة الصادرة عن الرئيسة ومدير المناقشة والمشاركين فيها، ومن بينهم ممثلون للحكومات والمنظمات والمجتمع المدني، مسألة بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية من منظور عناصر ضعفها المشتركة، فضلا عن بعض الأحداث المناخية الكارثية، والتدابير الجارية والمقترحة لمعالجة العواقب الخطيرة التي تواجهها فرادى البلدان وتكون طويلة الأجل في غالب الأحيان. وتسببت آراء بلد مانح رئيسي بشأن أولوياته للمساعدة الخارجية في موالاته النقاش. وقدمت توصيات حلقة المناقشة إلى اجتماعي المائتين المستديرتين الرفيعتي المستوى للاجتماع الدولي (انظر المرفق الرابع) لتعزيز الحوار الحكومي الدولي بشأن التدابير العملية للنهوض بخطة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ - ويمكن تجميع المسائل المثارة في مناقشة الحلقة والتوصيات المقترحة فيها تحت ثلاثة عناوين رئيسية، على النحو المبين أدناه.

#### عناصر الضعف

٤ - أبرز المشاركون في حلقة المناقشة عددا من عناصر الضعف الرئيسية المشتركة بين كافة هذه الدول، ألا وهي: الصغر (من حيث الحجم، وعدد السكان، ومحدودية الموارد البشرية، والأسواق الداخلية)؛ والموقع النائي (بعيدا عن الأسواق، مضافا إليه تكاليف النقل)؛ والاعتماد على الواردات من الطاقة (الضعف الطاقوي)؛ والتشتت الجغرافي؛ وضعف المناعة

أمام الكوارث الطبيعية والأحداث المناخية القاسية؛ وهشاشة النظم الإيكولوجية (لا سيما الشعاب المرجانية والمناطق الساحلية)؛ والقيود المفروضة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضعف المناعة أمام الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية المنشأ؛ وقلة الموارد الطبيعية (لا سيما محدودية إمدادات المياه العذبة؛ ومصادر الوقود، والمنتجات الزراعية والغذائية)؛ وارتفاع مستويات هجرة الأفراد المهرة (انظر أيضا A/CONF.207/CRP.5).

٥ - ورغم رفض أعضاء حلقة المناقشة لوصف الدول الجزرية الصغيرة النامية وصفا موحدا منطبقا على الجميع، فقد شددوا على أن محدودية رأس المال الطبيعي والاقتصادي والبشري فيها يعد قيودا مشتركا يؤثر على قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية والاستجابة لها، سواء كانت صدمات من صنع الإنسان، من قبيل الصدمات الناشئة عن القوى السوقية/المالية أو الصدمات الناشئة عن المخاطر الطبيعية، التي من قبيل الصدمات التي تولدها الأحداث المناخية القاسية. وقد أشير إلى الزلزال وطفان تسونامي المأسويين اللذين حدثا مؤخرا في المحيط الهندي باعتبارهما أحدث مثال على الآثار التي تخلفها الكوارث الطبيعية.

#### الدروس المستفادة من بناء القدرة على الانتعاش

٦ - ناقشت حلقة المناقشة تجربة نيوي باعتبارها حالة من حالات الدمار الاقتصادي والبيئي الشديد الذي أحدثه في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٤ إعصار هيتا، الذي يعد أضخم إعصار سجل على الإطلاق في تاريخ المحيط الهادئ. وبعد مضي عام على ذلك الإعصار، شملت الدروس المستفادة في بناء القدرة على الانتعاش أهمية الاتصالات - للحصول على حقائق عن الكارثة بسرعة ودقة ولتعبئة وسائط الإعلام والدعم من المانحين. ومن المهم أيضا إيجاد إمدادات الإغاثة ومساعدات الطوارئ في الموقع مسبقا. وقد ساعد التخطيط المسبق للبنية الأساسية والمرافق العامة على تيسير الإصلاح العاجل. وكان من الضروري أيضا اتخاذ الحكومة، على جميع المستويات، قرارات فعالة واتخاذ إجراءات إدارية فعالة، بما في ذلك تحديد الأولويات وإبلاغ الرسائل إلى الشعب والقواعد الجماهيرية المحلية ومنظمات المجتمع المحلي. وقد أدى التخطيط الطويل الأجل الفوري المنفذ في إطار الجهود الإنعاشية اللاحقة للإعصار وتفهم دور الثقافة في بناء قدرة المجتمع على الانتعاش، عن طريق المشورة النفسية المجتمعية والتقليدية، على تغلب السكان المنكوبين بشدة على قهر الآلام التي خلفها تدمير أراضيهم ومواردهم وسبل رزقهم، وعلى المضي قدما في سبيل الانتعاش الطويل الأجل.

٧ - وتحدث أعضاء آخرون في حلقة المناقشة عن تجارب دمار وضعف مماثلة أعقبت الإعصار إيفان الذي أصاب منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٤. وكان الدمار الناشئ قد

تفاقم كثيرا بفعل سنوات من الدمار البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية، التي من قبيل إزالة الأحراج وتحات الشواطئ والسواحل، الذي حدث غالبا بفعل تركيز المرافق السياحية على السواحل الهشة. وجرى التشديد على أن المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل المتولدة عن بناء الفنادق قد تزول في نهاية الأمر بفعل تكاليف الدمار البيئي الطويل الأجل الذي يلحق بالأراضي والموارد البحرية وما يتصل بذلك من تنوع بيولوجي.

٨ - وكان مما خلصت إليه المناقشة أن صغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية يستلزم نهجا تكامليا شموليا إزاء التنمية أكثر مما يستلزم نهجا قطاعيا تقليديا لتحقيق التنمية المستدامة و "استعادة حيوية النظم الإيكولوجية". وقيل إن بناء القدرات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وإدارتها وحسن الإدارة والمشاركة الجماهيرية، بما في ذلك مشاركة القطاعين الخاص والعام، أمور ضرورية لبناء قدرة المجتمع على الانتعاش وتحقيق التنمية المستدامة.

٩ - وأشار أحد المشتركين في حلقة المناقشة إلى اعتبار هام هو أنه بقدر ما أن المعالجة النمطية الموحدة لا تصلح لوصف الخصائص الفيزيائية لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن ذلك المفهوم قد لا يكون مناسباً أيضاً للمناخين فيما يختص بالنظر في تقديم المساعدات المالية والأفضليات التجارية، وهي الأمور التي تتحدد بتأثير الاحتياجات والحاجات الفردية أكثر مما تتحدد بتأثير الاحتياجات والحاجات المشتركة. ويؤكد التنوع بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الحاجة إلى رسم حلول محددة لكل بلد. ويمكن أن يكون التنوع الاقتصادي والتجاري أمراً حاسماً، كما أن التزامات المناخ بالاستثمار في التنوع الاقتصادي يمكن أن تكون أمراً أساسياً.

### اقتراحات لمزيد من الإجراءات

١٠ - يقتضي بناء القدرة على الانتعاش في الدول الجزرية الصغيرة النامية إيلاء الاهتمام إلى ما يلي:

- وسائل الانتعاش من الكوارث البيئية الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية؛
- طرائق مبتكرة لتعبئة الموارد والتمويل لأغراض التنمية؛
- آليات للتقييم والمتابعة؛
- حلول مستدامة للشواغل المتعلقة بالطاقة؛
- تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات؛
- شراكات فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي؛

- إنشاء و/أو تعزيز منظومات الإنذار المبكر؛
  - الأمن الوطني.
- ١١ - ويمكن أن تخطو حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية خطوات لتحقيق ما يلي:
- إدماج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية في خطط إدارة الكوارث؛
  - تنويع الأنشطة التجارية ووضع استراتيجيات للتصدي لعدم الاستقرار الاقتصادي؛
  - إدارة الموارد البيئية التي تعول اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية إدارة شاملة متكاملة؛
  - إشراك المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسة العامة بطرائق مجدية لتعزيز القدرة على الانتعاش.
- ١٢ - وتضطلع الجماعات الرئيسية والمجتمع المدني بدور هام في بناء القدرة على الانتعاش بواسطة ما يلي:
- زيادة القدرة عن طريق التدريب والتعليم والبحث؛
  - تطوير أنظمة تبادل المعلومات على الصعيد العالمي؛
  - زيادة التوعية بشأن القضايا المحلية.
- ١٣ - ويمكن للمجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين أن يدعموا الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء القدرة على الانتعاش وتحقيق التنمية المستدامة بواسطة ما يلي:
- سرعة تعبئة الموارد لأغراض الإغاثة والتعمير في حالة وقوع الكوارث؛
  - تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على العمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛
  - دعم وتحسين الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير الشراكات التعاونية؛
  - إعادة النظر في استعمال دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس/النتائج المحلي الإجمالي كمعيارين عند النظر في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التمويل لأغراض التنمية؛
  - تمويل البحث العلمي والمبادرات المجتمعية للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

## المرفق الرابع

## موجزات مناقشات اجتماعي المائتين المستديرتين

## اجتماع المائدة المستديرة الأولى

آفاق المستقبل: حشد الموارد من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

## مقدمة

١ - عالج المجتمعون في اجتماع المائدة المستديرة الأولى موضوع: ”آفاق المستقبل: حشد الموارد من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“. وقد ترأس حلقة المناقشة كل من أوين آرثر، رئيس وزراء بربادوس، ولويس ميتشل، مفوض شؤون التنمية والشؤون الإنسانية بالجماعة الأوروبية. وقام بإدارة الحوار وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢ - وشارك في المناقشات خمس وعشرون متحدثًا بمن فيهم الرؤساء ورؤساء الوزارات والوزراء وكبار المسؤولين في الحكومات، فضلا عن رؤساء الوكالات والمنظمات وممثلي المجتمع المدني. وافتتح الاجتماع ببيان استهلاكي للرئيس آرثر، وأبدى الرئيس ميتشل ملاحظات ختامية.

٣ - وانصب الحوار في اجتماع المائدة المستديرة على المسائل الرئيسية في مجال السياسات والتدابير التي تعتبر جوهرية من أجل حشد الموارد المطلوبة لإنجاح تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما نظر المجتمعون في الأهداف والالتزامات الأخرى حديثة العهد، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتريري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الأمم المتحدة للألفية.

٤ - وارتأى المشاركون عموما أن تنفيذ برنامج العمل وغيره من الاستراتيجيات الإنمائية هو المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدول، كل دولة على حدة. بيد أن الفرص المحدودة المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على الموارد المالية والفنية تستلزم من المجتمع الدولي تقديم المساعدة. وقد لاحظوا مع القلق أن الوفاء بالالتزامات التي تمخض عنها المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بربادوس،

بعد مرور عشر سنوات على انعقاده، كان دون التوقعات بكثير، ما يعزى إلى حد كبير إلى عدم كفاية مستويات الدعم المالي. وقد أدى ازدياد هذه الفجوة إلى اتساع الفجوة في مجال التطبيق. وقد أدت نقاط الضعف التي تشوب الجوانب الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وافتقار هذه الدول إلى المرونة اللازمة في مواجهة الصدمات الخارجية، سواء كانت ناتجة عن الأسواق المالية أو العولمة أم عن الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية، من قبيل كارثة الزلزال الأخير وأمواج تسونامي في المحيط الهندي أو إعصار هيتا في المحيط الهادئ أو إعصار إيفان في منطقة البحر الكاريبي، إلى تسليط الأضواء على افتقار معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى القدرة على حشد التمويل الضروري والخبرة الفنية اللازمين من أجل تنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا.

٥ - لقد انخفضت بشكل كبير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٤، فبلغت نسبتها في بعض الحالات ٥٠ في المائة. وشهدت في الوقت نفسه تجارة الدول الجزرية الصغيرة النامية هبوطا في الأسواق الدولية ما أدى إلى خسائر فادحة في حصائل الصادرات. وقد لوحظ أن الإعانات الزراعية والنفقات العسكرية في البلدان المتقدمة النمو تزيد بشكل كبير عن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية قاطبة. وتفرض قيودا على تدفقات التحويلات من مواطني الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين يعيشون في الخارج، رغم كونها تشكل جزءا كبيرا ومتناميا من التمويل الخارجي الذي يحظى به كثير من تلك الدول، بسبب سياسات الهجرة التي ينتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو.

٦ - ولوحظ أن أسواق رأس المال الدولية يمكن أن تشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تستخدمها في حالات كثيرة استخداما فعالا لأنها لا تدرك بما يكفي كيفية عمل هذه الأسواق، أو بسبب افتقارها إلى القدرة على الاستفادة من هذه الأسواق استفادة كاملة. فللوصول إلى هذه الأسواق، يتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تطور النظام المالي الذي تفرضه هذه الأسواق وتمارسه. وقد لوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يسترشد بالمعدلات التجارية على وجه الحصر وليس باحتياجات البلدان المتلقية. وبالإشارة إلى عبء الديون الكبير والمتزايد الذي يعانيه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أوعز بأن إلغاء الدين قد يغدو وسيلة للاستثمار في السلام العالمي.

٧ - وجرى أيضا التشديد على التجارة بوصفها مصدرا من مصادر حشد الموارد، أطول أمدا وأكثر استدامة. بيد أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أصغر بكثير من أن تحظى

بقدرتها تنافسية في الأسواق الدولية، وهي تحتاج إلى الدعم من أجل تعزيز قدرتها على المنافسة. كما أن حصتها في التجارة العالمية من الصغر بحيث أن فشل اقتصاداتها لن يكون له أثر ملحوظ على النظام الاقتصادي العالمي. ويوجد كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبات كبيرة في استقطاب الموارد المالية الخارجية، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية بسبب بعدها وأسواقها الصغيرة. وكان هناك الحاح على أن يأخذ النظام التجاري المتعدد الأطراف والقائم على القواعد بعين الاعتبار نقاط الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويزيد نطاق قبول هذه الدول بوصفها حالة تحتاج إلى معالجة خاصة من جانب منظمة التجارة العالمية وضمن جولة مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في الدوحة. وأشير أيضا إلى أن خروج الدول الجزرية الصغيرة النامية من مركز أقل البلدان نموا قد يؤدي إلى ما يرافق هذا الخروج من إزالة للأفضليات الممنوحة لها من أجل الوصول إلى الأسواق، وبالتالي ينبغي عدم تشجيع تلك الممارسة.

٨ - وتطرق مشاركون كثيرون إلى الحاجة إلى توفير بيئة محلية مؤاتية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك المناخ التجاري الملائم لمباشرة الأعمال الحرة وتنمية المؤسسات. ففي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، يفتقر القطاع الخاص إلى النمو الكافي والمؤسسات إلى القدرة على المنافسة. وقد لوحظ بشكل خاص أن الحوافز التي تدفع إلى تنمية المؤسسات، بما في ذلك الحصول على التمويل بشروط تساهلية، لا تكفي لتنشيط عملية تطوير هذه المؤسسات وتنميتها. ويمكن أن يتحسن الوضع من خلال تحسين فرص الحصول على رؤوس الأموال والائتمانات، وبخاصة عبر تزويد المؤسسات الصغيرة بالتمويل الائتماني والمنح لتنمية الأسواق، على أن يقترن ذلك بقوانين وصكوك تنظيمية وهياكل أساسية ملائمة.

٩ - وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية هامة وهي المساعدة في تحقيق تنمية المؤسسات ومباشرة الأعمال الحرة من خلال جملة أمور، من بينها الشراكات في القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات وتوجيه المجتمع نحو عصر المعلومات الجديد. ويمكن أن يؤدي تقديم المساعدة إلى القطاعات الاقتصادية التي تملك فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية ميزة تنافسية، كقطاع السياحة والصناعات الثقافية، إلى تحسين القدرة التنافسية للعمليات التي تضطلع بها المؤسسات في هذه القطاعات. وينبغي تزويد قطاع السياحة البيئية بالأموال وإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

١٠ - وشدد مشاركون كثيرون على الأهمية الجوهرية التي تكتسبها تنمية الموارد البشرية من خلال التوعية والتدريب وبناء القدرات. ويجب تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجالي التوعية والتدريب من أجل تحقيق تكافؤ في فرص العمل والتطوير المهني. ودعا عدة مشاركين



إلى إنشاء مراكز تفوق متعددة الاختصاصات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، من أجل الاستفادة على أكمل وجه من الرأسمال الاجتماعي المتوافر في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فيمكن أن تتاح في هذه المراكز، في جملة أمور، قاعدة بيانات للموارد البشرية والخبرات المتوافرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - ودعا مشاركون كثيرون إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل زيادة الاستفادة من الموارد النادرة وتسخيرها بصورة أفضل. ويعد التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ضروري من أجل الإفلاح في الوقاية من الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر. وينبغي أن تدعم المنظمات الإقليمية هذه الجهود.

### الإجراءات الموصى بمواصلة النظر فيها

١٢ - بهدف مواجهة التحديات التي يطرحها حشد الموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل، أوصى المشاركون في المائة المستديرة بالاهتمام بالمجالات التالية:

(أ) على الصعيد الدولي:

- التركيز على التجارة بوصفها مصدرا أطول أجلا لحشد الموارد ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على فتح أسواقها مع المحافظة على مركزها الخاص
- النظر في مسائل الهجرة المرتبطة بتدفقات المساعدة والتجارة، بما في ذلك التدفقات الحرة للسلع والخدمات في الأسواق المفتوحة
- إصلاح قطاع التأمين لكي يتمكن من الاستجابة بفعالية للظروف الفريدة التي تعيشها الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعقاب الكوارث الطبيعية، بما في ذلك وسائل التأمين الجديدة ضد مخاطر الكوارث، وبخاصة تلك التي شهدتها الدول الجزرية الصغيرة النامية
- التركيز على الشراكات لأغراض التنمية المستدامة، والاعتراف بدور القطاع الخاص
- تيسير تعزيز العوامل الثقافية ونواتجها، والحرص على استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية مما تؤتيه مساهماتها في صناعة الثقافة العالمية من ثمار
- اتخاذ التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة التغير المناخي، بما في ذلك التصديق على بروتوكول كيوتو
- بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

- إنشاء صندوق استثماري عالمي خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية يتضمن المساهمات الخاصة والطوعية
- تعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تقاسم الخبرات والدروس المستفادة
- النظر في إلغاء ديون أكثر البلدان مديونية
- (ب) على الصعيد الإقليمي:
- إنشاء مراكز تفوق إقليمية متعددة التخصصات من أجل إتاحة إمكانية الحصول على رؤوس الأموال وتعزيز بناء القدرات وإتاحة نقل التكنولوجيا ومنع هجرة ذوي الكفاءة
- تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى تنسيق التمويل وحشد الخبرات الإقليمية
- (ج) على الصعيد الوطني:
- التركيز على تنمية رأس المال الاجتماعي والموارد البشرية
- توفير الظروف المواتية لجعل الأعمال الحرة جذابة وصالحة للبقاء، بما في ذلك:
  - وضع سياسة تعليمية سليمة
  - توفير التعليم والتدريب
  - دعم البحوث
  - الوصول إلى رؤوس الأموال
  - وضع هياكل أساسية سليمة في قطاعات من قبيل قطاعي النقل والصحة
- استحداث أطر قانونية تدعم توفير هذه الظروف والبيئات المؤاتية
- مواصلة وضع نهج تتضمن المشاورات بين أصحاب المصلحة ودعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة
- تقوية الإرادة السياسية الهادفة إلى إتاحة الشراكات المحلية داخل المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والحكومة وتعزيزها
- التركيز على الإجراءات الرامية إلى إدماج الموارد المتأتية من قطاعي السياحة والزراعة وغيرهما من قطاعات الخدمات وتنسيقها واستخدامها على أمثل وجه
- إعادة النظر في البرامج الضريبية بحيث تعزز التنمية التي تضمن استمرار الاستثمار في نظم قادرة على توفير موارد إضافية

## المائدة المستديرة الثانية

### آفاق المستقبل: بناء قدرات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

#### مقدمة

١ - تناولت المائدة المستديرة الثانية موضوع "آفاق المستقبل: بناء قدرات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". وترأس المائدة المستديرة كيسي هـ. نوت، رئيس جزر مارشال، وجاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. وتولى ليونارد غود، كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية، إدارة المناقشة التفاعلية.

٢ - وركز حوار المائدة المستديرة على أوجه الضعف الرئيسية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الميادين البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وناقش جهود بناء القدرات اللازمة للتصدي لأوجه الضعف تلك.

٣ - وفي ضوء الزلزال ومد تسونامي اللذين شهدتهما منطقة المحيط الهندي أخيراً، شددت العديد من الوفود على أوجه الضعف البيئي التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ وضعف إمدادات المياه وعدم كفاية المرافق الصحية وإدارة النفايات. وتمثل الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر أخطاراً حمة بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بل إن عواقب تغير المناخ في المدى البعيد قد تهدد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته.

٤ - وسلم العديد من المشاركين بالقلق المتفاجم من أوجه الضعف الاجتماعي التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي السنوات الأخيرة، أقرت الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهمية قضايا التنمية الاجتماعية، ولا سيما المتعلقة منها بالصحة والحفاظ على ثقافة الشعوب الأصلية والمساواة بين الجنسين والتعليم. وكانت الركيزة الأساسية في هذه الأمور هي القلق العام الذي ساد فيما يتعلق بالفقر كسبب جذري لطائفة من الضغوط الاجتماعية.

٥ - وبرزت الثقافة كقضية مهمة في متابعة تنفيذ برنامج العمل. ومن بين المسائل المطروحة أهمية الموروث الثقافي والتنوع الثقافي، والحفاظ على لغات الشعوب الأصلية، وتقوية الصناعات الثقافية، وحماية المعارف التقليدية والحفاظ عليها.

٦ - وفي مجال الصحة، يمثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديداً خطيراً ومتزايداً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بل إن خطورته تتفاجم من جراء ارتفاع مستويات الهجرة والمحظورات الثقافية المستمرة التي تحول دون المناقشة العلنية للممارسات الجنسية. وتعاني

الدول الجزرية الصغيرة النامية من أمراض مزمنة والأحول الصحية الأخرى هي داء السكري والسمنة وارتفاع ضغط الدم والسل والملاريا.

٧ - ويمثل التعليم من أجل التصدي لنقص القدرات التقنية والإدارية في معظم المجتمعات الجزرية الصغيرة أحد أهم العوامل الحاسمة التي تحد من قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وذكر أنه على الرغم من أن رعايا الدول الجزرية الصغيرة النامية يرسلون تحويلات كبيرة إلى بلدانهم، فإن تلك التحويلات تكاد لا تعوض القدرات التقنية والفكرية التي فقدت. ويمكن تشجيع أولئك الرعايا على توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات، فضلا عن المساعدة في حشد الموارد الخارجية.

٩ - وعين المشاركون في المائدة المستديرة عددا من توصيات العمل المحددة جدا فيما يتعلق ببناء القدرات.

### توصيات ذات منحى عملي

١٠ - اقترحت التوصيات التالية لتعزيز القدرات البيئية:

(أ) حشد الموارد الخارجية الضرورية لبناء القدرات في مجال حماية البيئة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أعلنت إيطاليا إنشاء برنامج دولي للتنمية البيئية لتوفير التمويل للتدريب في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة؛

(ب) إنشاء وبناء القدرات المؤسسية لنظم الإنذار المبكر والمعلومات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وترتبط نظم الإنذار المبكر بتوافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن ثم ينبغي الربط بين جهود بناء القدرات المبذولة في هذين الميدانين. وهذا من شأنه أن يساعد في القضاء على الفجوة الرقمية؛

(ج) زيادة الجهود فيما يتصل ببناء القدرات اللازمة للتصدي لخطر تغير المناخ، بما في ذلك تقييم الضعف وتخطيط التكيف؛

(د) إنشاء وتعزيز مراكز تبادل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره السلبية على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث يتسنى لها القيام على نحو أفضل بدعم إعداد مشاريع تعالج تدابير التكيف مع تغير المناخ؛

(هـ) بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بإعداد مشاريع آليات التنمية النظيفة وتنفيذها بموجب بروتوكول كيوتو؛

(و) إنشاء مشاريع وبرامج إقليمية تستخدم الموارد البشرية المحلية لتقييم التنوع البيولوجي والحفاظ عليه وتخطيط استخدام الأراضي؛

(ز) توفير الدعم وبناء القدرات للمحافظة على التنوع البيولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية واستخدامه بطريقة مستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالشعاب المرجانية والأرصدة السمكية وإقامة ممرات برية لحماية التنوع البيولوجي، مثل برنامج أمريكا الوسطى للشعاب المرجانية البيولوجية والممر البيولوجي لأمريكا الوسطى؛

(ح) تزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدة لبناء القدرات الضرورية لإعداد ومواصلة تنفيذ برامج المياه العذبة والمرافق الصحية، وتعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛

(ط) مساعدة المجتمعات المحلية عن طريق بناء مجموعات من المهارات في مجال الحفاظ على البيئة وإدارتها، وذلك لأن المجتمعات المحلية، ولا سيما الشعوب الأصلية، تربطها علاقات روحية متينة بالبيئة الطبيعية.

١١ - واقترحت التوصيات التالية لتعزيز القدرات الاقتصادية:

(أ) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بفعالية أكبر في المفاوضات الحكومية الدولية، بما فيها المتصلة بتغير المناخ والتجارة وصيد الأسماك؛

(ب) تنويع القاعدة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتحسين الميزة التنافسية عن طريق بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي في جملة من الميادين من بينها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الصناعات الثقافية؛

(ج) النظر في تخفيف عبء ديون أفقر البلدان بل وفي إلغائها؛

(د) تعزيز النهج الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان بناء القدرات للتغلب على انعدام الكتلة الحرجة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية في ميادين التنمية الاجتماعية، والصحة، والسياسات النقدية، وتنمية أسواق رأس المال، والمفاوضات التجارية، وآلية التفاوض الإقليمية، كآلية التي جرى تنفيذها في إطار الجماعة الكاريبية؛

(هـ) تحسين ومواصلة إقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم من المانحين، لزيادة الميزات النسبية وأفضل الممارسات للبلدان النامية. وأعرب عدد من البلدان عن الاهتمام بتوفير التدريب في ميادين محددة لها خبرة فيها، وتلك البلدان هي إندونيسيا وآيسلندا وإيطاليا وجمهورية كوريا وسنغافورة وكوبا وماليزيا والهند؛

(و) بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال عمليات التخطيط المتكامل فيما يتصل بالسياحة المسؤولة، بحيث تعالج مسائل من قبيل العرض والطلب في ميدان السياحة، والقدرة الاستيعابية، واستخدام الموارد، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

(ز) دعم مبادرات بناء القدرات الرامية إلى تعزيز تعلم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المهارات؛

(ح) إنشاء مراكز محورية دون إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى سبيل المثال، تقوم الهند ببناء مدينة حاسوبية لإنشاء مركز محوري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موريشيوس عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب، وأقامت برامج للتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ٣٠ من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) دعم شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظم الإنذار المبكر، والاستشعار من بعد، والنظم الحاسوبية لرسم الخرائط، والتكنولوجيات اللاسلكية. وألقى عدد من البلدان الضوء على المبادرات الجديدة والجهود الجارية لتعزيز بناء القدرات في تلك الميادين؛

(ي) دعم وتعزيز مراكز التفوق لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية التي تستفيد أيضا من المعارف التقليدية. ولوحظ أنه من المتعذر تحقيق الغايات الإنمائية للألفية دون بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا سيما في ميادين تطبيقات الطاقة المتجددة وعلوم المحيطات؛

(ك) بناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي لتنمية الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة؛

(ل) دعم التدريب أثناء العمل بوصفه جانبا مهما للتعلم المستمر وتعليم الكبار؛

(م) إضفاء الطابع الرسمي على علاقات وآليات الشراكة لتيسير مشاركة خبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية المقيمين في الخارج المهتمين بإتاحة مهاراتهم للتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - تعزيز القدرات الاجتماعية والبشرية:

(أ) توفير دعم دولي لبناء القدرات ونشر الوعي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان من بين الأمثلة الشراكة بين البلدان الكاريبية لتعبئة الموارد والتدريب في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي بدء مشاريع إقليمية مماثلة في سائر المجموعات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) بناء قدرة الرجال والنساء على السواء على تعزيز الصناعات الثقافية المرتكزة على فنون الشعوب الأصلية وموسيقاها وحرفها ومهرجاناتها، وحماية الموروث الثقافي واللغات المحلية عن طريق المناهج التعليمية؛

(ج) تعزيز ثقافات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية للحفاظ على المعارف التقليدية واتخاذها دليلاً للتنمية المستدامة. وتمثل كيانات المجتمع المدني شريكا مهما في بناء القدرات لإيجاد مصادر الرزق المستدامة، وتمويل التنمية، والتكيف مع تغير المناخ وترويضه، والتخطيط المتكامل لموارد الأراضي والمياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي الفريد للجزر، وتمكين المجتمعات المحلية من المحافظة على الموروث الثقافي التقليدي؛

(د) موازنة النهج التعليمية من أعلى إلى أسفل بالموروث الثقافي للمجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، أقامت جامعة جزر الهند الغربية معهدا للدراسات الثقافية لحماية الموروث الثقافي، وإدارة الثقافة، والصناعات الثقافية، والفنون الإبداعية؛

(هـ) دعم اقتراح إنشاء اتحاد لمؤسسات التعليم العالي لتنمية القدرات والتعليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إنشاء مراكز التفوق على الصعيد الإقليمي، والمرافق الإنمائية التقنية للمعارف التقليدية والجامعات الإلكترونية؛

(و) الاستثمار في تعليم النساء والفتيات خاصة، باعتباره الوسيلة الأفضل لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) دعم التعليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من محدودية عدد المدرسين، وقلة المواد التعليمية، وتكاد إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون معدومة؛

(ح) تشجيع التعلم من بعد، بما في ذلك على المستويين الثانوي والعالي، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لبناء القدرات اللازمة وكوسيلة لمكافحة هجرة الكفاءات؛

(ط) بناء قدرات منهجية ومؤسسية وفردية لتطوير التشريعات والأنظمة والسياسات؛

- (ي) مكافحة مشكلة هجرة الكفاءات عن طريق إنشاء نظم على الصعيد الوطني لتوفير حوافز للخبراء لتوظيف مهاراتهم داخل بلدانهم؛
- (ك) دعم تطوير الهياكل غير الحكومية وهياكل المجتمع المدني، وتعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة دعماً لتنفيذ برنامج العمل وتعبئة موارد اجتماعية وبشرية إضافية؛
- (ل) بناء قدرات الموارد المؤسسية والبشرية عن طريق الاستعانة بثقافات الشعوب الأصلية لتعزيز النهج التقليدية في مجال تنفيذ برنامج العمل؛
- (م) إشراك النساء والفتيات في جميع الجهود التعليمية وجهود بناء القدرات، بما في ذلك في بناء الصناعات الثقافية؛
- (ن) توفير إمكانات بناء القدرات لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تلبية الاحتياجات الأمنية المتزايدة دون تعريض متطلباتها الإنمائية الأخرى للخطر.



## الأنشطة الموازية وذات الصلة

## ألف - المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى المشاركة في الاجتماع الدولي

١ - شملت مشاركة المجموعات الرئيسية في اجتماع موريشيوس الدولي ٣٣٢ شخصا يمثلون ٤٨ منظمة معتمدة (انظر الفقرة ٦ أدناه). وقد منحت آراؤهم وخبراتهم الاعتراف من خلال عدد من نقاط الدخول، بما في ذلك البيانات المدلى بها في الجلسات العامة ومشاركتهم في حلقات المناقشة والموائد المستديرة الرفيعة المستوى، وأسهموا إسهاما كبيرا في الأنشطة المتعلقة بالشراكات والأحداث الجانبية طوال الاجتماع.

٢ - واستمعت الدورة الافتتاحية إلى تقرير من منتدى المجتمع المدني، الذي عقد في موريشيوس قبل انعقاد المجتمع الدولي مباشرة، مما أتاح للمجموعات الرئيسية الفرصة لتنظيم وتدعيم مواقفها استعدادا للاجتماع الرسمي. كما أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية الذين تكلموا بالنيابة عن منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، والشبكات الدولية.

٣ - كما دعيت المجموعات الرئيسية للمشاركة في مناقشات الحلقات التفاعلية الخمس (انظر المرفق الثالث)، مع قيام حلقة المناقشة الرابعة بتخصيص وقت لجميع المجموعات الرئيسية التسع لتقديم عروض بشأن القضايا المحددة ذات الاهتمام المتصلة بالاتجاهات الناشئة والتحديات الاجتماعية التي تواجه التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - وشارك ممثلون رفيعو المستوى من منظمات المجموعات الرئيسية من كل منطقة ومن الشبكات الدولية مشاركة نشطة في المائتين المستديرتين الرفيعة المستوى مع رؤساء الدول والحكومات، وتناولوا المسائل المتصلة بمحشد الموارد لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلون من كل من المنظمات غير الحكومية المعتمدة وغير المعتمدة والمجموعات الرئيسية الأخرى مشاركة نشطة في عدد من الأحداث الموازية، مثل منتدى المجتمع المدني، ومجتمع فيلاج، ومنتدى رؤية الشباب للعيش في الجزر، كما قاموا بتنظيم العديد من الأنشطة الأخرى الموازية في مركز فريپورت للعرض.

٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى ممثلة في الاجتماع الدولي:

- المؤسسة الدولية لحماية الطيور
- المعهد الكاربي للموارد الطبيعية
- المركز الكاربي لتطوير السياسات
- مركز دراسة السياسات البحرية
- مركز التوثيق والبحث والتدريب لمنطقة المحيط الهندي
- معهد المناخ
- التحالف من أجل مشاركة المجتمع في الحكم
- لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي
- مجلس الكومنولث للإيكولوجيا البشرية
- وكالة برنامج التنمية المجتمعية
- منظمة الحفظ الدولية
- المؤسسة الدولية لشعوب منطقة جنوب المحيط الهادئ
- جمعية أصدقاء الأرض
- شبكة الجزر العالمية
- منظمات القواعد الشعبية العاملة سويًا في إطار الأخوة
- مجلس "غريرين بيس" الدولي
- المنظمة الدولية للمناطق الساحلية والمحيطات
- المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
- المجلس الدولي للقانون البيئي
- المعهد الدولي للبيئة والتنمية
- الحركة الدولية للبيئات الاجتماعية المستقلة
- المعهد الدولي للمحيطات

المؤسسة الدولية للبحوث لأغراض التنمية  
الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين  
الاتحاد الدولي المشترك بين الأديان للسلام العالمي  
صندوق جامايكا الاستئماني للبيئة  
الرابطة الدولية للغرف التجارية الصغيرة  
وحدة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية  
مجلس ماوديسكو للتنمية والدراسات البيئية والحفظ  
مؤسسة موريشيوس للحياة البرية  
مجلس موريشيوس للخدمات الاجتماعية  
حركة الاكتفاء الذاتي الغذائي  
المؤتمر الوطني لنساء الأحياء السكنية  
منظمة حفظ الطبيعة  
منظمة سيشيل المعنية بالطبيعة  
منظمة طلاب وشباب حركة عدم الانحياز  
مركز الموارد لشواغل منطقة المحيط الهادئ  
حركة عموم أفريقيا  
منظمة الروتاري الدولية  
نادي "سييرا"  
مركز الشتات الجنوبي للبحوث والتنمية  
منتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبلنا المشترك  
الكنيسة الميثودية المتحدة - المجلس العام لرجال الكهانوت العالمي  
رابطة الأمم المتحدة لموريشيوس  
جمعية حفظ الأحياء البرية

الاتحاد العالمي للعمل  
الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية  
الصندوق العالمي للطبيعة

## باء - أنشطة الشراكات

٧ - جرت أنشطة الشراكات في مركز سوامي فيفكاناندا الدولي للمؤتمرات من يوم الإثنين ١٠ كانون الثاني/يناير إلى يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقدت هذه الأنشطة بالتوازي مع الجلسات العامة وجلسات اللجان الرئيسية. وأتاحت أنشطة الشراكات فرصة للشراكات العاملة في مجال تنفيذ التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لعرض التقدم المحرز، وتحديد التحديات، وتبادل الدروس المستفادة.

٨ - وتم تنظيم سبع جلسات تمثل ٢٠ شراكة عاملة في تلك الدول. وكان الحضور فيها جيدا، حيث بلغ ٥٠ شخصا لكل جلسة في المتوسط.

٩ - وكان المشاركون يمثلون نطاقا متنوعا من أصحاب المصلحة، من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية. وكان هناك تركيز في جميع الجلسات على الحوار الذي ينحو نحو التنفيذ كما تميزت الجلسات بتبادل دينامي ومثمر للآراء.

١٠ - وشملت القضايا المحددة التي جرت مناقشتها التكيف مع تغير المناخ؛ وبناء قدرة الجزر على الانتعاش وتقليص جوانب الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ والحفاظة على التنوع البيولوجي للجزر؛ والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه؛ وإدارة المناطق المحيطة والساحلية؛ وحماية الشعاب المرجانية والمجتمعات المحلية الجزرية؛ ومصادر الطاقة المستدامة في الجزر.

١١ - ورئي أن نجاح شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية يرتبط ارتباطا مباشرا بالتزام الشركاء وحماسهم. وشُدد على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإضافة إلى الإجراءات المتكاملة للشراكات على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٢ - وأشار إلى أنه بينما يتواصل التنسيق على الصعيد الإقليمي في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، ثمة حاجة مقابلة إلى التنسيق على الصعيد الوطني بين مختلف الوكالات ذات الصلة العاملة في مجال التنمية المستدامة. وارثي أن بناء القدرات يعد أمرا حيويا لتعزيز التنسيق في شراكات تلك الدول على الصعيد الوطني.

١٣ - وشملت التحديات الرئيسية التي جرت مناقشتها الحاجة إلى تحديد أهداف قابلة للقياس للشراكات، والمحافظة على الزخم، وكفالة توفير قاعدة مالية مستدامة. كما كان هناك تركيز على ضرورة أن تكون أنشطة الشراكات قابلة للتكرار ويمكن زيادة حجمها.

١٤ - وأبرزت شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية نطاقا من النتائج الملموسة، بما في ذلك: الشبكات الإقليمية لتبادل المعلومات؛ وأنشطة بناء القدرات على الصعيد المحلي؛ والمهرجانات والمؤتمرات الثقافية؛ وإنشاء عدد من الشراكات الجديدة.

#### اللقاءات الجانبية

١٥ - قامت الحكومات والمجموعات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية بتنظيم ٢١ لقاء جانبيا في مركز سوامي فيفكاناندا الدولي للمؤتمرات. وعقدت هذه اللقاءات خارج إطار الاجتماعات الرسمية، خلال فترات الغداء والراحة المسائية، ووفرت فرصة لإجراء تبادل غير رسمي للمعلومات والخبرات والآراء.

١٦ - وانصب التركيز في جميع اللقاءات الجانبية على القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت المواضيع التي حظيت بالاهتمام الأكبر في المناقشات هي الكوارث الطبيعية، والحد من مواطن الضعف، وبناء القدرة على الانتعاش، والطاقة وتغير المناخ، والتجارة والسياحة، واستراتيجيات التنمية المستدامة.

#### اللقاءات الموازية

١٧ - نظم ١٢ لقاء موازيا في مركز فرييبورت للعرض خلال انعقاد الاجتماع الدولي. وعقدت هذه اللقاءات في موقع مستقل لكي يتسنى استيعاب زيادة الطلب على عقد اللقاءات الجانبية بما تجاوز الحيز المتاح في المركز الرئيسي للمؤتمرات. وقام بتنظيم معظم تلك اللقاءات المجموعات الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني.

١٨ - وعالجت اللقاءات الموازية مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة، وشملت تعزيز القطاع الخاص المحلي، ودور المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.